جامعة مولود معمري

تيزي وزو

كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية

التدخل التركي في شمال سوريا وانعكاساته على الاستقرار

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

الطلبة :

✍ لوناس حمزة

✍ آيت معمر قاية

إشراف. د:

✍ عبد الرزاق بولوذان

لجنة المناقشة :

أ.د/.....رئيسا

أ.د/.....مشرفا

د/.....عضوا

السنة الجامعية : 2021/2020

بسم الله الرحمان الرحيم

قال الله تعالى:

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ *خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾

سورة العلق: 1- 5

صدق الله العظيم

إهداء:

(وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا)

إلى حكمتي..... وعلمي

إلى أدبي..... وحلمي

إلى طريقي .... المستقيم

يا من أحمل اسمك بكل فخر **أبي الغالي**

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله **أمي الغالية**

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله

إلى من آثروني على نفسهم

إلى من علموني علم الحياة

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة **إخوتي**

إلى من كانوا ملاذي وملجئي

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إلى من سأفتقدهم ..... وأتمنى أن يفتقدوني

إلى من جعلهم الله أخوتي بالله ..... و من أحببتهم بالله **أصدقاء الجامعة**

إلى من لم أعرفهم ..... ولن يعرفوني

إلى من أتمنى أن أذكرهم..... إذا ذكروني

إلى من أتمنى أن تبقى صورهم..... في عيوني

شكر وعرفان:

نشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين، القائل في محكم التنزيل: ﴿**وَفَوْقَ كُلِ ذِي عِلْمٍ عَلِيمْ**﴾ سورة يوسف الآية 76

وقال عليه الصلاة والسلام: "**من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فإدعوا له حتى تروا أنكم كافئتموه**"، رواه أبو داود

يعجز اللسان عن إيجاد عبارة تكفي لشكر الأستاذ الدكتور الفاضل "**عبد الرزاق بولوذان**" الذي تفضل بقبوله الإشراف على هذه الدراسة و لم يدخر

جهدا في توجيهنا ونصحنا وتشجيعنا ومنحنا جزءا كبيرا من وقته ومتابعته الدقيقة والحريصة و لم يبخل علنا بعلمه وخبرته وكان له الفضل الأكبر بعد الله سبحانه وتعالى في إخراج هذه المذكرة بالصورة التي وصلت إليها.

ونتقد بوافر الشكر والعرفان إلى أساتذتي الأفاضل وكذلك أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم وتشريفهم لي بمناقشة هذا البحث العلمي وعلى ما بذلوه من وقت وجهد في تقويم وتصويب هذه المذكرة.

كما أشكر عائلتي التي ساعدتني في الوصول إلى ما أنا عليه اليوم.

إلى كل من علمني حرفا... ووقف بجانبي حتى اشتد عودي...

الشكر لكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تيزي وزو أساتذة و موظفين.

فكل الشكر والتقدير والامتنان

قائمة المختصرات:

الاختصار	المعنى
ص	الصفحة
ج	الجزء
ع	العدد
ط	الطبعة
تر	ترجمة
ص ص	من الصفحة إلى الصفحة
د.س.ن	دون سنة نشر
د.د.ن	دون دار نشر

مقدمة

تلعب البيئة الإقليمية للدول بما تشمله من بعد جغرافي وعرقي، وتاريخي، دورا بارزا لا يستهان به في تشكيل مسار سياستها الخارجية، وتعد تركيا من أكثر النماذج التي تشكل بيئتها الإقليمية محددا واضحا على سياستها الخارجية لما تكشفه هذه البيئة من مجالات واسعة للحركة والتأثير المتبادل

وقد كان تركيا دورا حاسما في التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمي، إذ شكلت تقاطعا لمختلف الحضارات البشرية العريقة في قلب العالم القديم، فكانت إسطنبول عاصمة ثلاثة من أكبر الإمبراطوريات وأقواها على مر العصور من الرومانية إلى البيزنطية وانتهاء بالإمبراطورية العثمانية التي ضعفت وانهارت وانتهت فيها الخلافة الإسلامية وأعلن على أنقاضها جمهورية تركيا الحديثة عام 1923م، كما أن الموقع الاستراتيجي الذي تتميز تركيا به يؤهلها إلى لعب دور القوة الإقليمية الرئيسة في محيطها الجغرافي والإقليمي وحتى الدولي وهذا ما سعت إليه وجعل منها دولة براغماتية ديمقراطية تطوي صفحة الماضي، وتسعى للمصالحة والانفتاح على الجميع وتصفير المشاكل مع دول لجوار، فالمتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة أيضا فرضت عليها الاهتمام بما يحصل ولعب دور إقليمي محوري لتبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني من ناحية، وأن تكون فاعلا أساسيا في مسألة تسوية الصراعات الدولية والإقليمية من ناحية ثانية.

إلا أن السياسة الخارجية التركية تتحكم بها عدة محددات متباينة أثرت على طبيعتها وتوجها مكانة تاريخية حاسمة لها، في بيئة إقليمية ودولية عالية التنافسية فرضت عليها ضرورة التعاطي معها من خلال تبني مواقف سياسية تعكس رؤيتها ومصلحتها القومية في نفس الوقت، مما حفز دورها لتصبح تركيا فاعل إقليمي أكثر حيوية، وأن جانب كبير من هذه الحيوية انصب على منطقة الشرق الأوسط التي بدورها حظيت باهتمام كبير من قبل صناع السياسة الخارجية التركية لما تمثله هذه المنطقة من أهمية

جيوسياسية للأمن القومي التركي فضلا عن كونها الحيوي لسياستها الخارجية وازدادت هذه النزعة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002 وذلك من خلال تبني سياسات جديدة تعكس الرؤية التركية الساعية إلى تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار وطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة، إلا أن هذه السياسة ما لبثت أن واجهت تحديات جمة في إثر اندلاع أولى شرارات الربيع العربي الأمر الذي أخل بالتوازنات القائمة ولكن بالرغم من التحديات والمخاطر الناجمة عن تطورات الربيع العربي غير أن الحكومة التركية رأت في تلك الأحداث فرصة لها من أجل رفع مكانتها ومستوى تأثير سياستها الخارجية ودورها في المنطقة، وبالرغم من التفاعل التركي مع الثورات التي حدثت في بعض الدول العربية بشكل عام، إلا أن الثورة السورية مثلت حالة خاصة بالنسبة للحكومة التركية وارتبطت بالعديد من الاعتبارات الداخلية والخارجية، وجاء التحرك التركي تجاه سوريا بحذر شديد فالعلاقات التركية مع سوريا بالغة الحساسية والأهمية.

- **أهمية الدراسة:**

يكتسي موضوع "**التدخل التركي في شمال سوريا وانعكاساته على الاستقرار السياسي**" أهمية علمية و أخرى عملية:

1- **الأهمية العلمية:** تعد هذه الدراسة إضافة ولو بسيطة في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية لإثراء البحث العلمي وفرصة لدراسات أخرى في المستقبل وتشكل الدراسة إضافة للمختصين والمهتمين بالموضوع، من خلال تحليل وتفسير السياسة الخارجية التركية والاطلاع على إستراتيجيتها لمنطقة الشرق الأوسط في ظل المتغيرات التي تشهدها المنطقة ودراسة الموقف التركي من الأزمة السورية بشكل خاص والتي ستمكنهم من الاستفادة من نتائج هذه الدراسة.

2-**الأهمية العملية:** تظهر الأهمية العملية للموضوع كون هذا البحث يندرج ضمن دارسات ومواضيع تحليل السياسة الخارجية باعتبارها أحد أهم مجالات دارسة العلاقات الدولية، وذلك بإعطاء نظرة علمية دقيقة ذات فائدة لصانع القرار والمحلل السياسي في المنطقة، عن كيفية تعامل الإستراتيجية التركية مع الأزمة السورية في منطقة الشرق الأوسط ، كما يسعى هذا البحث إلى المساهمة في إثراء الحقل المعرفي بتحليلات علمية تنتج مفاهيم علمية لتوسيع آفاق البحث.

- **أهداف الدراسة:**

إن القصد من التفكير العلمي هو أن يكون هناك هدفا للبحث، وهدف هذا البحث هو:

1-تحليل السياسة الخارجية التركية والتعرف على أهم محدداتها

2-تحليل الأبعاد الإستراتيجية للدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.

3-معرفة الإستراتيجية والدور الذي لعبته تركيا في الأحداث الجارية في سوريا

ومن خلال ما سبق ذكره فإن الدور الذي تلعبه تركيا وموقفها تجاه ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط وبالأخص الموقف البارز تجاه الأزمة السورية هذه الأخيرة أصبحت من أهم أولويات الإستراتيجية التركية في المنطقة وعليه **نطرح الإشكالية** التالية:

ما هي محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية؟

- ومنه تنبثق **التساؤلات الفرعية** التالية:

1-ما هي مراحل تطور السياسة الخارجية التركية والفواعل المؤثرة في صنعها؟

2-أين تكمل الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط بالنسبة لتركيا ؟

3-ما هو أثر التدخل التركي على تطورات الأزمة السورية ؟

- تم اقتراح **الفرضيات** كمايلي:

- **الفرضية الرئيسية:**

هناك تأثير لطبيعة المكون السياسي التركي الداخلي وطبيعة المتغير الطارئ عليه في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا.

- **الفرضيات الفرعية:**

1-الموروث الحضاري والموقع الجيوبوليتيكي وكذا النسق العقائدي لقيادات حزب العدالة والتنمية ساهم في تغلغل تركيا في الشرق الأوسط.

2- يمثل الشرق الأوسط عمق استراتيجي اقتصادي وأمني لتركيا.

3- أدى التدخل التركي إلى تعميق الأزمة في سوريا مما أفضى إلى بروز تنظيمات مسلحة.

- **المنهج المستخدم:**

وللإجابة عن هذه الإشكالية المطروحة بشأن هذا الموضوع اعتمدنا على:

- **المنهج التاريخي:** تم توظيف هذا المنهج من خلال دراسة تطور السياسة الخارجية التركية وتحديد الثابت والمتغير في توجهاتها نحو الشرق الأوسط.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** تبدو الحاجة إليه باعتباره طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، وهذا من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية أو مشكلة معينة، تم توظيف هذا **المنهج في الوصف الموضوعي** لأبعاد الدور الإقليمي التركي في إدارة الأزمة السورية كما تم اعتماد **منهج التحليل النظمي** من خلال عملية تحليل المدخلات والمخرجات في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط والأزمة السورية.
- **منهج دراسة حالة:** تم توظيف هذا المنهج لإسقاط الجانب النظري على الواقع العملي من خلال دراسة حالة الأزمة السورية.

- **صعوبات البحث:**

وككل بحث واجهتنا بعض الصعوبات والعراقيل، فموضوع التدخل الروسي في الأزمة السورية من المواضيع التي لم يسل عليها الحبر كثيرا من قبل الدارسين، بالإضافة للوضع الراهن الذي يشهده العالم مع الفيروس المنتشر COVID-19 والحجر الصحي الذي خضع له العالم مما أدى إلى صعوبة التحصل على المراجع اللازمة من المكتبات التي تم غلقها خلال هذا الحجر.

- **تقسيم الدراسة:**

اقتضت طبيعة الموضوع اتباع التقسيم الثلاثي، حيث تناول الفصل الأول السياسة الخارجية التركية مقاربة معرفية تم التركيز فيه على أهم التطورات التاريخية للسياسة الخارجية التركية، وكذلك مقوماتها المتمثلة في المقوم الجيوبوليتيكي الديموغرافي، الاقتصادي والعسكري وركز أيضا على عملية صنع السياسة الخارجية ودور مؤسسات النظام السياسي في صنعها وأخيرا تناولنا أهم مبادئها و أهدافها.

أما الفصل الثاني فتمحور حول السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط وأهميته الإستراتيجية والاقتصادية والأمنية وعرجنا على الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط وعوامل تمدده وناقشنا المحفزات المحددة للإستراتيجية التركية في المنطقة من بيئة محلية إقليمية ودولية.

أما الفصل الثالث فتناول المحددات السياسة الخارجية التركية نحو الأزمة السورية حيث تناولنا أسباب اندلاع الأزمة السورية وأواصر التدخل التركي في الأزمة السورية مركزين على تداعيات التدخل التركي في تطورات الأزمة السورية وما هو وضع الأكراد السوريين من هذه الأزمة.

الفصل الأول:

مقومات الأمن القومي والسياسة الخارجية

تمهيد:

إن السياسة الخارجية التركية تغيرت وتأثرت مقارنة بالفترات السابقة، ولأن السياسة الخارجية لا تتعد ولا تتغير بفعل الصدفة وإنما استنادا إلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة، تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر معتمدة على خصائص الوحدة الدولية محل التحليل وبطريقة نمطية يمكن فهمها وتحديدها من خلال التطرق إلى التطور التاريخي للسياسة الخارجية التركية ومقومتها وناقشنا أهم مبادئها وأهدافها وأخيرا تحدثنا عن عملية صنع السياسة الخارجية التركية.

المبحث الأول

التطور التاريخي للسياسة الخارجية التركية

قبل التطرق إلى أهم المقاربات والعوامل والأهداف التي تتميز بها السياسة الخارجية التركية دعونا نعرج على أهم المراحل التي مرت بها هاته السياسة ويمكن تقسيمها إلى أربعة مراحل أساسية:

أولا: المرحلة العثمانية

الخلافة العثمانية هي الدولة الوحيدة التي جمعت الشرق الأوسط تحت حكمها أطول فترة في التاريخ، كما أنها جمعت الأقوام الناطقة بالعربية كافة تحت راية واحدة إلا أنها كانت عرضة لموجات متتالية من الأحقاد والشائعات والتشويه. ومن المعروف أن الخلافة العثمانية مرت بثلاث مراحل أساسية وهي:[1]

- **مرحلة الإمارة:** التي أسسها "ارطغرل بك" 1231-1281، ومن بعده ابنه "عثمان بك" 1281-1324.
- **مرحلة التوسع:** واستمرت حتى عهد السلطان "مراد" 1326-1389

[1] خليل اينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، ط 1، تر :محمد الأرناؤوط، بيروت، دار المد الإسلامي، 2001 ، ص67

- **مرحلة تزايد النفوذ:** وتمتد من تولي"يلدرم بايزيد" السلطنة عام 1389 م، وحتى فتح القسطنطينية عام 1413م على يد السلطان "محمد الفاتح".

إن الطابع التوسعي للدولة العثمانية جعل السياسة الخارجية ذات طابع انفتاحي على الشؤون الدولية، فخاضت غمار حروب توسعية ودفاعية السبعة قرون، كما أسهمت بفعالية في العديد من التحالفات والمؤتمرات الدولية، وبسطت سلطانا ذات يوم على بقاع مترامية الأطراف من قارات العالم الثلاث القديمة، ولعل خير تعبير عن كل ما تقدم هو ما وجد من نقش "بقلعة بندر" يعود إلى عام 1413 يعبر من خلاله أحد أقوى سلاطين بني عثمان وهو السلطان "سليمان القانوني" عما وصل إليه من قوة بقوله: "أنا عبد الله وسلطان هذا العالم ورأس ملة المسلمين بفضل الله على قدرة الله والسنة المعظمة لمحمد هي التي ترشدني، أنا سليمان الذي يذكر اسمي في الخطبة بمكة والمدينة، في بغداد أنا الشاه، وفي بيزنطة أنا القيصر، وفي مصر أنا السلطان، أرسل سفني في مياه أوروبا والمغرب والهن، أنا السلطان الذي حاز على تاج وعرش هنجاريا، وحول سكانها إلى رعية مطيعة، تجرأ القائد بترو على التمرد ضدي ولكني دسته بحوافر حصاني وأخذت بلاده "مولدافيا" إن هذا الطرح يبرز معالم السياسة الخارجية التركية.

ثانيا: مرحلة الثوابت الكمالية

بدأت هذه المرحلة مع تأسيس الجمهورية التركية الحديثة على يد مصطفى كمال أتاتورك (أبو الأتراك) كما كان يلقب عام 1923 ، وفي هذه المرحلة رفع كمال أتاتورك شعار: "سلام في الداخل، سلام في الخارج" الذي تحول إلى مبدأ جوهري في السياسة الخارجية التركية لعقود طويلة قادمة، ويعني هذا الشعار كما يبدو من كلماته الأربع أن هناك علاقة إرتباطية وتبادلية بين إنجاز السلام والوئام على المستوى الداخلي والوطني من جهة وتحقيق السلام والوفاق على المستوى الخارجي والدولي من جهة أخرى، أي إن إتباع سياسة تحافظ على الأمن الوطني وتحتوي كل أشكال الصراع الداخلي تؤدي إلى تحقيق السلام والأمن مع الدول الأخرى.[1]

[1] رضوان وليد، **تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين**، ط 1، بيروت :شركة المطبوعات، ص89

كما يتضمن هذا الشعار الأتاتوركي دعوة إلى الانزواء، وعدم الانغماس في الشؤون الدولية، والتفرغ لإعادة ترتيب البيت الداخلي التركي، المبدأ الثاني الذي ارتكزت عليه السياسة الخارجية التركية في المرحلة الأتاتوركية هو مبدأ" الترب أولاً ودائما "حيث سعى مصطفى كمال أتاتورك منذ توليه سدة الرئاسة في الجمهورية التركية التي أقامها على أنقاض الدول العثمانية إلى التخلص من الموروث الإيديولوجي العثماني الإسلامي بكل مكوناته، فنبذ الإسلام كمقوم لهوية الدولة، وكمنطلق عقائدي لسياستها الداخلية والخارجية على السواء، كما اعتبر أتاتورك الإسلام سبب التخلف الاجتماعي والاقتصادي في تركيا، وساوى بين التقدم الحضاري والهوية التربية العلمانية، واعتمد القومية الطورانية كمقوم لهوية الشعب التركي بدلاً من الهوية الإسلامية التي تبناها العثمانيون.

انطلاقاً من المبدأين السابقين اتجهت السياسة الخارجية التركية نحو الغرب وأدارت ظهرها إلى حد بعيد للدائرة العربية والإسلامية، واتسمت السياسة الخارجية التركية في تلك المرحلة بقدر كبير من السلبية إزاء العالم الخارجي، ولاسيما منطقة الشرق الأوسط التي لطالما وصفها صناع القرار الأتراك في هذه المرحلة بـ "المستنقع الشرق أوسطي"،[1] وأبدوا الكثير من الحذر والتجاهل حيالها وصل أحياناً حد اعتبارها، وكأنها غير موجودة، واعتبار الارتباط التاريخي بها أمرا مؤسفا شيده التاريخ التركي.

فقد جاءت سياسة أتاتورك لتهدم الهوية الإسلامية لتركيا في مرحلة انحطاط الدولة العثمانية وخروج القومية التركية في 1923 تاريخ إلغاء الخلافة الإسلامية ومن خلال هذا التوجه الغربي يمكن إبراز التوجهات الكمالية لسياسته الخارجية، فقد اعتبر الكماليين أن الإسلام سبب التخلف كما أسلفنا الذكر، وعليه فالخلاص من الموروث الأيديولوجي العثماني، ونبذ الإسلام كمقوم لهوية الدولة ومنطلق عقائدي لسياستها

[1] محفوظ عقيل سعيد، **السياسة الخارجية التركية بين الاستمرارية والتغير**، ط1، د.د.ن، 2012، ص57

الداخلية والخارجية سيحقق التمدن، ويولج بتركيا إلى عالم التحضر والمدنية، وعلى هذا تم إقرار الثوابت الكمالية والتي أصبحت مقننة دستورا ولا يجوز تجاوزها فيما يلي:[1]

- إعلاء شأن العلمانية كبديل أيديولوجي للإسلام فيما يتعلق بتنظيم وبناء الدولة التركية في شتى قطاعاتها الحياتية، وما يحكمها من أنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية وتعليمية، وغيرها.
- التملص من الصبغة الإسلامية الموروثة للبلاد والاتجاه بها صوب التأريب والتغريب
- اعتماد القومية الطورانية مقوما لهوية الشعب التركي كبديل عن السند الإسلامي التقليدي.
- العمل على فك ارتباط تركيا بالعالم الإسلامي، والتأكيد على الانتماء الجغرافي والحضاري بيزنطة الأوروبي.

ومن هذه الثوابت فان السياسة الخارجية التركية ولت وجهها شطر الغرب وأدارت الظهر إلى حد بعيد للدائرة العربية الإسلامية وأبدى صانع القرار التركي تمسكا بالشعار الأتاتوركي الشهير (السلام في الداخل والسلام في العالم) لأن الانغماس في ترتيب الشأن الداخلي كان مسيطرا على فكر القيادة السياسية آنذاك وعليه فان النخبة السياسية التركية في عهد الجمهورية اتجهت نحو سياسة خارجية وفق ما يتطلبه الوضع الدولي السائد آنذاك، فعملت عقليتها الإستراتيجية على بناء وضع مقبول من الناحية الدولية وهو كما أسلفنا الذكر تبني إستراتيجية الدفاع عن الحدود القومية و الدولة الوطنية بدلا من الإستراتيجية ذات البعد الدولي، وكذا أن تكون الدولة جزءا من محور الغرب المتصاعد وليست بديلة أو معارضة له، وعليه فان المبدأ المختار في السياسة الخارجية التركية

[1] هبان أحمد محمد، **السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط : صراع الهوية والبرجماتية والمبادئ الكمالية**، مصر، جامعة الإسكندرية، 2013، ص5

آنذاك (سلام في الداخل سلام في الخارج) تبرز التوجه الكمالي في حقل العلاقات الدولية.[1]

ثالثا: المرحلة العثمانية الجديدة أو الأوزالية

أطلق على هذه المرحلة من السياسة الخارجية التركية بالأوزالية نسبة إلى الرئيس تورغوت أوزال، الذي يعتبر من أبرز الشخصيات التي حكمت تركيا بعد مصطفى كمال أتاتورك، (1983-1993) آثار واضحة على الساحة التركية. تواكب ظهور مصطلح العثمانية الجديدة -Ottomanisme New- مع اعتلاء تورغوت أو زال سدة الحكم في أنقرة عام 1989، إذ يعتبر من أبرز الشخصيات التي حكمت تركيا بعد مصطفى كمال أتاتورك، إذ تركت فترة حكمه تركت فترة حكمه (1983-1993) آثار واضحة على الساحة التركية.[2]

حيث كان قد أدى اليمين الدستورية كرئيس لتركيا في التاسع من نوفمبر، وقد سعى أوزال إلى الاستفادة من الظروف الدولية المستجدة و المواتية المصاحبة لتقلص حدة الصراع الدولي، وبدأت معالم الانفتاح في مسار السياسة الخارجية التركية قد عبر عنه أوازل في مناسبات عديدة بقوله: "أنا مقتنع بأن على تركيا أن تدع سياساتها السلبية والمترددة السابقة، وأن تدخل في سياسة خارجية نشطة"، وارتباطا بهذا التوجه الجديد دخلت منطقة الشرق الأوسط إلا أن هذه السياسة لقيت معارضة شديدة من قبل بعض أفراد النخبة الكمالية التقليدية، فعلى سبيل المثال كتب الجنرال تورمتاي قائد الأركان العامة للقوات المسلحة قائلا: "فليكن معلوما أن الأمة التركية وقادتها لم ينسوا كيفية انجرارنا للدخول في الحرب العالمية الأولى ومآسيها" وفي ذلك مثال تاريخي واضح

---

[1] هبان أحمد محمد، المرجع السابق، ص6

[2] نوفل ميشال، **عودة تركيا إلى الشرق الأوسط، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم 2010 ، ص134

لمغامرة نبعت أساسا من قرارات فردية وطموحات طائشة إذن فقد كان المبدأ الانعزالي الكمالي لا يزال يجدله أنصار عديد يتشبثون به كبار صانعي القرار ومن خلال هذه المراحل يمكن القول ان الجمهورية التركية رسمت لها أهداف لكيفية تسير السياسة الخارجية التركية ونجد من بينها:[1]

- الأمن القومي الحفاظ على وحدة الدولة والمحافظة على كيانها الذاتي.
- الحفاظ على هوية الدولة
- الحفاظ على التماسك الاجتماعي

وقد شكل مفهوم العثمانية الجديدة عند الرئيس تورغوت أوزال مرتكزا فكريا لمفهوم العثمانية الجديدة، الذي طرحه أحمد داوود أوغلو المنظر السياسي لحزب العدالة والتنمية الذي تولى السلطة في تركيا عام 2002 مع بعض الفروقات سنأتي على ذكرهالاحقاً .

رابعا: المرحلة الأردوغانية

وهي أكثر المراحل جدلية في السياسة الخارجية التركية، لأنها فتحت الكثير من التساؤلات المركزية فيما يتعلق بدور تركيا في المنطقة بدأت هذه المرحلة بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002، بعد فوزه بالانتخابات البرلمانية العامة بأغلبية خولته تشكيل حكومة بمفرده ودون الحاجة إلى تحالف مع أي حزب آخر.

لم يكن فوز حزب العدالة والتنميةحدثاً عادياً في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة، بل كانستثنائياً ومفصلياً بكل ما تحمله هذه التعابير منمعارٍف، فهو أول حزب إسلامي يتمكن من الفوز بأغلبية برلمانية تمكنوا من تشكيل حكومة بمفرده، ورغم محاولات قادة هذا الحزب إبعاد الصبغة الإسلامية عن حزبهم وعنهم إلا أن ذلك لا يغير

[1] حيدر جاسم، محمد محمود، **واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها**، رسالة ماجستير دراسة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، ص2

من واقع القضية بشيء أنهم إسلاميون ومحافظون ولهم مشروعهم الإسلامي ليس فقط في تركيا، وإنما في المنطقة كلها.[1]

في الواقع لقد شهدت السياسة الخارجية التركية مع تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002 تحولات جذرية سمحت بإعادة تعريف موقع تركيا ودورها في المنطقة والعالم، ونقلها نقلة نوعية أتاحت لها ما يمكن أن نسميه "الصعود الإقليمي التفاعلي "Interactive rise" في مناطق ودوائر متعددة من العالم كان من أبرزها المنطقة العربية مع محاولة تركيا التأثير في عدد من القضايا الرئيسة، وفي مقدمتها القضية العراقية وقضايا الصراع العربي-الإسرائيلي وأزمة البرنامج النووي الإيراني، وقضايا الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وغيرها، وجاء هذا التنامي معبرا عن تغير نوعي في السياسة التركية في المنطقة من دولة منعزلة نسبياً عن سياقها الإقليمي ومشكلاته ومنخرطة معه في علاقات متوترة على خلفية تفاعلات عسكرية أمنية بالأساس إلى دولة تعتمد على عناصر القوة الناعمة ومنخرطة في تفاعلات يغلب عليها الطابع السياسي والاقتصادي.[2]

حكمت السياسة الخارجية التركية في المرحلة الأردوغانية مبادئ وتوجهات جديدة تختلف اختلافاً كلياً عن المبادئ والثوابت الكمالية الأتاتوركية، ولا نبالغ إذ قلنا أنها تتناقض مع هذه المبادئ تناقضاً تاماً كما سنرى لاحقا.

---

[1] باكير، علي حسن، **الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2013، ص17

[2] Omer taspinar, "**Turkey: the new model, brookings institution** http://www.brookings.edu/research/papers/-Turkey-new-model-taspinar , p2

المبحث الثاني

مقومات السياسة الخارجية التركية

إن التغيرات الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدستورية التي قام بها صناع القرار الجدد في تركيا جعل منها دولة ذات مكانة على الساحة الدولية، فبدأت النخبة الحاكمة الجديدة في إعادة ترتيب البيت الداخلي والخارجي على حد سواء، مع إدراك صناع القرار الجدد للمقومات الحضارية والثقافية التي تمتلكها تركيا، باعتبارها دولة حاضنة تاريخيا لحضارتين عريقتين وهي الحضارة البيزنطية والحضارة الإسلامية ممثلة في الحقبة العثمانية وعليه فإن التراكمات التاريخية جعل لتركيا محددات تنطلق منها سياستها الخارجية نذكر منها:

أولا: المقوم الجيوبوليتيكي

يري صناع القرار التركي أن تركيا تمتلك مقومات جيوسياسية أعطت لها مكانة على الساحة الدولية، مما أكسبها صفة الدولة الشريك في ترسيم النظام الدولي وليس كما وصفها المفكر صامويل هانتينغتون دولة ظرفية أو هامشية، هذا الموقع الجغرافي لتركيا كان ركيزة انطلاقها نحو العالمية وذلك باعتبار أنها:[1]

- تتوسط قارات العالم الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا وتمتد أراضيها بين أوروبا وآسيا ويشكل الجزء الواقع غرب قارة آسيا18% من مساحة البلاد، يضم عاصمة الدولة أنقرة ويعرف باسم آسيا الصغرى أو منطقة الأناضول بينما يقع الجزء المتبقي منها جنوب شرق أوروبا ويضم اسطنبول.
- تقع في قلب المجال الجغرافي المسمى أوارسيا، فهي المنطقة الوسطية من تحكم فيها، تحكم في قلب العالم وفق نظرية ماكندر الجيوبوليتكية، أهلها هذا الموقع أن تكون دولة محورية (Pivotal state).

[1] عبد العاطي محمد وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط1، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم، 2010، ص ص 10-11

- هي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت، حيث يحدها ثمانية دول، نجد في الشمال جورجيا بحدود برية تقدر بـ 252 كلم وأرمينيا 268 كلم وأذربيجان 9 كلم، أما من الشرق إيران بحدود برية قدرها 499 كلم، وفي الغرب اليونان بحدود برية206 كلم، وفي الشمال الغربي بلغاريا بحوالي 240 كلم، وفي الجنوب سوريا بحدود 822 كلم والعراق 352 كلم، وعليه أتاح هذا الانتشار الحدودي لتركيا مجالات اختيار سياساتها الخارجية من تحالفات أو تعاون أو تنسيق دولي أو إقامة أي تجمع دولي تكون تركيا دولة محورية.
- تحدها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال وبحر إيجة في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما تسيطر على ممرين هامين هما مضيق البوسفور في شمال تركيا حيث يصل حتى البحر الأسود وبحر مرمرة ويبلغ طوله حوالي 30 كلم وعرضه حوالي 01 كلم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر ايجة حيث يصل طوله إلى 60 كلم وعرضه بين 01 و06 كلم، هذا المؤشر أعطاها قوة مائية إقليمية.

لقد سعت تركيا من خلال موقعها الجغرافي إلى تحقيق مكانة إقليمية رائدة في الإقليم بربط مصالح دول منطقة الشرق الأوسط بالمصالح الغربية وبالسياسات الأمنية لحلف الشمال الأطلسي ودعم المصالح الأمنية الأمريكية في المنطقة والسعي لتوسيع رقعتها الجغرافية تارة تجاه الخليج العربي وتارة أخرى تجاه جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان وحوض البحر المتوسط وهذا يشكل خطرا على مصالح القوى الإقليمية[1]

[1] شهاب مجيد حميد، وآخرون، **الجغرافية الانتخابية للأحزاب في تركيا**، مجلة كلية التربية الأساسية جامعة بابل، العدد 2، مارس2010

ثانيا: المقوم الديموغرافي

تحتل تركيا المرتبة السادسة عشرة من حيث تعداد السكان فحسب إحصائيات 2005 وصل إلى 70 مليون نسمة ليصل في 2011 إلى 74.7 مليون نسمة بنسبة تزايد 1.5% سنويا، والتركيبة السكانية التركية مكونة من عدة أعراق، والسبب في ذلك يعود إلى أنها تشكلت في عهد الدولة العثمانية، فعدد الأتراك يبلغ بين 70 إلى 80% من نسبة السكان وهم الأكثر نسبة، ثم يليهم الأكراد ممن 20 إلى 30% ثم الأزازريون من 02 إلى30% فالعرب 2% الشركس 0.5% الجورجيون 0.5% إضافة إلى أقليات أخرى كالأرمن، يونان، آشور ، أراميون، بوسنيون، شيشانيون، بلغاريون، ويتمركز نصف السكان في المنطقة الساحلية الداخلية أي الأقاليم الداخلية الأربعة على الهضبة حيث تشغل نسبة 48.3% من مجموع السكان، والملاحظ أن هذا التنوع العرقي شكل نوع من تعايش للحضارات والأديان والأعراق عكس صدام الحضارات.[1]

أما من الناحية الديموغرافية فغالبية الشعب التركي من الشباب، هذه الديناميكية الشبابية جعلتها أحسن حتى من الدول الأوروبية، هاته الفئة العمرية تساعد في دفع عجلة الاقتصاد بإعطائها تعددا في القوة العاملة، فكان ركيزة في القفزات الاقتصادية التي شهدتها تركيا، ويبلغ تعداد القوة العاملة في تركيا حوالي 23.5 مليون نسمة حتى أنه يفوق هذا العدد التعداد السكاني لسوريا، ولهذا التعداد البشري شكل طاقة إنتاجية تناسب مع الدور الإقليمي والدولي لتركيا

أما من الناحية الثقافية والدينية فتركيا تتمتع بتنوع ديني وعرقي وثقافي، ورثته عن الدولة العثمانية التي كانت حاضنة لعدد كبير من الشعوب، غير أن القومية التركية قوية لدى الشعب التركي، أما من الناحية العسكرية فإن الطبيعة الجبلية والسهلية ومناخها المتنوع انعكس على شخصية الشعب التركي وعليه أعطته القدرة على التأقلم والعطاء

[1] شهاب مجيد حميد، وآخرون، المرجع السابق

والصبر، وعليه فإن الشعب التركي شعب مقاتل جعل من جيشه ركيزته الأساسية، يمكن القول أن البناء السكاني لتركيا على الرغم من كونه يمثل احد مداخل القوة التي تمكن تركيا من أداء دور إقليمي مؤثر بفعل كبر حجم السكان إلا أنه بالوقت نفسه يعد عامل ضعف يمكن أن يؤثر على الأداء السياسي الخارجي سواء كان ذلك على الصعيد الإقليمي أم الدولي.

ثالثا: المتغير الاقتصادي

يتسم الاقتصاد التركي بجل الاقتصاد الإقليمي، ويعتبر من أكثر الاقتصاديات العالمية حيوية، إذ يحتل المرتبة السادسة عشر عالميا، بدخل قومي إجمالي يقدر بحوالي 423 بليون دولار، ويساهم في التجارة العالمية بما يقدر بـ 99 مليار دولار، كما أنه يعد أكبر اقتصاد في البلقان والشرق الأوسط، وبالرغم من الجهود التي تبذلها تركيا في الاستخدام الأمثل لإمكانياتها ومواردها، إذ تمتلك تركيا محاصيل زراعية لها قيمتها الاقتصادية الكبيرة مثل: القطن، السكر، التبغ، والفواكه، إلا أن ومع السياسة الجديدة التي تنتهجها تركيا على الصعيدين الداخلي والخارجي، فإن الأرقام في تركيا تتحدث عن تقلص أرقام البطالة بشكل كبير، وزيادة في الناتج القومي، والصادرات التركية المبنية على صناعات تركية ذات جودة عالية أصبحت تنافس في السوق العالمية بجدارة، فبعد أن كانت الأوضاع الاقتصادية في تركيا لا توصف إلا بالأزمة والإنهيار لعقود طويلة فقد أصبح يعتبر واحد من الاقتصاديات الصاعدة في العالم، ويحتل المرتبة السادسة عشر عالميا، وسادس أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي، وأصبحت المنتجات التركية تنافس مثيلاتها في بعض البلدان الأوروبية، كما تجاوزت تركيا المشكلات الاقتصادية التي كانت تواجهها في السابق مثل: العجز والتضخم وازدادت الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها، ولأول مرة تضيق الفجوة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الأوروبية.[1]

[1] أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي**، ط2، قطر، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدارسات، 2011 ص04

تشكل تركيا وبحكم موقعها الجغرافي المهم والوفرة النسبية في مواردها الطبيعية والبشرية واحدة من القوى الاقتصادية المهمة ذات الثقل النوعي في المنطقة وهذا بحكم جملة معطيات يمكن توضيحها وعلى النحو الآتي:[1]

- تمتلك تركيا موارد طبيعية هائلة فإلى جانب الفحم والحديد الخام والنحاس والزئبق والذهب فهي دولة غنية بالموارد المائية السطحية والجوفية حتى أنها توصف بدولة ذات التخمة المائية لما تمتلكه من احتياطي هائل من المياه إذ يوجد فيها 26 حوضا مائيا مما جعل منها مجتمعا زراعيا إذ بلغت الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 4.2 مليون هكتار أي ما يعادل 5.14 كما أن عدد العاملين فيه وصل إلى 8.45% وهذا مما يعطيها أهمية مضافة إلى مواردها.
- يستند قطاعها الصناعي على النهج الرأسمالي وإتباع سياسة التكييف الاقتصادي مما انعكس بدوره على النتاج القومي الإجمالي الذي شهد قفزات نزعية ساهم في تطور الناتج القومي الإجمالي.
- لتركيا استثمارات كثيرة مع الشركات الأجنبية لاسيما الأمريكية منها مما ساهم في انعاش اقتصادها.
- كما أدى قطاعها التجاري دورا مهما في تحقيق التوازن ما بين النشاط الإنتاجي والنشاط التجاري مما جعلها الدولة الوحيدة التي حققت اتحادا جمركيا مع الاتحاد الأوروبي في عام 1996 من دون أن تكون عضوا فيه.
- كذلك تمتلك تركيا ثروة حيوانية مهمة ساعدها في ذلك امتداد مساحات واسعة من الهضبة والسفوح الجبلية مما جعلها تستطيع الغذاء والمواد الأولية للصناعات النسيجية

[1] فراس محمد إلياس، **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية**، ط1، عمان، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016، ص90

وكل هذا وضع تركيا في موقع القوة الاقتصادية الإقليمية التي لا يمكن تجاهلها في المعطيات الإقليمية والدولية، إلا أنه وعلى الرغم من الإمكانيات الاقتصادية التي تتمتع بها تركيا إلا أن ذلك لا يمنع من القول أن الاقتصاد التركي يعاني من جملة مشاكل من بينها البطالة ضغوط تضخيمه متزايدة بسبب أزمات البترول العالمية المستمرة وتزايد القروض الخارجية فضلا عن الإنفاق العسكري الضخم من أجل تطوير القدرات العسكرية، مما أدى إلى تراجع في النمو وعجز في الميزان التجاري وتدهور سعر الليرة التركية التي كانت السبب الرئيس لإنهياره، ومن أجل الخروج من هذه الأزمات المتكررة نستطيع فهم احد عوامل تحمس تركيا لتطوير علاقات الانضمام الأوروبي وهو أن الدول الاتحاد الأوروبي هي المصدر الرئيس لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية إلى تركيا كما أن التزويد المستمر بالسلع الرأسمالية وهي سلع ضرورية للتنمية الاقتصادية في تركيا يشكل مطلبا آخر من مطالب سياسة البلاد التجارية، ويعي الأتراك أن آمال التنمية تتطلب الانفتاح السياسي والاقتصادي على الجوار الإقليمي لاسيما الأقطار العربية وإيران التي تمثل مجالا حيويا لنمو علاقاتها الاقتصادية. منذ تولي حزب العدالة والتنمية برئاسة "رجب طيب أردوغان" السلطة في تشرين الثاني 2002 أخذت عمليات التنمية والتحديث تجري على قدم وساق إذ أصدر معهد الدولة التركي للإحصاء بيانات عن أحوال الاقتصاد التركي عام 2005، وأشار فيها إلى أن الاقتصاد التركي شهد طفرة كبيرة تحققت في السنوات القليلة الماضية و هذه الأرقام هي:[1]

- انخفاض معدل التضخم من 70% إلى 63.7%
- ارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي من 2500 دولار إلى 5000 دولار.
- ارتفاع قيمة الصادرات التركية للخارج من 36 مليار دولار عام 2002 إلى 73 مليار دولار عام 2005

[1] فراس محمد إلياس، المرجع السابق، ص 91

- زيادة معدل النمو في الاقتصاد القومي من 8.5% وهي النسبة التي كانت متوقعة عام 2005 الى6.7% وهي النسبة التي تحققت في العام المذكور.
- تسديد المليار دولار من الديون التركية المستحقة لدى صندوق النقد الدولي بعد أن كان تسديد فوائد أمل الحكومات السابقة وكانت حكومة العدالة والتنمية قد ورثت 150 مليار دولار ديونا خارجية مستحقة السداد بفوائد سنوية باهظة كما أخذ منحنى الناتج القومي يتجه نحو الصعود و وصل كما ذكرنا إلى معدل 6.7% طبقا لآخر الإحصاءات الصادرة عن معهد الإحصاء الحكومي عام 2005.

إن هذا الأمر بمجمله يعكس لنا أهمية الدور الذي يلعبه العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية إلى جانب أهميته في تحقيق أهداف السياسية الخارجية التركية.

رابعا: المقوم العسكري

تمتلك تركيا ترسانة هائلة من الأسلحة بمختلف الأنواع تؤهلها لتبنوا مكانة إقليمية مؤثرة في المنطقة إذ بلغ تعداد القوات المسلحة التركية 750.054.1 جندي لكل أنواع القوات المسلحة حتى سن 46 عاما وبذلك تحتل تركيا المرتبة الثانية وفقا لعددها في حلف الشمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأميركية وتعد الدولة الثامنة في العالم من ناحية عدد قواتها المسلحة وكذلك نوعيتها وهذا يجعلها على جانب كبير من الأهمية من ناحية التأثيرات التي يمكن أن تمارسها في البيئة الإقليمية التي تتواجد فيها.[1]

- ينقسم الجيش التركي إلى أربعة مناطق:[2]

- **الجيش الأول:** موجود في منطقة مرمرة وتقع قيادته في اسطنبول ونشتر في الجزء الأوربي مهمته حماية اسطنبول، مضيق البوسفو، الدردنيل وشبه جزيرة كوجاتكي.

[1] أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص48

[2] عبد العاطي، محمد، وآخرون، مرجع سابق، ص98

- **الجيش الثاني:** في جنوب شرقي تركيا مقره بالإحياء وينتشر في منطقة الجنوب شرق الأناضول مهامه دفاعية في مواجهة سوريا العراق إيران.
- **الجيش الثالث:** شمال شرقي تركيا ومقره في أوزبكيان ويغطي الحدود مع جورجيا وميناء أذربيجان ومن الشرق المنطقة الشمالية الشرقية.
- **الجيش الرابع**: ويسمى جيش إيجه مقره أزمير مهمته حفظ السلام في قبرص.

- فتقدم عمل الجيش التركي على وضع استراتيجيات دفاعية تتركز على:

- أن تتحول تركيا إلى دولة منتجة لاستراتيجيات ومبادرات توفر الأمن والاستقرار في منطقة وتحد من تأثير الاستراتيجيات الموجهة نحوها ونحو المنطقة.
- أن تتحول إلى عنصر قوة وتوازن في المنطقة.
- أن تعمل على استغلال كل فرصة وتأخذ المبادرة في تحقيق التعاون والتفاهم وتطوير العلاقات الإيجابية مع دول المحيط

أما فيما يخص أنظمة التسلح فهي أمريكية المصدر كونها حليف في حلف الناتو غير أنه ومنذ إنهيار الاتحاد السوفيتي عملت على توسيع قاعدتها الصناعية ببعض المشاريع الصناعية وهذا من أجل:[1]

- توسيع القاعدة الصناعية العسكرية يعني المساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي والتقليص من فاتورة الاستيراد والإنفاق العسكري.
- العمل على احتواء تداعيات انتهاء الحرب الباردة وتفككك الاتحاد السوفيتي بمواجهة الحركات الانفصالية والتهديدات الخارجية.
- العمل على تثبيت موقع تركيا كلاعب أساسي على الصعيد الدولي.

أما عن الدور الجيش في حياة السياسية فانه يمكن القول أن الجيش التركي لم يعد اليوم هو نفسه ذلك الجيش الذي تمرس على ضبط إيقاع الحياة السياسية في تركيا

[1] فراس محمد إلياس، مرجع سابق، ص 96

لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002 وما قام به من خلال إجراء تعديلات دستورية قلص من خلالها صلاحيات المؤسسة العسكرية وتحييد تدخلها في الحياة السياسية و توجيه اهتماماتها نحو المسائل العسكرية وحفظ الأمن الخارجي بعدما كان الجيش هو المؤثر الأساسي في توجيه مجرى السياسة الداخلية والخارجية على حدا سواء.

المبحث الثالث

مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية

تبنت السياسة الخارجية التركية مقاربة جديدة تقوم على عدة أهداف ومبادئ كونت بمجموعها نظرية سياسة مثلت انقطاعا لما كان سائدا في المدة التي سبقت تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام 2002 والتي استندت على فهم جديد للبيئتين الإقليمية والدولية على حد سواء.

أولا: مبادئ السياسة الخارجية التركية

هذه المبادئ أكسبت السياسة الخارجية التركية بعدا جديدا وخصوصا بعد تولي "أحمد داوود أغلوا "مهام وزارة الخارجية، ويمكن عرض هذه المبادئ والمفاهيم على النحو الآتي:[1]

- **التوازن بين الأمن والديمقراطية:** يرى داوود أوغلوا بأنه يجب أن يكون هناك توازن بين الأمن والديمقراطية في أي بلد، لأن انعدام التوازن بينما في أية دولة لن يحقق لهذه الدولة فرصة إقامة منطقة نفوذ في محيطها، فشرعية أي نظام سياسي تستمد من قدرته على توفير الأمن للمواطنين، وهذا الأمن يجب أن لا يكون على حساب الحريات وحقوق الإنسان في البلاد.

[1] أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص 610

- **مبدأ تصفير المشكلات (Zero Problems) مع دول الجوار الجغرافي:** يقوم هذا المبدأ على ضرورة سعي تركيا إلى حل جميع مشكلاتها مع جيرانها، وخفضها إلى نقطة الصفر، وقد حقق هذا المبدأ في السنوات الأولى من تطبيقه 2002-2011 نجاحات مهمة، وأحدث اختراقات مثيرة، حيث تحسنت علاقات تركيا مع جميع جيرانها، بالأخص مع سورية وأرمينيا والعراق وروسيا، حيث انتقمت علاقات تركيا مع هذه الدول من تصفير المشاكل إلى تحقيق درجة عالية من الاعتماد الاقتصادي المتبادل.
- **مبدأ العمق الاستراتيجي (Strategic Depth):** يقوم هذا المبدأ على فرضية أساسية مفادها أن عمق السياسة الخارجية التركية الاستراتيجي يجب أن يركز على العالم العربي وإيران والقفقاس والبلقان وآسيا الوسطى، فهذا هو العمق الاستراتيجي وليس أوروبا، وإذا ما ركزت تركيا على تلك المناطق، فهي تكتسب عندئذ فرصة أكبر للدخول بقوة في مسارها الأوروبي.
- **الدولة المركز أو الدولة المركزية (العمق الجغرافي):** يعتبر داوود أوغلو تركيا دولة مركزية Central state والحال هذه لا يجوز النظر إليها كدولة جسر Bridge تربط نقطتين فحسب أو كدولة طرفيةPerpheriqne أو حتى دولة عادية تقع على تخوم العالم الإسلامي أو الترب حسب تعبير أوغلو نفسه.[1]
- **العمق التاريخي أو الإرث العثماني (العثمانية الجديدة New-Ottmanism):** يقول داوود أوغلو في لقاء مع نواب الحزب بتاريخ 3 تشرين الثاني عام 2009 إن لدينا ميراثا آل إلينا من الدولة العثمانية، إنهم يقولون عنا "هم العثمانيون الجدد" نعم نحن العثمانيون الجدد، ونجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا.

[1] أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص 612

- **مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد:** يقوم هذا المبدأ على أن الظروف الدولية المتغيرة تجعل من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد، لذلك فإن على تركيا أن تسعى في علاقاتها مع اللاعبين الدوليين المهيمنين إلى علاقات تكاملية وليست تنافسية.
- **مبدأ دبلوماسية السلام الوقائية والاستباقية:** والهدف من هذا المبدأ اتخاذ إجراءات معينة قبل وقوع أي أزمة أو قبل تفاقم أي أزمة موجودة، فالسياسة التركية تقر بمبدأ الأمن للجميع والحوار السياسي على أعلى مستوى والانخراط الاقتصادي والترابط والتعايش بين الثقافات المتعددة.
- **مبدأ الدبلوماسية النشطة:** التي من شأنها أن تعطي تركيا دوار أكبر في العلاقات الدولية، وتتم من خلال الانخراط بالمنظمات والمؤسسات الدولية، والتعاطي مع كل الموضوعات ذات البعدين الإقليمي والدولي المهمين.

ثانيا: أهداف السياسة الخارجية التركية

- يمكن إجمال أهم أهداف السياسة الخارجية التركية الأساسية بمايلي[1]:

- حماية الأمن القومي التركي مت مصادر التهديد الداخلية والخارجية.
- تحقيق التكامل الداخلي من خلال الحفاظ على وحدة الدولة وهويتها وتماسكها الاجتماعي
- تعزيز مكانة تركيا على الساحتين الإقليمية والدولية.
- تأمين المكاسب الاقتصادية والموارد المادية للدولة، أي تحقيق عائديه اقتصادية للسياسة الخارجية، خاصة وأن السياسة الخارجية التركية تميزت بـ" فك الارتباط النسبي بين السياسة والاقتصاد" لجهة أن التوتر في العلاقات السياسية لم يكن ينعكس على العلاقات الاقتصادية.

[1] فتيحة ليتيم، **تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط**، مجلة المفكر، العدد5 ، مارس 2010، ص 211

- إنجاز كل الشروط المتعلقة بتحقيق العضوية في الاتحاد الأوروبي والانضمام إليه والتحول إلى عضو فاعل ومؤثر فيه بحلول عام 2023
- مواصلة السعي لتحقيق التكامل الإقليمي عبر تعزيز أشكال التعاون الأمني والاقتصادي الإقليمي في المنطقة.
- السعي إلى تأدية دور فاعل ومؤثر في حل النازعات الإقليمية.
- المشاركة القوية والفعالة في مختلف المحافل الدولية
- تأدية دور حاسم في المؤسسات الدولية والإقليمية والتحول إلى واحدة من أقوى عشر اقتصاديات في العالم بحلول عام 2023

ثالثا: آليات تنفيذ السياسة الخارجية التركية

طرح مهندسو السياسة الخارجية التركية وصانعوا القرار في تركيا عدة أدوات لتحقيق الأهداف المطروحة سابقا، ومنها:[1]

- **التوجه المتكامل للسياسة الخارجية:** وذلك من خلال انغماس تركيا في جميع القضايا الدولية دون التفريق بينها مع مراعاة الأولويات في هذه القضايا، والتوجه نحو جميع المناطق الدولية.
- **اعتماد السياسة الخارجية على دبلوماسية متوازنة (الأداة الدبلوماسية):** الهدف من الدبلوماسية هو المبادرة إلى بلوغ حالة من انعدام المشاكل مع جيران تركيا، ثم التوجه نحو الحد الأقصى من التعاون وذلك باعتلاء قمم المنظمات ولعب دور الوساطة في حل المشاكل الإقليمية.
- **التواجد الدائم في الميدان" الحضور عمى الأرض:** وذلك بالحضور الدائم على الساحة الدولية خاصة في أوقات الأزمات وفي جميع المناطق.

[1] حقان فيدان، **السياسة الخارجية التركية الجديدة**، تر: شادي عبد الوهاب، من الموقع الإلكتروني: http://www.baghdadcenter.net

- **سياسة متساوية الأبعاد ومحتوية للجميع:** تحاول تركيا ضم جميع اللاعبين الفاعلين في ائتلاف واسع لحل المشاكل وصياغة المبادرات وبهذا يمكن لتركيا أن تواصل دبلوماسيتها باعتدال، ويكون ذلك بعدم المشاركة في تحالفات أو تكتلات إقليمية.
- **الانفتاح الاقتصادي:** لعبت العوامل الاقتصادية دوار كبيرا في تشغيل السياسة الخارجية التركية ونظرا لأن تركيا وضعت لنفسها هدفا أن تكون من أكبر عشر اقتصاديات في العالم بحلول عام 2023 ، فإنها تدرك جيدا العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في العلاقات الدولية.

رابعا: أدور السياسة الخارجية التركية

ويمكن تحديد ثلاثة أدوار رئيسة بارزة للسياسة الخارجية التركية عبر مراحلها المختلفة، وهي:[1]

- **القاعدة الأمنية:** يعتبر هذا الدور من أهم الأدوار التي تقوم بها السياسة الخارجية التركية، وأكثرها ثباتا واستمرارية إذ يعود هذا الدور إلى عام 1950 عندما تحولت تركيا إلى قاعدة أمنية متقدمة للاستراتيجيات التربية في الأقاليم المحيطة بها وتعتبر قاعدة "أنجرليك" من أشهر القواعد في الأراضي التركية، كما يعتبر نشر الدرع الصاروخية وبطاريات صواريخ الباتريوت على الحدود السورية وعلى مقربة من الحدود الإيرانية استمرار لهذا الدور الوظيفي الذي تقوم به تركيا في المنطقة.
- **الموازن الإقليمي:** يعني هذا الدور أن الدولة تضطلع بمسؤولية التوازن القائم بين طرفين أو مجموعة من الأطراف المتنافسة أو المتصارعة، بما قد يتضمنه ذلك من الانحياز إلى طرف أو مجموعة منها في مواجهة الطرف الآخر أو المجموعة الأخرى لحفظ التوازن، وذلك بغرض تحقيق مكاسب مباشرة أو احتواء مصادر

[1] محفوظ عقيل سعيد، المرجع السابق، ص 143

التهديد المحتملة عند بروز ما يمكن أن يؤثر في النظام الدولي أو الإقليمي، وفي مصالح الدولة نفسها.

- **الوسيط:** ينصرف هذا الدور إلى تحمل الدولة مسؤولية دولية في التوفيق والوساطة بين الوحدات الدولية في مختلف الصراعات الدولية. ويتحدث الأتراكدوماً عن هذا الدور، وعن أنه بإمكان دولتهم القيام بهذا الدور في النظام الإقليمي والدولي ويرون أنها تهيأت لذلك من خلال توافرها على مجموعة مفترضة من العوامل من قبيل الموقع الجغرافي بين الشرق والغرب، تجربة التحديث، الإرادة السياسية، القوة الناعمة، اتباع سياسة خارجية نشطة[1].

المبحث الرابع

عملية صنع السياسية الخارجية التركية

تعبر السياسة الخارجية لأي دولة بوصفها انعكاسا لسياستها الداخلية عن مجموعة من الطرق والاختيارات والبدائل، والخطط التي تكون بمجموعها صيغة التعامل مع الآخرين، فالسياسة الخارجية التركية معنية باعتبار أساسي بأحداث وتطورات التي يشهدها العالم وهذا لا ينفي ارتباطها بالمقدرات الوطنية لها وكيفية مساهمتها في صناعة القرار الخارجي التركي.

أولا: النظام السياسي التركي

يعتبر النظام السياسي البيئة الداخلية التي يصنع فيها القرار الخارجي وعليه فإن اختلاف النظم السياسية يؤدي إلى صناعة سياسية خارجية مختلفة أو متقاربة أو متباينة وعليه يسعى النظام السياسي إلى أقلمت سياسته الخارجية وفق المتطلبات الداخلية سواء من المعارضة أو القوى الموالية كما أن التغير في النظام السياسي للمجتمع يؤدي إلى تغيير في السياسة الخارجية كما حدث مع الدولة التركية، فيشير الدستور التركي لعام

[1] محفوظ عقيل سعيد، المرجع السابق، ص 144

1982 إلى أن نظام الحكم في تركيا جمهوري ديمقراطي برلماني علماني وإذا ما نظرنا إلى العناصر المجردة للنظام السياسي التركي القائم على دستور العام 1982 من الناحية النظرية فإننا لن نرى ما يميزه على اعتبار أنه نظام ديمقراطي محدود الأطر وقواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على إقاع علماني متشدد في بلد شكل في وقت من الأوقات مركزا للحضارة الإسلامية لعدة قرون و99% من شعبة من المسلمين، ونتيجة لهذا الإطار المحدود لم تشهد الحياة السياسية التركية أية تغييرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج حتى في الوقت الذي كان من الممكن للتفاعل السياسي أن يولد تغييرا على هذا الصعيد كان الجيش يتدخل لإجهاضه وإعادة الأمور لنصبها من جديد.

لقد أصبح النظام السياسي التركي منذ عام 2002 نموذجا يدعو للاهتمام ليس فقط بشكله النظري وإنما للتفاعلات التي نتجت عنه أو التي يمكن أن تنتج عنه لو تم تطبيق تجربته إقليميا حيث أصبح النموذج التركي The Turkish model متعارفا عليه والذي يتمحور حول ثلاث قيم أساسية هي الديمقراطية والعلمانية والإسلام.[1]

ثانيا: دور المؤسسات الرسمية في عملية صنع السياسة الخارجية التركية

إن حركة أي دولة وسلوكها خارج حدودها السياسية بغية تحقيق هدف أو أهداف سياسية خارجية يعكسها أو يعبر عنها سلوك أشخاص تناط بهم دستوريا وظيفة تمثيل هذه الدولة التصرف باسمها من خلال المؤسسات السياسية الرسمية التي يكلفون بإدارتها وهكذا يرتبط سلوك الدولة بسلوك صانعي قراراتها مما يتطلب الإلمام بالخلفية الاجتماعية والمهنية والخبرة السياسية والخصائص النفسية والسلوكية لصانعي القرارات مع معرفة طبيعة النخبة السياسية والمؤسسات الرسمية المعنية بصنع القرار في تركيا هي السلطات

[1] جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1998، ص15

التشريعية والتنفيذية والقضائية فضلا عن المؤسسة العسكرية التي تلعب دورا مهما في هذه العملية:

1- السلطة التشريعية المجلس الوطني التركي الكبير:

تتألف السلطة التشريعية من مجلس واحد هو المجلس الوطني التركي الكبير وتشمل اختصاصاته بموجب دستور 1982 الآتي:[1]

- سن القوانين وتعديلها وإلغائها.
- تعديل الدستور بموافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير
- انتخاب رئيس الجمهورية.
- الرقابة والإشراف على مجلس الوزراء
- تفويض مجلس الوزراء سلطة قرارات حكومية لها قوة القانون في بعض المسائل.
- مناقشة وإقرار الميزانية العامة للدولة.
- التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
- التصديق على أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم.

وتمارس صلاحية التشريع وفقا للمادة 07 من الدستور وهي صلاحية لا تفاوض وتتألف من 550 عضوا ينتخبون كل أربعة أعوام بعد تعديل الدستوري عام 2007 ويحق للمجلس إصدار قرار بإجراء انتخابات مبكرة.

أو تأجيل الانتخابات لمدة عام بسبب الحرب وتجديد الانتخابات قبل انقضاء الأعوام الأربعة، ويجوز الذهاب إلى الانتخابات الجديدة إذا ما قرر رئيس الجمهورية ذلك.[2]

[1] جلال عبد الله معوض، المرجع السابق، ص 16

[2] فراس محمد إلياس، المرجع السابق، ص 67

2-السلطة التنفيذية:

- **مؤسسة الرئاسة رئيس الجمهورية:**

يعد رئيس الجمهورية ممثلا للدولة ووحدة الأمة والضامن لتنفيذ الدستور وانتظام العمل في أجهزة الدولة ويتم انتخابه من قبل المجلس الوطني التركي الكبير من بين أعضائه لفترتين رئاسيتين مدة الواحدة خمس سنوات وتشمل مهام وصلاحيات رئيس الجمهورية بموجب الدستور ما يلي:

- الفقرات المتعلقة بالتشريع.
- الفقرات المتعلقة بالوظائف التنفيذية.
- الفقرات المتعلقة بالسلطة القضائية.

- **مجلس الوزراء:**

يتكون مجلس الوزراء من رئيس الوزراء والوزراء وتتمثل الوظيفة الأساسية في صنع السياسيتين الداخلية والخارجية وضمان تنفيذها وتطبيق القوانين واقتراح مشروعات القوانين إضافة إلى الاختصاصات التالية:[1]

- إصدار القرارات لها قوة القانون بموجب تفويض من المجلس الوطني التركي الكبير
- لمجلس الوزراء سلطة تنظيمية في المجلات الاقتصادية والمالية.
- تقوم الحكومة السلطة التنفيذية بصنع السياسات الأمنية والخارجية للدولة.

- **مجلس الأمن القومي:**

يتألف مجلس الأمن القومي من رئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية قادة فرع القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية والقائد العام لقوات الجندرمة ويتخذ الأخير التدابير الضرورية للحفاظ على أمن الدولة وسلامتها، ويقوم مجلس الأمن القومي بالوظائف التالية:[2]

[1] فراس محمد إلياس، المرجع السابق، ص 68

[2] مرجع نفسه، ص 69

- اتخاذ القرار النهائي فيما يتعلق بتطبيق سياسة الأمن القومي.
- وضع التدابير المتعلقة بالخطط والبرامج القومية وتحديد الأهداف التي تتعزز بتحقيق سياسة الأمن القومي.
- وضع الأسس العامة المتعلقة بتطوير عناصر القدرة للدولة ذات التأثير المستقبلي في سياستها.
- اتخاذ الإجراءات التي يرها المجلس ضرورية للحفاظ على وجود الدولة ووحدتها واستقلالها وحماية أمن المجتمع ورفاهيته.
- الحفاظ على المبادئ الكمالية.
- وضع استراتيجية لمواجهة التهديدات الداخلية و الخارجية التي تتعرض لها تركيا.
- قيادة الدولة في حالات الطوارئ وإعلان الأحكام العرفية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية البلاد أثناء الحرب.
- القيام بالإجراءات لتامين الميزانية السنوية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والمالية والدفاعية والخدمات العامة
- اتخاذ القرار بقبول أو رفض الاتفاقيات التي تعقد بين تركيا وبين الدول الأخرى.

3-السلطة القضائية:

تعد الأخيرة من أبرز أجهزة السلطة القضائية وتتألف من أحد عشر عضوا ثابتا وأربعة أعضاء احتياط يتم اختيارهم من قبل الرئيس من بين ثلاثة مرشحين لكل مقعد مقترح من الهيئات القضائية الكبرى الأخرى وتتولى السلطة القضائية فضلا عن وظائفها القضائية إدارة الانتخابات والإشراف عليها لضمان نزاهتها وتختص المحكمة الدستورية بالوظائف التالية:[1]

- الفصل في دستورية القوانين والقرارات التي لها قوة القانون.

[1] فراس محمد إلياس، المرجع السابق، ص 70

- الإشراف والرقابة المالية على الأحزاب السياسية.
- للمحكمة حق استخدام النقض في الأحكام المتعلقة بالقوانين والمراسيم.
- النظر في الالتماس الذي يرفعه أي نائب في المجلس الوطني التركي الكبير

4-المؤسسة العسكرية:

تعد من أقوى المؤسسات في الدولة التركية وأكثرها تنظيما وهي سلطة عليا تفوق في نفوذها وصلاحيتها الدستور ومؤسسات الدولة الأخرى وتستمد هذه المؤسسة أهميتها من[1]:

- التنظيم الداخلي القوي لهذه المؤسسة واستقلالها الكامل في اختيار عناصرها القيادية ووضوح رؤيتها بصدد دورها.
- قوة الوضع السياسي للمؤسسة العسكرية بموجب دستور 1982 الذي منحها حق التدخل لحماية الأمن القومي التركي داخليا وخارجيا.

5-دور النخبة وشخصية صانع القرار:

النخبة السياسية هي مجموعة الأفراد الذين يمتلكون مصادر وأدوات التأثير السياسي في عملية رسم السياسة العامة وصنع القرارات الرئيسة في المجتمع وللنخب التركية دور وتأثير في عملية صنع القرار السياسي التركي وتصنف هذه النخب إلى:[2] نخب سياسية تضم السياسيين الذين اشغلوا مراكز سياسية وحزبية أو إدارية سابقة في مؤسسات الدولة وقادة فرع القوات المسلحة الأعضاء في مجلس الأمن القومي ونخب مثقفة تشمل أساتذة الجامعات وطلابهاو الكتاب والأدباء ويصنف البعض هذه النخب استنادا إلى دورها في عملية صنع القرارات إلى: أين مصدر المعلومات ؟

- **النخبة الوزارية**: ويقصد بها رئيس الحكومة ونائبه وبعض الوزراء

[1] جلال عبد الله معوض، المرجع السابق، ص 22

[2] فراس محمد إلياس، المرجع السابق، ص 71

- **النخبة البرلمانية:** وتضم رئيس المجلس الوطني التركي الكبير والنواب المؤثرون أي قادة الأحزاب الممثلة في المجلس وكوادرها سواء كانوا في الحزب الحاكم في حالة الحكومات الائتلافية ومن أحزاب المعارضة.
- **النخبة المحلية:** وتضم المحافظين وأمناء البلديات الكبرى وهم يتمتعون بتأثير أكبر في مسائل السياسة الداخلية.
- **النخبة المعارضة**: وتؤثر بشكل غير مباشر في عملية صنع القرار.

ويأتي في مقدمة الفاعلين الأساسين في عملية صنع القرار في تركيا رئيس الدولة وخاصة في ظل أوضاع بدرجة كبيرة للرئيس الأسبق تورغوت أوزال وخلفه سليمان ديميريل بينما كان الحال مختلفا مع الرئيس كنعان افرين ويعتمد دور القيادة في النظام السياسي التركي بالدرجة الأساس على عدة اعتبارات واقعية ولا يتوقف دور رئيس الجمهورية و رئيس الوزراء على ما تقره النصوص الدستورية من صلاحيات وسلطات فقط ومن بين هذه الاعتبارات:[1]

- الشخصية القيادية الكاريزما لرئيس الدولة او رئيس الحكومة.
- الخبرة السياسية والتدرج في تولي المناصب القيادية والمكتسبة.
- تمتع القائد بدعم ومساندة قوى وجماعات مؤثرة.

ثالثا: دور المؤسسات الغير الرسمية في صنع السياسة الخارجية التركية

بعد إقرار مبدأ التعددية الحزبية في تركيا الأمر الذي أتاح التنوع في ما يعرف بمؤسسات المجتمع المدني التي سيتاح لها لاحقا القيام بأدوار مهمة من خلال المشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية التركية وبغية استجلاء حقيقة تلك المؤسسات وأدوارها سيتم دراستها حسب ما يأتي:[2]

[1] فراس محمد إلياس، المرجع السابق، ص 72

[2] محفوظ عقيل سعيد، المرجع السابق، ص 150

1-الأحزاب السياسية:

والتي تعد من بين أهم القوى المؤثرة في عملية صنع القرار في تركيا نظرا للطابع التعددي الذي اُستحدث في تركيا والذي أنتج الصراع القائم بين مختلف التيارات السياسية الموجودة في تركيا التي أثرت في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وللأحزاب وظائف تؤثر على صياغة السياسة الخارجية ويمكن إجمال هذه الوظائف بالآتية:

- **وظيفة ذات طبيعة إعلامية:** فهي تؤثر على الرأي العام و تدفع المواطنين لتأييد قرار حكومي معين أو الوقوف ضده.
- **وظيفة ذات التكوين السياسي:** من خلال ايديولوجيتها التي يؤمن بها أعضاؤها ومؤيدوها يكون لهذه الايدولوجيات أثر على القرار السياسي الخارجي
- **مراقبة السلوك السياسي للحكومة:** عندما تقوم بدور المعارضة السياسية من خلال مراقبة مدى توافق توجهات الأحزاب أو تعارضها مع رؤية المؤسسة العسكرية التركية.

2-جماعات المصالح:

تتنوع جماعات المصالح في تركيا ما بين جماعات عمالية ومهنية واقتصادية ونسائية وبيئية التي لها تأثير في عملية صنع القرار، وتعتبر أداة ضغط سياسية في أي عملية سياسية لذا فإن دستور 1982 قيد هذه الجماعات بمنعها من المشاركة في أي دور سياسي لكنها تحاول التأثير في عملية صنع السياسة الخارجية وتتخذ جماعات المصالح ثلاثة أشكال هي:[1]

- جماعات المصالح غير المنظمة.
- جماعات المصالح المؤسسية.
- جماعات المصالح المنظمة.

[1] فراس محمد إلياس، المرجع السابق، ص 78

3-النقابات والاتحادات العمالية: ومن أبرزها،

- اتحاد النقابات العمالية التركية TÜRK -İŞ
- اتحاد النقابات التقدمية DİSK
- الاتحاد النقابي لحق العمل HAK-İŞ

- وفي تركيا عدد من النقابات المهنية التي تمارس تأثير سياسيا من أهمها:

- نقابة المحامين الأتراك.
- نقابة الأطباء الأتراك.
- مجلس الصحافة.
- نقابات وجمعيات الصحفيين.

4-رجال الأعمال:

وهم شريحة تحتل موقعا متميزا في المجتمع التركي وتتمتع بتأثير ملحوظ في عملية صنع القرار ويرتبط عدد من قادة الأحزاب السياسية التركية بعلاقات خاصة بكبار رجال الأعمال الذين يقدمون الدعم المالي للتمويل الحملات الانتخابية لهذه الأحزاب وبشكل يفوق الدعم المالي القانوني المقدم من قبل الدولة ولم تقتصر هذه الظاهرة على أحزاب معينة بل شملت أحزابا من اليمين ويمين الوسط مثل حزب الوطن الأم وحزب الطريق الصحيح وحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي من اليسار فضلا عن حزب الرفاه ذو التوجه الإسلامي. [1]

- اتحاد الغرف والبورصات التركية ويعد الممثل الرسمي لقطاع رجال الأعمال في تركيا
- جمعية رجال الصناعة والأعمال الأتراك.
- جمعية رجال الأعمال الشبان.

[1] فراس محمد إلياس، المرجع السابق، ص 79

5-اليهود ويهود الدونمة:

لليهود والأتراك ويهود الدونمة أثر في صنع السياسة الخارجية التركية وتمارس هاتان الجماعتان الضغوط لدفع صناع القرار الأتراك لتبني قرارات تخدم مصالحها وينبع مصدر قوة اليهود من نفوذهم وتأثيرهم على الأحزاب السياسية رغم عدم انتمائهم إليها وسيطر تهم على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة فضلا عن الماسونية التي لها دور كبير في تركيا وقد دخلت إليها منذ عهد الدولة العثمانية وتعمل هذه الجماعات الثلاث على تحقيق الأهداف الصهيونية عبر نشر الخلاف بين العرب والأتراك باستثمار نفوذهم ومكانتهم الاجتماعيةوسيطر تهم على الاقتصاد التركي وعى وسائل الإعلام للتأثير على صناع القرار الأتراك.

6-الطرق والجماعات الإسلامية:

وهي من أبرز القوى الاجتماعية الفاعلة والمؤثرة في عملية صنع القرار في تركيا رغم أنها محظورة قانونيا وغير مسموح لها بمزاولة العمل السياسي منذ صدور قانون الحضر ضدها في عام 1925 لتعارضها مع العلمانية الكمالية. وللطرق والجماعات الإسلامية مسالك للتأثير السياسي أهمها:[1]

- العلاقات التي تربط بين هذه الجماعات وبين القيادة السياسية التركية
- تمارس الجماعات الإسلامية تأثيرها من خلال التعليم الديني وبيوت استضافة الطلاب والمنح و الدعم المالي المقدم للدارسين في الجامعات من الطلاب الفقراء.
- قيام الجماعات الإسلامية بحشد الشرائح الاجتماعية المتدينة للضغط على الحكومة بصدد مسائل ذات أهمية دينية مثل المطالبة بإلغاء القانون صدر في عام 1934 والذي قضى بتحويل مسجد آيا صوفيا إلى متحف، وقد ساند هذا الطلب نواب من حزب الطريق الصحيح وحزب الوطن الأم

[1] فراس محمد إلياس، المرجع السابق، ص 80

- يمثل الإعلام الإسلامي وسيلة مهمة للتعبير عن رؤية الجماعات الإسلامية لمستقبل المجتمع التركي ويعكس هذا الإعلام نشاط حركة فكرية تهدف إلى إحياء الإسلام وتفعيل دوره الاجتماعي.

7-الرأي العام:

يعتبر الرأي العام أحد الأمور التي يتأثر بها النظام السياسي في مجال السياسة الخارجية وذلك حسب قوته وكذا طبيعة النظام السياسي للدولة ونوعية القضايا المثارة ويلعب الرأي العام التركي دوار مؤثرا في قرارات البرلمان التركي والتأثير على توجهات الحكومة فقد لعبا دوار مهما في عدم التدخل في سوريا بعد الاستطلاعات الرأي العام التي أجريت، وقد ساعد في بروز الرأي العام التركي الإعلام كما هو معروف في الأبجديات الإعلامية ، وقد شهدت تركيا صعودا واضحا لوسائل إعلام التيار الإسلامي.[1]

8-الثقافة السياسية:

وتعكس الثقافة السياسية منظومة القيم والأفكار والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة في المجتمع وتمثل محصلة تفاعل الموروث التاريخي والموقع الجغرافي والمعتقدات الدينية والظروف الاجتماعية والاقتصادية وهذه كلها تؤثر في الرأي العام و الثقافة السياسية على أنواع : فهناك ثقافة سياسية ضيقة وأخرى تابعة وثالثة تتصف بطابع المشاركة وتسود الثقافة الضيقة في المجتمع الذي يتصف أفراده بقدر محدود من الرغبة في تكوين رأي تجاه النظام السياسي، وتتجسد الثقافة السياسية التابعة في المجتمعات التي تعاني من قلة اسهامات المواطنين في العملية السياسية لكنهم مع ذلك يمتلكون معرفة بالنظام ومخرجاته، أما الثقافة المشاركة فترتبط بمعرفة أفراد المجتمع ووعيهم بالنظام السياسي في حركته وقواعده ومؤسساته وبدورهم كمشاركين.[2]

[1] جلال عبد الله معوض، المرجع السابق، ص 30

[2] محفوظ عقيل سعيد، المرجع السابق، ص 152

9-وسائل الإعلام:

تمارس وسائل الإعلام دورا مهما بوصفها من العناصر المؤثرة على صنع القرار فهي قناة رئيسة للتعبير عن الرأي العام وموقفه إزاء المشكلات الداخلية والخارجية التي تهمه وينطبق هذا القول على الصحف المستقلة بشكل خاص أكثر من انطباقه على الإذاعة والتليفزيون لخضوعهما لسيطرة الدولة فالصحف المستقلة تعطي حرية أكبر في التعبير عن الرأي و تمثيل التيارات السياسية المختلفة في المجتمع.[1]

- وتعد الصحف المذكورة أدناه من الصحف الواسعة التوزيع في تركيا:

- صحيفة Cumhuriyet جمهوريات وهي من أهم الصحف التركية وأقدمها إذ تأسست عام 1924 وهي صحيفة اليسار وينتمي قرائها إلى اتجاهات سياسية مختلفة وتهتم بالأحداث الداخلية والخارجية وحقوق الإنسان والبيئة.
- صحيفة حريات Hürriyet تأسست عام 1948 ويغلب عليها التوجه القومي وتركز على تغطية الأحداث الداخلية والخارجية مع اهتمامها بالقضايا الاقتصادية.
- صحيفة ملليات Milliyet تأسست عام 1950 و هي من الصحف المؤثرة و تقرأ على نطاق واسع من قبل الثقفين وبشكل خاص المنتمين إلى الطبقة الوسطى ومن مختلف الفئات العمرية ويكتب فيها متخصصون في مجالات متنوعة مما يجعلها مؤثرة في الدوائر الحكومية وتتمتع بدرجة عالية من المصداقية في أخبار السياسة الداخلية.
- صحيفة ترجمان Tercuman تأسست عام 1961 وتعبر عن اتجاه يمين الوسط.

رابعا: استراتيجيات السياسة الخارجية التركية

- ومن الاستراتيجيات التي تتبناها تركيا في سياستها الخارجية نحدد:

[1] فراس محمد إلياس، المرجع السابق، ص 83

1-القوة الناعمة Soft power:

وهي معادل موضوعي أو مقابل للمعنى التقليدي للقوة، وتختلف عنها من حيث التلقي، ومن حين الأدوات في حيث تتماثل معها في النتيجة، بل قد تكون النتائج المتأتية من القوة الناعمة أقل تكلفة وأكثر ديمومة، ويتركز معناها في أنها تحقق ما تريده الوحدة الدولية من دون الاستخدام المادي المباشر للقوة التقليدية أو التهديد باستخدامها، والقوة الناعمة هي نوع من التظهير السياسي والمعنوي لقوة الدولة التي لابد من أن تتكون من عوامل مادية ومعنويةمعاً ومن نظام قيم واردة سياسية قصدية.[1]

وقد نجحت السياسة الخارجية التركية بين عامي 2002-2011 نجاحا مميزا في استخدام هذه الإستراتيجية، حيث قامت بتوظيف الإرث الثقافي والتاريخي، الذي يربطها مع دول الجوار الجغرافي في تعزيز العلاقات السياسية، وركزت على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في العلاقات الإقليمية، فأنشئت مجالس عليا للتعاون الاستراتيجي مع سورية والعراق ولبنان وإيران والأردن، ووقعت على اتفاقيات لإلغاء سمات الدخول بينها وبين العديد من هذه الدول وكثفت اللقاءات والزيارات الرسمية بين مسؤوليها ومسؤولي تلك الدول، مما أدى إلى تنامي دور تركيا في المنطقة في تلك المرحلة.

2-الاحتواء:

تتمتع السياسة الخارجية التركية بقدرة مميزة على استخدام هذه الإستراتيجية لأنها شكلت في مرحلة الحرب الباردة جزءأساسياً من إستراتيجية الاحتواء المزدوج الأمريكية حيال العراق وإيران في مطلع التسعينيات والاحتواء كإستراتيجية تركية فاعلية دفاعية لمواجهة عوامل التهديد الداخلية والخارجية تقوم بكل ما هو ممكن من أجل الحفاظ على المصالح التركية، ووفقا لهذه الإستراتيجية على السياسة الخارجية التركية أن تتغير وسائلها وكيفياتها انسجاما مع تلك المصالح، وإذا ما تغيرت المصالح فإن عليها أن تتغير

[1] محفوظ عقيل سعيد، المرجع السابق، ص 153

أيضاً ربما لاحتواء ما كانت تدافع عنه قبل التغيير، ومثال على ذلك تغير مدارك تركيا بشأن مصادر التهديد الخارجية سورية وإيران وروسيا، وإدراج مصادر مختلفة بل معاكسة كإسرائيل ثم العودة إلى إدراج تلك الدول في مدارك التهديد مرة أخرى...

3- المبادرة:

وفق هذه الإستراتيجية لن تنتظر تركيا الأطراف الأخرى لتخطو إليها، بل ستقوم هي بالمبادرة واقتراح المشروعات والخطط والبرامج للتعاون، وتعزيز التكامل والاعتماد الاقتصادي المتبادل، والمبادرة بإيجاد الحلول للخلافات والنزاعات الإقليمية، وقد مثلت هذه الإستراتيجية تجاوزا لواحدة من نمطيات السياسة التركية وهي العزلة النسبية عن دول الجوار.[1]

[1] محفوظ عقيل سعيد، مرجع سابق، ص 153

خلاصة:

إن تجاذبات وتحولات البيئة الداخلية التركية عجلت بوصول حزب العدالة والتنمية للحكم والذي بدوره قام بمجموعة من التغيرات السياسية والاجتماعية والدستورية معتمدا في بادئ الأمر على نجاح قوته الناعمة والمتمثل في النجاح الاقتصادي الذي حققه، والذي لعب دورا في الانقلاب الصامت على النخبة العلمانية والممثلة في قيادات الجيش، كما نستخلص كذلك أن الإرادة السياسية في التغيير من قبل نخبة حزب العدالة والتنمية، وتجاوزه مشكلة الصراع العلماني الإسلامي أدت إلى ثقة المجتمع في هذه القيادة ومع بروز التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية نأتي إلى تطبيقات هذه المقاربات على المستوى الدولي والإقليمي وما حققته من انجازات واخفاقات وهذا ما سنراه في الفصليين التاليين.

الفصل الثاني:

السياسة الخارجية التركية

تجاه الشرق الأوسط

تمهيد:

شكلت مرحلة ما بعد الحرب الباردة فرصة مثالية لتركيا من أجل تطوير وتعديل توجهات سياستها الخارجية، ولتفعيل الدور التركي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، فقد وجدت السياسة التركية بأنه يجب عليها تكييف سياستها الخارجية بشكل يتلاءم مع الواقع الدولي والإقليمي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية، والتي انعكست على منطقة الشرق الأوسط لاسيما التطورات التي جاءت تداعياتها بعد أحداث وثورات الربيع العربي، وبالتالي فإن هذه المتغيرات فرضت على تركيا إعادة تشكيل سياستها تجاه هذه المتغيرات الإقليمية وذلك بهدف تفعيل دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

حيث عالج الفصل الثاني السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط من خلال تطرقنا إلى أهمية منطقة الشرق الأوسط لتركيا الإستراتيجية والاقتصادية والأمنية وإلى الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط، وكذلك قيود البيئة المحددة للإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط

المبحث الأول

أهمية منطقة الشرق الأوسط لتركيا

إن منطقة الشرق الأوسط تحظى بأهمية كبيرة في النظام السياسي والاقتصادي الإقليمي والدولي من هنا كان الاهتمام بالمنطقة، بهدف الوصول إلى نوع من الاستقرار السياسي الذي يحافظ على مصالح الدول الكبرى في هذه المنطقة، وللشرق الأوسط أهمية عالمية بشكل عام ولتركيا بشكل خاص، ويظهر ذلك عند النظر إلى هذه الأهمية من النواحي الآتية:

تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق ذات الحساسية الشديدة للمتغيرات الدولية الهامة سواء كانت متعلقة بصعود وهبوط القوى العظمى، أو تلك المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا، حيث اكتسبت المنطقة أهمية كبرى في منظور المصالح الأمريكية

والأوروبية، بسبب موقعها النفط، ولامتلاكها للعديد من الموارد الاقتصادية خصوصا القريب من الاتحاد السوفيتي سابقا والأيدي العاملة، والغاز إلى جانب معادن عديدة مهمة في بناء صناعات حيوية ترتكز على قاعدة واسعة من التقدم العلمي والتكنولوجي، وبذلك تحول الشرق الأوسط إلى مسرح استراتيجي مهم للقوى الصناعية الكبرى، لأنه يؤمن في السلم والحرب تدفق النفط والغاز والمواد الأولية، كما أن ممراته المائية تضمن السيطرة على العالم، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تربط أمنها القومي بأمن الشرق الأوسط الذي يمس مصالحها القومية، ويشكل العمود الحيوي في سياستها العالمية[1].

أولا: الأهمية الإستراتيجية

كلمة إستراتيجية هي كلمة يونانية الأصل من كلمة استراتيجوس ومعناها "قائد عسكري ذو أهمية كبيرة"، فللشرق الأوسط أهمية إستراتيجية كبيرة جدًا بين المناطق المحيطة، فهي حلقة وصل أو جسر بين دول وقارات العالم، ترتبط أهميتها بالموقع الجغرافي المتميز لها، والمتحكم في العديد من البحار(البحر الأحمر وشواطئ البحر المتوسط) والمضايق (باب المندب، جبل طارق، البوسفور، الدردنِيل، وقناة السوِس) بالإضافة مضيق هرمز إذ يكتسب هذا الآخر أهمية بالغة لأن 80% من نفط الخليج يمر عبره إلى العالم، وما بين إلى 20 إلى 30 ناقلة نفط تعبره يوميا، بمعدل ناقلة كل 06 دقائق في ساعات الذروة، تحمل على متنها 17 مليون برميل نفط، وهذا ما جعله من أهم المضايق ومختلف الطرق والمواصلات البحرِية، ومسارات التجارة الدولية في العالم كما أن المنطقة تعد مدخلا يتيح للقوى الإقليمِية والدولية النفاذ إلى مناطق أخرى في إفريقيا وآسيا للسيطرة عليها، أو ممارسة النفوذ والتأثير في دولها، فهي حلقة وصل أو للشرق الأوسط أهمية إستراتيجية كبيرة جداً وتأثيرا بالأحداث والتطورات جسر بين دول وقارات

[1] عبد الحميد محمد كمال، **الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي**، ط4، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، 2002، ص 4

العالم، مما جعلها من أكثر المناطق تأثرا العالمية، وأضفى على موقعها أهمية إستراتيجية دفعت القوى الكبرى وكذلك تركيا إلى محاولة السيطرة على المنطقة واستغلال قدراتها الفريدة بالشكل الذي يخدم مصالحها ويحقق أهدافها.

من المسلّم به أن التنافس على موارد الطاقة هي إحدى الغايات الرئيسة للدول الكبرى التي تسعى إلى تأكيد نفوذها، وتأمين احتياجاتها من النفط الخام والغاز، في ظل تسارع وتيرة الإنتاج وفي ظل اضطرابات مالية تصيب الاقتصاد العالمي باهتزازات متتالية، وفي ظل السباق على حجز مواقع متقدمة في السوق الدولية .من هنا تكمن أهمية منطقة الشرق الأوسط في حسابات الدول، بخاصة بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة وبروز أقطاب جدد على المسرح الدولي.[1]

وتُعتبر منطقة الشرق الأوسط، التي تسمى أيضًا في بعض دوائر القرار بمنطقة غربي أسيا وشمالي أفريقيا، من أهم المناطق التي تتنافس فيها الدول الكبرى في العالم نتيجة لم وقعها الاستراتيجي البالغ الأهمية في العالم، ونتيجة للتنافس الدولي والنزاعات والتوترات الداخلية، مما جعلها تعاني اضطرابات وتوترات بين حين وآخر، وتنفجر فيها الحروب والنزاعات المسلحة .ويولي معظم حكومات الدول الكبرى اهتمامًا كبيرًا لهذه المنطقة. ومع انتهاء الحرب الباردة، تحولت منطقة الشرق الأوسط، بدلًا من أوروبا مسرحًا زاخرًا بالعلاقات الدولية المتأزمة، وكانت مخططات الصراع الدولي حافلة بتوقّعات الاجتياح السوفياتي لأوروبا الغربية، الأمر الذي كان يستوجب دفاعًا أميركيًا عنها، لكن بعد سقوط جدار برلين وأطروحة هانتنغون "**صدام الحضارات**" وزوال الاتحاد السوفياتي برز كلام جديد عن "مواجهة بين الحضارتين الإسلامية والغربية"، وبأن الشرق الأوسط خط التماس بين الحضارتين، وعلى الرغم من أن كثيرين لم يوافقوا على أطروحة هانتنغتون في "صدام الحضارات" وعلى رأسهم الرئيس الأميركي "بيل كلينتون" آنذاك،

[1] محمد عبد الحميد كمال، المرجع السابق، ص 05

فإن هذا الفكر كان يعكس تطلعات بعض النخب الأميركية حول هذه المنطقة التي اعتبروها بمنزلة تهديد لهم ومصدرًا للموارد الأولية.[1]

ثانيا: الأهمية الاقتصادية

تتبع الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بسبب وجود النفط فيها، ويقدر احتياط النفط في الشرق الأوسط بـــ 66% من احتياط النفط العالمي، وفي نهاية القرن العشرين، أنتجت منطقة الشرق الأوسط حوالي ثلث الإنتاج العالمي من النفط، وتعتبر هذه المنطقة المزود الرئيسيً دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، روسيا واليابان، للنفط للعالم المتطور وخاصةً على شعوب المنطقة، وعلى وهذا أعطى لبعض الدول في الشرق الأوسط قوة اقتصادية أثرت كثيرا هذا الأساس تحاول الدول الكبرى أن تفرض سيطرتها على المنطقة وكذلك الأمر بالنسبة إلى تركيا التي باتت تنظر إلى المنطقة من جانب الأحقية في التدخل بدوله بحكم الجوار الجغرافي.[2]

وانطلاقًا من هذه الاعتبارات كانت السيطرة على النفط تعني ضمان استمرار عمل الآلة الصناعية والآلة العسكرية معًا، أي الرخاء والقوة، وبات النّفط يمثّل قطاعًا مهمًا لاستثمار الرأسمالي، وهكذا كان النفط ومحورًا لصراع الرأسماليات والشركات والدول ومقاولي النقل فضلًا عن العسكريين بالطبع ، ومنذ ذلك الوقت كان النفط هو العامل الأهم في مشهد الاقتصاد العالمي، الذي يشهد في هذه الأيام حالة من القلق والهلع لاستمرار انخفاض الأسعار، تزامنًا مع تراجع الطلب عليه، ووفرة المعروض، هذه الأحوال التي تسيطر على دول العالم شهدت هبوطًا في مؤشرات الأسواق العالمية، بعد تراجع أسعار خام برنت منذ مطلع الصيف الماضي، والتي وصلت إلى أقل من 48 دولارًا للبرميل، مما يعني انخفاضًا نسبته 20% مقارنة بشهر حزيران/يونيو الماضي، ويبدو أن تراجع أسعار النفط إلى ما دون الأربعين دولارًا للبرميل للمرة الأولى منذ عام ونصف العام، محيّر لخبراء السوق مع الكثير من التكهنات حول أسباب التراجع ومدى

[1] محمود حسن علي العفيفي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي**، رسالة ماجيستر، دراسة غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2012 ، ص46

[2] عثمان أحمد، **دراسات في الشرق الأوسط**، القاهرة :مكتبة النهضة العربية،2009، ص 78

استمراريته في المدى المنظور، ولا بد من القول في هذا السياق المتصل بالبعد الجيوسياسي، أنّ هذه المنطقة هي منطقة متخمة بالأزمات القابل كل منها للاشتعال في أي لحظة، وما يجمع هذه الأزمات، وخصوصًا في الرقعة الممتدة بين شرق المتوسط والخليج، هو ارتباطها بالصراع الأميركي–الإيراني، الذي يختزل تناقضًا بين مشروعين لمستقبل المنطقة وهويتين مختلفتين لها، فأصبح هذا الصراع والتناقض هما المحرّك الأول للتفاعلات السياسية، وهذا ما يجعل شبح الحرب مخيمًا في سماء هذه المنطقة، بعد أن كان الصراع العربي–الإسرائيلي مصدر توترها الوحيد ثم الرئيسي لعدة عقود.

- كما تبرز الأهمِية الاقتصادِية للشرق الأوسط في البترول والغاز من خلال:[1]

- حوالي 78% من احتِياطِيات البترول و38% من احتِياطِيات الغاز الطبيعي في العالم تقع في تلك المنطقة أعلى معدلات الإنتاج للبترول تأتي من دول تلك المنطقة.
- حقول هذه المنطقة متوسطة العمق وتنتج بمعدلات هي الأعلى في العالم بالنسبة لمتوسط إنتاجية البئر الواحد.
- كل أنواع البترول والغاز الطبيعي وخاصة ذات الجودة العالية تنتج من حقول هذه المنطقة
- تكلفة إنتاج البترول والغاز الطبيعي في هذه المنطقة هي الأقل على مستوى العالم
- للمنطقة موقع استراتيجِيا قريبا من مناطق الاستهلاك مما يقلل من تكلفة النقل.
- حقول البترول والغاز الطبيعي في تلك المنطقة تقع في منطقة مستقرة جيولوجيا وبعيدة عن الأعاصير
- إن حجم احتياطيات البترول والغاز الطبيعي الضخم في هذه المنطقة واستقرارها السياسي والطبيعي قد أكسبها أهمية اقتصادية كبيرة في العالم وبالتالي تتسابق

[1] عثمان أحمد، المرجع السابق، ص 79

القوى الإقليمية والدولية للحصول على استثمارات كبرى في مجال الطاقة من خلال عقد اتفاقية اقتصادية تضمن المصالح الاقتصادية لهذه الدول في المنطقة.

ثالثا: الأهمية الأمنية

تتداخل الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بأهميتها الأمنية، بحيث تنعكس الأخيرة على الأولى بشكل واضح .فأمن الممرات البحرية للتجارة الدولية بات الأهم في السياسة الدولية للدول الكبرى، كقناة السويس في مصر، بالإضافة إلى البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب، وهو ما ظهر بوضوح في تركيز الاهتمام الدولي على مسألة مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، نظرا لما مثله ذلك من مخاطر جمة وجدية على طرق التجارة الدولية وتأمينها .فقد شكل التضاعف غير المسبوق في تكلفة التأمين على التجارة الدولية بسبب هذا الوضع تهديدا حقيقيا على حركية التجارة الدولية.

ومن هنا، جاء الحرص على العمل للحيلولة دون تمكن تنظيم القاعدة، أو التنظيمات المحلية المتحالفة معه في اليمن، من فرض السيطرة على المناطق الساحلية خاصة في جنوب اليمن، نظرا لأهميتها وخطورتها على سلامة الملاحة البحرية، ومن خلال هذه الأهمية تضافرت الجهود الأمنية لحماية ممرات التجارة الدولية في منطقة الشرق الأوسط لما لها من انعكاس واضح على المصالح القومية للدول الإقليمية والكبرى.[1]

المبحث الثاني

الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا في أواخر سنة 2002 اكتسب زعماء الحزب الثقة بالنفس بأنهم قادرين على تنشيط الدور التركي في البيئة

[1] وليد محمود عبد الناصر، **التنافس العالمي على النفوذ والثروة في المنطقة العربية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 189 من الموقع http://www.siyassa.org.eg/UI/Front/Issue.aspx?IssueID

الإقليمية المحيطة بتركيا بإستراتيجية منبثقة من ثقلها وحجمها السياسي التي تمكنها من تغير وقلب التوازنات استجابة لمصالحها الوطنية والقومية.

أولا: الدور التركي في الشرق الأوسط

لقد جذبت سياسة تركيا الخارجية الكثير من الانتباه أخيراً، سواء علي صعيد الاتحاد الأوروبي أو الشرق الأوسط أو الولايات المتحدة. وبالفعل، فقد مرت هذه السياسة بمرحلة تحول عميق، كان لها تأثير كبير علي درجة ونوعية نشاط أنقرة في منطقة الشرق الأوسط.

لقد أعادت تركيا اكتشاف الشرق الأوسط، بعد أن تجاهلته المؤسسة التركية العلمانية الموالية للغرب لعقود، وخلال مرحلة الحرب الباردة، بل وعقبها، كان النشاط التركي في المنطقة محدودا، وعادة ما يتم في إطار السياسات الخارجية للولايات المتحدة أما اليوم، فإن تركيا في سبيل إنهاء انفصالها المفتعل عن منطقة الشرق الأوسط ورغم أن الدور التركي في هذه المنطقة يتصاعد، منذ تسعينيات القرن الماضي، فإن تغييراً نوعياً قد طرأ علي طبيعة هذا الدور أخيرا.[1]

لقد أعادت تركيا اكتشاف الشرق الأوسط، بعد أن تجاهلته المؤسسة التركية العلمانية الموالية للغرب لعقود. وخلال مرحلة الحرب الباردة، بل وعقبها، كان النشاط التركي في المنطقة محدودا، وعادة ما يتم في إطار السياسات الخارجية للولايات المتحدة ورغم أن الدور التركي في هذه المنطقة يتصاعد، منذ تسعينيات القرن الماضي، فإن تغييراً نوعياً قد طرأ علي طبيعة هذا الدور أخيرا.[2]

[1] ناتالى توتشي، **أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط**، على الموقع الإلكتروني: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1651.aspx

[2] على حسين بكير، **الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سوريا**، ،مركز الدوحة للدراسات، بتاريخ 26 مارس 2013 على الموقع الإلكتروني: http://www.dohainstitute.org/release/1976fc12-ad17-4b8a-9155-e1374e06bb0

فقد أدى وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا نهاية عام 2002 إلى تحوّل شامل في سياسة تركيا الخارجية، وقد شمل هذا التحول –بطبيعة الحال– سياساتها إزاء المنطقة العربية، وكانت سورية في قلب هذا التحوّل، إذ ازداد حضورها وأهميتها وبخاصة بعد عام 2006، ما أعطى دفعة قوية للمشروع التركي على الصعيد الإقليمي.

لقد تمثل التحول الكبير والسريع في سياسة تركيا الخارجية في اعتماد رؤية أحمد داود أغلو "التي تهدف إلى إعادة تعريف دور تركيا في المنطقة التي صاغها في مفهوم العمق الاستراتيجي، ومع وضع سياسة تصف النزاعات المنبثقة من هذه الرؤية موضع التنفيذ، حصل انقلاب في عدد من السياسة الخارجية التركية، حيث أصبحت السياسية الخارجية التركية في الشرق الأوسط تقوم على مجموعة من المبادئ والمرتكزات هي: الأمن للجميع تصفير النزاعات، الانفتاح السياسي، التعايش الثقافي السلمي والترابط الاقتصادي. وقد ساعد انتشار القوة الناعمة التركية، التي كان لها الأثر البالغ في الارتقاء بدور تركيا وموقعها في الشرق الأوسط في تطوير علاقاتها ليس مع الأنظمة العربية فقط وإنما مع شعوبها بالأساس.[1]

ما إن بدأت تلوح التحولات في أفق السياسة الخارجية التركية بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، حتى سارع المهتمون إلى محاولة تلمس خلفيات هذا التحول إلى أن اهتدوا إلى تنظيرات داوود أوغلو ولاسيما مبدأه الشهير "تصفير نزاعات" تركيا مع جوارها، مذ حينها شكل هذا المبدأ ركيزة أساسية في عمليات تفسير وتشريح جملة من السياسات التركية الطارئة في محيطها الإقليمي، وقد تميزت هذه المرحلة من السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية بجملة خصائص: محورية الصراع العربي–الإسرائيلي عامة والقضية الفلسطينية خاصة، التركيز على استخدام أسلوب الوسيط (سوريا /إسرائيل الملف اللبناني–حماس/فتح–الملف النووي الإيراني)

السعي لتطوير العلاقات وبناء الثقة مع دول المواجهة (إيران – سوريا) الموقف الايجابي تجاه حركات المقاومة (حماس – حزب الله) وتظهير الهوية الإسلامية العامة

[1] مصطفى جاسم حسين، **الدور الإقليمي التركي للمدة من 2002 إلى 2010**، المجلة السياسية والدولية، العدد 20، 2012، ص 151

لتركيا الجديدة، وقد انعكست هذه السياسات بشكل جوهري على العلاقات التجارية حيث ارتفعت نسبة المبادلات بين تركيا والشرق الأوسط من 02% (2002) من مجمل التبادل التجاري التركي إلى16% (2010).[1]

وتوالت الأحداث المدفوعة بجرأة مفرطة ومثالية ملتبسة وطموحات متجددة، والتي كرست التحول "التي" –إن صح التعبير– في السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية والتي خانت توقعات الكثيرين لاسيما في محور المقاومة، حتى أصبح معها الحديث عن مبدأ أوغلو مثيراً للشفقة والتهكم، بالأصل وبعيداً عن الدعاية السياسية والتنسيقات اللغوية لا يتمتع مبدأ أوغلو أي "صفر نزاعات" بأي وزن علمي وأكاديمي وأي تأسيس نظري جدي، فهذا المبدأ لا ينتمي إلى علم السياسة أو العلاقات الدولية، إذ هل يمكن لأي لاعب سياسي يسعى للنفوذ والتوسع والقيام بأدوار متزايدة إلا أن يصطدم بنفوذ ومصالح اللاعبين الآخرين؟ أليس التنازع والتنافس شرط موضوعي في لعبة القوة والنفوذ والهيمنة؟ يضاف إلى هذه الأسئلة بما يجعلها أكثر تحدياً هو كون هذا اللاعب مدار السؤال قوة إقليمية طامحة ذات تاريخي ملتبس إلى أقصى الحدود وفي قلب الشرق الأوسط أي المصداق الأبرز للتنافس وسياسات القوة في الجغرافية السياسية الدولية المعاصرة، إن مبدأ "صفر نزاعات" يصلح في أحسن الأحوال لدولة محايدة متواضعة كسويسرا وسط محيط إقليمي مستقر كالاتحاد الأوروبي.

في ظل التحولات العربية انتقلت تركيا تدريجياً من موقع الحذر والمتردد إلى موقع الطامح المتحفز، وهو ما برز في تصريح لداوود أوغلو قال فيه "إن شرق أوسط جديد على وشك الولادة، وتركيا ستكون المالك والراعي والخادم لهذا الشرق الأوسط، إلا أنه طموح سيصطدم "بجدران" الواقع، تميزت هذه المرحلة من السياسة الخارجية منذ العام 2010 بجملة ميزات طارئة: الانزلاق من الوساطة إلى التورط بعمق في صراعات إقليمية حادة، الحديث التركي عن التحالف مع شعوب المنطقة وليس حكوماتها، بدء ظهور التعبيرات المذهبية، التوازن الحذر بين التشدد الرمزي تجاه إسرائيل والتأكيد على التزام تركيا بالغرب والناتو ومصالحه كما ظهر في قضية الدرع الصاروخية، وهو ما عبر عنه

[1] فتيحة ليتيم، المرجع السابق، ص 210

الرئيس التركي عبد الله غول بشكل واضح قائلا: "أعتبر أن من الخطأ الشديد تفسير مصالح تركيا مع المناطق الأخرى على أنها تنفصل عن الغرب .. أو تولي ظهرها للغرب أو تبحث عن بدائل للغرب، تركيا جزء من أوروبا".[1]

إذاً إن طبيعة الدور التركي – وكأي قوة إقليمية أخرى –محكوم بالتنافس والتنازع والتوترات الإقليمية، على أن حدة هذا التنافس محكوم بحجم الطموحات التركية وسرعة إدراكها لحدود قوتها ونفوذها وعمق الانقسام الداخلي حول السياسة الخارجية، وهذا كله يمكن تلخيصه "بفترة النضج" التي تمر بها السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية حاليا إذاً تمر تركيا حالياً "بعملية اختبار وفهم لحدود نفوذها، وهي عملية ستقود بالضرورة إلى توترات بين أنقرة والغرب، إلا أنها مع الوقت ستؤدي إلى توازن جديد يعكس توازن القوى المتقلب في المنطقة "كما يعتقد سينان أولغن، وفي ظل عدم اكتمال هذا النضج في السياسة الخارجية التركية الجديدة التي لا زالت في طور الانفعال والتجاذب والتكوين، كان "الربيع العربي" التحدي الأبرز كما ظهر من تخبط تركيا منذ أحداث تونس ومصر والتي لاحقاً بلغت الذروة في أحداث ليبيا حيث وقعت تركيا في فخ التناقض بين خطاها المثالي ومصالحها الاقتصادية مع نظام القذافي ثم استدركت في اللحظات الأخيرة، قبل أن تتوه في أزقة الأزمة السورية.

ثانيا: عوامل تمدد الدور التركي في الشرق الأوسط

لقد ساهمت عديد العوامل في تعاظم الدور الإقليمي لتركيا وتمدده في محيطها الشرق الأوسطي، وقبوله من دول المنطقة وشعورها، ومن أبرز هذه العوامل:[2]

- الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، وتجاوز التوجهات العربية من التوجهات العلمانية الحادة لتركيا ما قبل حكم حزب العدالة والتنمية.
- لعب الضعف والعجز العربي دورا في تقبل الدور التركي.
- مخاوف بعض دول المنطقة خاصة سوريا والعراق وإيران من قيام دولة كردية في المنطقة، خاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق سنة 2002، وتطلع أكراد العراق إلى قيام دولتهم.

[1] عارف محمد خلف، **الدور التركي الإقليمي**، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، ع 02، 2010، ص 02

[2] علي حسن باكير وآخرون، المرجع السابق، ص ص 142-146

- تخوف دول الشرق الأوسط العربية م تنامي دور إيران الإقليمي، خاصة مع تعاظم النفوذ الإيراني في المنطقة ولاسيما في العراق، ولبنان عبر حزب الله وفلسطين من خلال فصائل المقاومة خاصة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الأمر الذي أدى بهذه الدول بتعزيز علاقاتها بتركيا وتقبل دورها في المنطقة للعب دور مضاد يكبح نفوذ إيران.
- وسطية الموقف التركي والحيادي من كل أطراف النزاعات العربية البينية العربية الغربية، ومنطلق هذه السياسة أن أية علاقة مع قوة أطراف في نزاع لا تعني معاداة القوة الأخرى الطرف في النزاع نفسه، وعبر هذه السياسة نسجت تركيا أفضل العلاقات مع الجميع دون استثناء، مع محمود عباس وحركة حماس في فلسطين، مع الفلسطينيين والإسرائيليين"، مع إيران والغرب، مع سورية و"إسرائيل" مع 8 و18 آذار في لبنان...
- دعم الولايات المتحدة الأمريكية لدور تركيا في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها حليف استراتيجي لا يمكن التفريط فيه ، حيث تعتبر الأولى الثانية حد المفاتيح المهمة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ودورها المحوري في حفظ استقرار في الحزام الممتد من وسط أوروبا حتى تخوم روسيا والهند.
- نجاح التجربة التركية واعتباره نموذجا ناجحا يمكن للدول العربية الاقتداء، حيث يتمحور النموذج التركي لا على ثلاث قيم أساسية، وهي :الديمقراطية والعلمانية والإسلام.

- وانطلاقا من ذلك، فانه يمثل النماذج الآتية:[1]

يمثل نموذجا للديمقراطية الإسلامية المعتدلة، والذي يتم فيه التناوب على السلطة بين الأحزاب المختلفة ونموذج التيار الإسلامي في العملية الديمقراطية للدول العربية وهذا النموذج تسعى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تعميمه في الشرق الأوسط يعتبر نموذجا اقتصاديا للنهوض الاقتصادي، على الرغم من ضعف ثرواتها الطبيعية خاصة الطاقة، واستمرت تركيا في تغليب مصالحها الدنية وفقا لإستراتيجية تعدد

[1] علي حسن باكير وآخرون، المرجع السابق، ص 220

الأبعاد وتصفير المشكلات وإخماد الفتن العرقية والطائفية، واستمرت في علاقاتها الجيدة وعلى مسافة واحدة من الدول العربية وإيران والغرب، لكن هذا الانفتاح على العرب والمسلمين وغيرهم وإقامة أفضل العلاقات معهم ليس بديلا ومتعارضا مع الخيار الاستراتيجي لتركيا وهو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مع التفاعل الكامل في الوقت نفسه مع عمقها التاريخي والحضاري، وهو ما أكد عليه وزير خارجية تركيا "أحمد داود أوغلو" في معرض الجزم باستمرار الروابط العضوية مع الغرب: "يجب أن لا تكون روابط تركيا بالغرب موضع مناقشة".

نستنتج مما سبق، الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا أواخر سنة 2002، اختلف عما سبق، فمنذ قيام الجمهورية التركية سنة 1923 على يد "مصطفى كمال أتاتورك" اتخذت تركيا الجديدة ثقافيا شعار سلام في الداخل سلام في الخارج وبذلك انكفأت على شؤونها الداخلية، وقد ارتبط هذا الاختلاف بجملة من العوامل والمتغيرات الدولية والإقليمية وحتى المحلية بالنسبة لتركيا سببا في تغير دورها الإقليمي حيال الشرق الأوسط منذ سنة 2002 ولعل من أبرزها انحصار الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بسبب الذي قادته في مكافحة ما يسمى الإرهاب، إضافة إلى التحديات التي أصبحت تواجهها تركيا في محيطها الإقليمي، على غرار احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق سنة 2002 وتعاظم دور أكراد العراق الذين أصبحوا يتمتعون بالاستقلال الذاتي، ناهيك عن تصاعد الدور الإيراني في المنطقة. كما يعتبر رفض القوى الكبرى بالاتحاد الأوروبي انضمام تركيا إلى الاتحاد، سببا أخرا ساهم في توجه تركيا للعب دور أكبر وإقامة علاقات دبلوماسية وشراكات اقتصادية وإستراتيجية بدول الشرق الأوسط، ومع النهضة الاقتصادية التي شهدتها تركيا مطلع القرن الحالي، شكلت الدول العربية أسوقا خصبة للمنتجات التركية وشركاتها الاقتصادية.[1]

[1] علي حسن باكير وآخرون، المرجع السابق، ص ص 221-222

المبحث الثالث

المحفزات المحددة للإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط

تأثرت الإستراتيجية التركية بعدد من العوامل التي كانت تمثل قيود محددة لها، إذ انتقل الخطاب النظري لصانعي القرار السياسي التركي إلى مرحلة الممارسة، مما أفرز عن نتائج ذات مشاهد واقعية، بعد أن جرى تلمس الرؤية الجديدة للإستراتيجية التركية التي تتجه نحو أداء دور مركزي في رقعة جغرافية واسعة تمتد من أفريقيا إلى آسيا، وهي الرقعة التي تشتمل تقريباً على كافة التحديات الرئيسة للأمن العالمي، وقد مثلت الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط فكرة مقنعة لتحديد أهداف السياسة الخارجية التي تعتمد صلاحيتها على مدى تقبل الشعب التركي لها، إذ تبرز الحاجة لإبقاء عضوية الاتحاد الأوروبي في مقدمة الأولويات بطريقة تسهل المحافظة على مؤيدي التصورات التكاملية للسياسة الخارجية سواء في الداخل أو في الخارج، يتناول هذا المبحث القيود المؤثرة على الإستراتيجية التركية من خلال ثلاث نقاط الآتية:

أولا: قيود البيئة المحلية المحددة للإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط

شهدت تركيا مع بدايات القرن الحادي والعشرين جملة من التطورات والتحولات التي طرأت على الوضع الداخلي، لاسيما في العقد الأخير من القرن العشرين بفعل تغيرات الأوضاع السياسية سواء على الأصعدة العالمية أو الإقليمية أو المحلية، وقد برزت مجموعة من القضايا التي لم يكن من الممكن طرحها للنقاش من قبل فأضحت محل نقاش وجدل، فيما توصل قادة حزب العدالة والتنمية إلى تشخيص الوضع التركي عند استلام الحكم عام 2000، تشخيصاً موضوعياً سليماً وواقعياً كما هو موجود وليس كما يريدون أن يرونه، أي بنظرة موضوعية مجردة غير أيديولوجية أو دينية أو عاطفية وتوصلوا عبر هذه القراءة إلى عدة نقاط تخدم توجهات الإستراتيجية التركية القائمة على فكر حزب العدالة التنمية، وكان من أبرز تلك النقاط:[1]

[1] باكير علي حسين، **النموذج التركي والعرب ما بعد الثورات في التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2012، ص 62

- تعد المؤسسة العسكرية في تركيا اللاعب الأساسي والرئيس في البلاد، وبأنها حامية العلمانية المتطرفة المعادية للدين، وليس من الممكن مواجهتها.
- تستتر الأحزاب القومية المتشددة والعلمانية خلف المؤسسة العسكرية، وتتربص لأي جهة تحمل صفة أو نزعة ذات طابع إسلامي.
- يعاني الاقتصاد الوطني من تدهور واضح، وإن ظروف الواقع الاجتماعي تتجه إلى الفقر ومزيد من الفساد وسوء الإدارة والبيروقراطية.
- تدهور الحريات العامة والحقوق المدنية للشعب تحت حجة حماية علمانية الدولة.
- يتعلق عدم استقرار الوضع الداخلي في تركيا بمسائل متعددة أهمها المسألة الكردية

وقد أسهم نجاح حزب العدالة والتنمية في بلورة سياسة داخلية تجاوز فيها القيود التي كانت تواجه الأحزاب التركية ذات التوجه الإسلامي، وبذات الوقت أرت العديد من الأوساط الإسلامية والعربية في تجربة حزب العدالة والتنمية خلاصاً من المشاكل التي تواجه الحركة الإسلامية، والأحزاب الإسلامية في دول منطقة الشرق الأوسط وتحديداً الدول العربية، لما أظهره هذا الحزب من قدرة على التأقلم مع الظروف وبرجماتية عالية ونزاهة موصوفة وشعبية عارمة تثبت قدرة الإسلاميين على النجاح في الحكم.

فمنذ تولي حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية للوزارة في تركيا ابتداًء من عام 2002 وانتصاراته الانتخابية المتلاحقة وتعزيزه لحضوره السياسي والقانوني والمعنوي في المجتمع التركي، فقد بدأ يظهر ميل تركي للاهتمام بالشرق الأوسط وقضاياه وأخذ يتصاعد منذ احتلال العراق عام 2003 حتى بلغ ذروته خلال العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2008 وبالرغم من ترافق عودة تركيا إلى الساحة الشرق أوسطية بعد عام، إلا أن هذه العودة إنما جاءت لتخدم في الواقع قضايا تركيا ومصالحها الوطنية والجيوسياسية قبل أية اعتبارات أخرى.[1]

[1] اللباد مصطفى، **تركيا واسرائيل واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي**، المركز العربي للأبحاث ودارسة السياسات، الدوحة، 2012، ص 214

وعليه، فقد جاءت مجموعة من القيود لتحدد توجهات الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط، كان من أبرزها القيود الآتية:

1- قيود البيئة المحلية المتعلقة بتركيا:

أ- **نظرة الإستراتيجية التركية لقيود المصلحة الوطنية:** ومن خلال ذلك حاولت تركيا تجنب الصراعات العرقية والدينية في المنطقة، وذلك لوجود امتدادات اقليمية مؤثرة لهذين المجالين داخل تركيا، لذلك سعت حكومة العدالة والتنمية لتعزيز علاقاتها مع العالم العربي وأفريقيا والدول الآسيوية وإيران وروسيا وأرمينيا، وأعلنت تأكيدها على المساهمة في حل الصراع العربي الإسرائيلي من خلال الوساطة بين سوريا وإسرائيل وكذلك الفلسطينيين وإسرائيل، كما أسهمت في الوساطة بين الدول العربية المجاورة مثل سوريا والعراق أو وساطتها بين إيران والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تمتلك تركيا رؤية شاملة حول المجال الحيوي الذي يجب أن تنشط فيه وكذلك أفضل اقتراب لبناء قوة إقليمية كبرى بل دولية في المستقبل.[1]

وكان لوزير الخارجية التركي "أحمد داود أوغلو دواد" دورا كبيرا في تشكيل الإستراتيجية التركية داخليا وخارجيا عاكسا الأسلوب الأكاديمي في صياغة السياسة الخارجية في إحدى المرات النادرة داخل العالم الإسلامي، وأن تلك الحالة من التلازم بين النظرية والتطبيق أو بين الأكاديمي والسياسي أفرزت سياسة خارجية مدروسة ومتطورة فمن خلال نظرية العمق الاستراتيجي استطاعت تركيا المصالحة بين عدة ثنائيات كثيرا ما خلقت استقطاب في الواقع العربي مثل: ماضيها وحاضرها، بالحديث عن الميراث العثماني بشكل إيجابي وربطه بالدولة التركية المعاصرة، بين التاريخ والجغرافيا، من خلال مد المجال الحيوي التركي إلى الجنوب والشرق، بالإضافة إلى الشمال والغرب، بين

[1] الشرقاوي باكينام، **الانطلاقة الإقليمية التركية .. لماذا؟ وكيف؟**، منتدى الراصد، القاهرة، 2009، ص23

الكمالية والعثمانية، بالعمل على احترام الأمن والحرية معاً، بين القوة الناعمة والصلدة باستخدام السياسي والثقافي والاقتصادي بمهارة حتى يظل العسكري خيارا أخيرا ولكن قويا وحاضرا، وتناول أحمد داود أوغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي قيود المصلحة الوطنية التركية من خلال موقفها ونظرتها الجدية إلى علاقاتها مع دول منطقة الشرق الأوسط" وفق توجه يجري تقسيم النظام العالمي الجديد على الأسس والمراحل التي شهدها العالم ما بعد 11 أيلول 2001 وهي: المرحلة النفسية وتجلياتها في حرب أفغانستان، والمرحلة الإستراتيجية التي بدأت مع حرب العراق، ومرحلة تأسيس نظام دولي جديد حيث تعمل كل قوة على مضاعفة حضورها إلى حين اتضاح المعالم الجديدة لهذا النظام، ومن جهة أخرى أخذت القيادة التركية تتحرك بارتياح أكبر مقارنة بسابقاتها في دبلوماسيتها الناشطة في العالمين العربي والإسلامي، وهذا توجه جديد يبتعد عن السياسة السابقة المحافظة غير التداخلية تجاه جيرانها الشرقيين والجنوبيين، وظهر الرأي العام التركي اهتماماً متزايداً بشؤون الشرق الأوسط، وعدا عن الاهتمام التركي الجديد بالشرق الأوسط، فإن قيادة حزب العدالة والتنمية أخذت تتصرف بشكل يشابه القوى الاقتصادية والسياسية الصاعدة في مناطق أخرى من العالم.[1]

ب- **القيود التي تنبثق من الداخل التركي:** ظلت القيود التي تنبع من الداخل التركي هي الأكثر تأثيرا ودفعا لسياسة خارجية نشطة وفعالة على المستوى الإقليمي، إذ استطاع النظام السياسي التركي بلورة موقف ايجابي من الإسلام، وتجاوز حالة العداء السابقة للغرب، ونجح في مشروع الثورة المعرفية، وتبنى العلمانية كأساس للحكم، وحصل على الدعم الشعبي للنظام الجمهوري، وعمل على إيجاد بيئة ملائمة للانتقال إلى الديمقراطية، وتبني نظام قائم على التعددية الحزبية، الذي مهد الطريق إلى الانفتاح السياسي وأسهم في تحقيق ثورة اقتصادية، تمتعت البلاد

[1] الشرقاوي باكينام، المرجع السابق، ص 24

بموجبها بدرجة معينة من الاستقلال عن الدول الأخرى، وتستند الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط من رؤية أن يكون للتحول المحلي الأولوية لاسيما فيما يخص الاستقرار السياسي والاقتصادي، فقد مكن الإصلاح الداخلي من إبراز دور تركيا على أنها مروج للسلام في المناطق المجاورة، فقبل ذلك كانت مسألة الأمن في تركيا تعامل إلى حد على أنها مروج للسلام في المناطق للمجاورة، فقبل ذلك كانت مسألة الأمن في تركيا تعامل إلى حد كبير على أنها مسألة داخلية

وكانت السياسات الخارجية بمثابة امتداد لهذه العوامل المحلية، وعادة ما كان يوافق هذا الموقف نزعة ملحوظة إلى ربط المشاكل المحلية بالخارج والبحث عن خارجيين يمثلون الأسباب الحقيقية وراء المشاكل الأمنية، وقد يكون لهذه المشاكل أسباب خارجية في بعض الأحيان، إلا أن النخب السياسية كانت غالباً ما تبالغ في الحديث عنها واستغلالها لإحكام سيطرة تلك النخب على السلطة، أما السياسة الجديدة فقامت على مبدأ تصوري جغرافي جديد يضع حداً لما سمي عزلة الدول المجاورة لتركيا، إذ يعد أحد أهم عناصر رؤيته هو جعل الانحيزيات والصور السلبية المسبقة، وخاصة عن الشرق الأوسط شيئاً من الماضي، وهو التحول الذي سهّل على تركيا تحرير سياستها الخارجية كلياً من قيود العوامل المحلية لذلك تجهز حزب العدالة والتنمية قبل نزوله إلى الواقع، بتبني مطالب اجتماعية لتدبير الشأن العام، وذلك للبرهنة فيما بعد على كفاءة الحزب في تطبيق ما يدعيه من أفكار وبدائل، بدلاً من الاكتفاء بالتنظير واعتماد نفس الطرق والوسائل والخطاب، لذلك فإن نجاح الحزب داخل تركيا، وتجاوزه المصاعب والعقبات التي كانت الأحزاب التركية ذات التوجه الإسلامي تفشل في تخطيها سابقاً، أسهم في تسليط الضوء على فكرة في الشرق الأوسط، فرأت العديد من الأوساط الإسلامية والأحزاب الإسلامية ما أظهره الحزب من قدرة على التأقلم مع الظروف وبرجماتية عالية ونزاهة.[1]

[1] باكير علي حسين، المرجع السابق، ص 66

ج- **القيود المتعلقة ببناء اقتصاد تركي قوي:** من أهم متطلبات تقوية الدور الإقليمي التركي حدوث نهضة اقتصادية تسمح بتوفير الموارد اللازمة لتفعيل السياسة الخارجية بكفاءة، فلابد من تحسين البنية التحتية للسياسة الخارجية التركية بالتطور الاقتصادي كضمانة أولى لعمل خارجي فعال، وقد شهدت تركيا بالفعل طفرة اقتصادية في السنوات الأخيرة حتى صار الاقتصاد التركي رقم 17 في العالم، وتعد الحكومة التركية من أنجح الحكومات في إدارة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، التي إن حجمت من النجاح الاقتصادي بالمقارنة بما سبق لكن ظل الاقتصاد التركي محتفظا بكثير من عناصر قوته وقدراته.[1]

2- **القيود البيئة المحلية المتعلقة بدول منطقة الشرق الأوسط:**

أ- **ضعف النظام السياسي:** الواضح في أغلب دول منطقة الشرق الأوسط، وغياب الاستراتيجيات التي بإمكانها المحافظة على فاعلية هذا النظام التي هي محصلة فاعلية أعضائه وقوتهم الذاتية، إذ تسود ظاهرة الدوائر المتقاطعة الجزئية، من دون بناء جسور تربط بينها جميعاً في منظومة إقليمية قوية عصرية متقدمة، تمتلك آلية حركية فاعلة ومنظمة للعلاقات بينها، بل يشهد عدة انقسامات على المستوى الأفقي والرأسي، انقسامات حول العلاقات مع الولايات المتحدة واسرائيل، وأخرى حول سياسة التعامل مع إيران، ومواقف متباينة من الأحداث في سوريا، ومن المقاومة اللبنانية والفلسطينية، وإثارة انقسامات مذهبية وطائفية سنية وشيعية حول قضايا خلافية لم تحسم، هدفها تسييس الخلافات المذهبية وإشعال الفتنة، لفتح الباب أمام حروب أهلية في أكثر من منطقة عربية.

ب- **عدم الاستقرار والاضطراب:** الذي تتعرض له منطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة على امتداد أكثر من ثلاثين عاماً وجعلها مسرحاً لحروب وصراعات كثيرة، واستمرار معاناة عدد من الدول العربية من الاحتلال

[1] باكير علي حسن، المرجع السابق، ص 30

والتدخلات والضغوط الأجنبية، وبروز العديد من الأزمات بين بعض الدول فيما بينها والمشاكل الداخلية المتفاقمة في العديد من الدول التي تعاني الكبت واحتكار السلطة وتدني المستوى الاقتصادي، واستمرار حالة التباعد بين مشرق العرب ومغربه، وفتح دول المغرب العربي لمجالها الحيوي اتجاه أوروبا والبحر المتوسط .

ج- **بروز حركات المقاومة المسلحة:** قامت على منوال حزب الله وحركة حماس واحتلالهما المكان الأبرز في ساحة التفاعلات العربية وفي حفز الأحداث وصناعة المواقف، وإثارة الاهتمام لدى الشارع السياسي، هذا البروز كان أحد الأسباب التي أضافت إلى القوى الحية في العالم العربي قوة جديدة خصوصاً في القضايا المثارة مع إسرائيل، وربما ملأ فراغا فعلياً قائماً، لكنه من ناحية أخرى زاد من شراسة رد فعل إسرائيل وهمجيته التي ليس لها حدود وقيود على استخدام آلته العسكرية الضخمة كما بدى الأمر في العدوان الإسرائيلي على لبنان عام2006 وفي محرقة غزة أواخر عام 2008، والعدوان على غزة عام 2012، مما جعل من بروز تلك الحركات أمرا مؤثرا في مقدرات الشعبين الفلسطيني واللبناني، أو سلبيا كما يراه بعض المتشائمين.

د- **التطورات المتلاحقة على ساحات المواجهة:** على مدار الأعوام 2008/2007 قامت مواجهات مع إسرائيل في فلسطين ولبنان وسوريا سمحت بتسليط الضوء على الدور الإيراني الداعم لقوى المقاومة الوطنية، وإبراز حجم المفارقة بين هذا الدور وبين أدوار دول الاعتدال العربي التي اتخذت من التسوية خيارا استراتيجيا لها، وعلى صعيد آخر فإن الدور الإيراني في العراق ولبنان، عزز من القوى التفاوضية الإيرانية بخصوص برنامجها النووي، لأن معناه المباشر هو أن إيران قادرة على إلحاق الأذى بالمصالح الأمريكية في مواقع مفصلية وحاسمة بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي كما في الخليج وفلسطين.[1]

[1] مرسي مصطفى عبد العزيز، **المأزق العربي ومصادر التناقضات العربية وتأثير العوامل الإقليمية والدولية**، مجلة شؤون عربية،ع 129، القاهرة ، ص ص 58-59

برزت التجربة التركية مرة أخرى لدى معظم شعوب الشرق الأوسط باعتبارها دولة "نموذجاً" ينبغي الاقتداء به ويمكن للمثقفين والنخب السياسية لاسيما أصحاب الأيديولوجية الإسلامية أن تعزو هذه الصورة التركية الجديدة إلى حجم النجاحات المتسارعة التي حققها حزب العدالة والتنمية في مجالات: "التحول الديمقراطي والنمو الاقتصادي، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة وفق المعايير الغربية، وإعادة مكانة المؤسسة العسكرية بعيداً عن العمل السياسي، فضلا عن نجاحات الحزب إلى حد كبير في دوائر السياسة الخارجية الدولية والإقليمية خلال فترة قصيرة"، لقد كانت أغلب دول منطقة الشرق الأوسط حتى قبل الثورات العربية تطلق على التجربة التركية في نقاشات النخب السياسية "النموذج التركي" و"التجربة الديمقراطية التركية" وقد احتلت هذه النقاشات حيزا كبيرا داخل أروقة المفكرين والسياسيين والجماعات الإسلامية في مصر والعالم العربي، ولم تنجرف السياسة الخارجية التركية حينها وراء فكرة الترويج للديمقراطية، حيث انتهجت فكر "سلام وستفاليا" القائم على استقلال الدول القومية وعدم التدخل في شؤونها السياسية، وكثفت جهودها في تحقيق المكاسب المشتركة مع دول منطقة الشرق الأوسط من خلال العلاقات الاقتصادية والاستثمارية، واستخدام "القوة الناعمة" في التغلب على مشكلاتها المزمنة مع معظم دول الجوار لاسيما دول المنطقة العربية، وذلك من خلال مبدأ "تصفير المشكلات".[1]

ثانيا: قيود البيئة الإقليمية المحددة للإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط

لم تنقطع علاقات تركيا بدول منطقة الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية عام 1918 حتى الآن، بل أن طبيعة المداخل المشتركة بين الطرفين قد تعدت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية إلى الجوانب السياسية، ثم جوانب عسكرية لاحقة بأشكال مختلفة

[1] العتابي عبد الزهرة شلش، **توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي**، دارسة في الجغرافية السياسية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002، ص 179

ويقود هذا المنطلق إلى تقرير مجموعة من التوجهات التي تمثل الإستراتيجية التركية تجاه هذه المنطقة التي هي جزء أساسي وفاعل فيها ، وتبرز في هذا الشأن قاعدة الثوابت في الإستراتيجية التركية التي لا تمس ما لتركيا من مداخل في دول الشرق الأوسط.

وبعد انتقال تركيا من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية بعد عام 1945 جاء دور الأحزاب السياسية المتعاقبة على الحكم في تركيا التي لم تعمل على الدخول في أزمات منطقة الشرق الأوسط، وبهذا لم يكن لها منظور واضح يمثل التوجهات التركية، فيما عدا بعض المعايير الاقتصادية التي كانت تتحكم بشكل أساس في مداخل العلاقات بين الطرفين والتي تنسجم مع العلاقات التركية –الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وبما يخدم إسرائيل.[1]

لذا تداخلت مجموعة القيود الإقليمية التي تتعلق بالجانب التركي، وأخرى تتعلق بدول منطقة الشرق الأوسط لتشكل محددات تجاه الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002، ومن أبرزها:

1-قيود البيئة الإقليمية المتعلقة بالجانب التركي:

تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية لتخلق قيودا إقليمية حددت توجهات الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط، لعل من أهمها:

أ- **طبيعة التكوين القومي التركي:** تبقى أزمة الصراع القومي في تركيا من أهم الأزمات البنيوية التي الأمن القومي التركي، وذلك لوجود ارتباطات عرقية تجمع عدد من الأقليات القومية التركية مع عدد من دول الجوار الجغرافي، إذ إن أعمال العنف والتمرد التي يشهدها جنوب شرق تركيا من خلال النشاطات الواسعة التي ينفذها حزب العمال الكردي الذي يقود الحركة الانفصالية للأكراد، والتي وصلت إلى حد التصادم المسلح مع الحكومة التركية بسبب سياسة التذويب التي قضت

[1] العتابي عبد الزهرة شلش، المرجع السابق، ص 180

على الآلاف منهم منذ إقامة النظام الجمهوري التركي عام 1923 ولغاية الآن كما يلاحظ نشاط الأرمن الذين حملوا السلاح في مواجهة التطرف التركي في طبيعة التعامل مع هذه الأقلية القومية، التي شن عناصرها أعمال العنف والرفض للسياسة التركية في الخارج، بينما اعتمد الأكراد على بناء قواعدهم وخلاياهم وسط الشعب الكردي في قُراه وجباله ومدنه بالأساس.[1]

ب- **تواجد أقلية يهودية في تركيا:** لم يمنع قلة عدد أبناء الجالية اليهودية وانحسار وجودهم في المدن التركية الكبيرة من وجود تأثيرات لليهود ويهود الدونما خاصة في الأحزاب السياسية التي ظهر نفوذهم الواسع داخلها، رغم عدم انتمائهم إليها وكذلك على وسائل الإعلام التركية وعلى الإذاعة والتلفزة، وفي الحياة الاقتصادية والمالية، وفي ضوء ذلك تؤثر الجماعة اليهودية في الرأي العام التركي وفي صناعة القرار بما يخدم مصالحها عند اتخاذ القرارات السياسية الخارجية التي تتعلق بالدفع تجاه إسرائيل ومن ثم بما يؤثر في مجرى العلاقات التركية في منطقة الشرق الأوسط والسلوك التركي الخارجي.[2]

ج- **المشكلات الاقتصادية:** على الرغم من توفر جوانب القوة الجيوسياسية في الاقتصاد التركي التي منحته خصائص جيدة يمكن حصرها في: "ارتفاع معدلات نمو الناتج القومي، وتطور القطاع الصناعي وارتفاع مساهمته في الناتج القومي وتوفر الإمكانيات الزراعية في تركيا، وتنامي عوائد قطاع السياحة في تركيا"، إلا أن نقاط الضعف في الاقتصاد التركي نابعة من مشكلات عديدة، من أبرزها: أزمة الطاقة، عدم استقرار سوق العمل، وانفتاح الاقتصاد التركي وتبعيته للخارج وقصور القطاع العام وغموض دوره في الحياة الاقتصادية، وارتفاع الإنفاق

---

[1] الشقاقي خليل، **أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية**، مجلة السياسة الدولية، ع 94، 1988، ص 42

[2] النعيمي أحمد نوري، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1975 ، ص 110

العسكري، وتفاقم مشكلة سداد الديون الخارجية، تنامي ظاهرة التضخم، وبروز ظاهرة العجز في الميزان التجاري للاقتصاد التركي، وإذ ترتبط موارد الثروة الاقتصادية في أي دولة من دول العالم بعلاقة وثيقة مع كيان الوحدة السياسية ومدى ارتباطه وتأثيره بمستقبل القوة السياسية للدولة على الرغم من أن القوة السياسية لا تقاس بحجم الموارد الطبيعية الموجودة داخل مساحتها، وإنما تكون مرتبطة مع قدرة القوة البشرية الفعلية المتمثلة بالكفاءة العلمية والتقنية المستغلة.

فقد جاءت مساعي تركيا لرسم سياستها الاقتصادية الخارجية، في إطار إستراتيجيتها الجديدة، عبر إيجاد مسارات مرنة يتسع فيها هامش المناورة لما فيه مصلحة اقتصادها، وبالتالي خدمة أهدافها الإستراتيجية الأخرى، فقد سعت تركيا للتوجه نحو إقامة شراكات جديدة في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة مع الدول العربية من أجل خلق نافذة أوسع على المستقبل في إطار شرق أوسط جديد ، يقوم بين دول المنطقة وبإرادتها، وهذا يعني أن معاناة الاقتصاد التركي من مشكلات جمة جاءت نتيجة الضعف الواضح في عوامل قوة المرتكزات الاقتصادية، التي انعكست على طبيعة القرار السياسي وعلى طبيعة التوجهات والتطلعات التركية في المنطقة، لذلك نظرت الإستراتيجية التركية بعد عام 2002 بجدية إلى منطقة الشرق الأوسط.[1]

2-قيود البيئة الإقليمية المتعلقة بدول منطقة الشرق الأوسط:

لقد أسهمت مجموعة من العوامل الإقليمية المتعلقة بسياسات دول منطقة الشرق الأوسط في بروز الاستراتيجيات الإقليمية التركية، ولعل من أهمها:

أ- **تراجع قدرات النظم الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط:** تعرف فاعلية أي نظام إقليمي من قدرات أعضائه وقوتهم الداخلية، فوجود دول تتمتع بالسيادة الوطنية والفاعلية الاجتماعية بدرجة تجعلها قادرة على اتخاذ قراراتها من منظور وطني

[1] الحمش منير، **وجهة نظر عربية في واقع العلاقات الاقتصادية العربية – التركية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص 13

وقوي يستند إلى قاعدة شعبية عريضة، يدعم بلا شك التوجهات القوية لذلك النظام أو التجمع الإقليمي وتنتمي عدد من دول منطقة الشرق الأوسط إلى نظم إقليمية متعددة، كالنظام الإقليمي العربي، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الإفريقي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والاتحاد المغاربي، إلا أن السمة الغالبة على هذه التجمعات تكمن في مظاهر الضعف الداخلي المتعدد للدول الأعضاء وبالأخص عند النظام الإقليمي العربي الذي انعكس ضعفه بوضوح في الأداء الجماعي، بعد أن اختارت النظم العربية الطريق السهل للحكم بإزالة التسييس المجتمعي، وملأت الفراغ السياسي بنشاط بيروقراطيات الدولية، فأصبحت السلطة مشخصة يتم في إطارها توجيه العملية السياسية عبر ما يسمى بالصفوة أو النخب السياسية المحدودة التي تدير شؤون الحكم، وضعف المشاركة السياسية في صنع القرارات، فالسلطة السائدة في العالم العربي مازالت سلطة أبوية، تنظر للشعوب العربية بأنها لم تبلغ سن النضج بعد، ليست مؤهلة للممارسات الديمقراطية.[1]

ب- **طبيعة العلاقات العربية – التركية:** تستأثر علاقات دول النظام الإقليمي العربي بجميع دول الجوار الجغرافي بأهمية كبيرة، إلا أن الأولوية السياسية القصوى في المرحلة الراهنة تتجه نحو تركيا وإيران لما يتمتعان به من قدرات وإمكانيات وموارد بشرية وطبيعية تساوي أو تزيد على قدرات وإمكانيات الدول العربية القريبة منها لذلك فإن لهاتين الدولتين دون بقية دول الجوار الجغرافي تأثيرات عميقة على السياسات والقرارات والاستراتيجيات العربية الفردية والجماعية، وهما الأكثر حضورا في التفكير الاستراتيجي العربي، وهما حتماً الأكثر قدرة على اختراق النظام الإقليمي العربي والتأثير في أولوياته خاصة وأن موازين القوى تميل بشكل واضح لصالحهما، في ظل الضعف العربي، الذي زاد بعد الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.[2]

---

[1] مرسي مصطفى عبد العزيز، المرجع السابق، ص 71

[2] عبد الله عبد الخالق، **رابطة دول الجوار العربي، فكرة سابقة لأوانها**، دورية شؤون عربية، ع 142، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص131

ج- **طبيعة المشروع الإسرائيلي تجاه منطقة الشرق الأوسط:** رغم الانشقاقات والانقسامات التي تسود النظام الإقليمي العربي فإن إسرائيل تتعامل منذ الأيام الأولى لإنشاء كيانها مع هذا النظام ككل، بإعتباره حقيقة واقعة بما يمتلكه من إمكانيات حتى إن لم يكن هذا الكيان قائما بالفعل، وأعدت قواتها العسكرية على أساس التفوق على الدول العربية مجتمعة حرب 1987، (وتعمل إسرائيل جاهدة على وأد وإجهاض أي جهود عربية-عربية للتضامن والتوحد، فالمشروع الإسرائيلي في جوهره هو مشروع استيطاني، تقوم فلسفته على استمرار الصراع لابتلاع المزيد من الأراضي العربية، وجلب المزيد من المهاجرين من أراضي دول أخرى لإحلالهم محل المواطنين الفلسطينيين، وبتمويل من أطراف ثالثة، وفرض هذا كأمر واقع بالابتزاز وقوة السلاح لقد شجع هذا الأمر إسرائيل على التمادي في استخدام لغة القوة كأسلوب ثابت في التعامل مع دول المنطقة لتكريس صورها البشعة المتحكمة بالأرض ومن عليها، وبالمقابل نجد أن الدول العربية لم تنجح إلا في حالات نادرة في تجميع قواها في إطار متناسق، فأدت محصلة المواقف العربية المتناقضة وغير المنسقة في التعامل مع إسرائيل إلى أن تصبح بمثابة الدولة الإقليمية العظمى في المنطقة، الأمر الذي أسهم في بروز الاستراتيجيات الإقليمية الأخرى من غير الدول العربية.[1]

د- **سمات الجوار الإقليمي في الشرق الأوسط:** ترتبط أغلب دول العالم المتجاورة فيما بينها بعلاقات إنسانية واجتماعية مشتركة وروابط تاريخية وحضارية ومصالح تجارية واقتصادية واستثمارية عميقة، إلا دول منطقة الشرق الأوسط، وخاصة جيران العرب فإن جيرتهم صعبة وغير مريحة، والسمة السائدة في علاقاتهم بالدول العربية سمة التباعد، بدلا من التقارب، والعداء بدلا من حسن الجوار، حتى

[1] إبراهيم سعد الدين، **مصر تراجع نفسها**، دار المستقبل العرب، القاهرة، 1983، ص203

أصبحت القاعدة الحاكمة للعلاقات مع دول الجوار العربي هي الصراع وليس التعاون والتعايش السلمي، وفي المجمل فإن العلاقات باتت مؤسسة على الشك والحذر والتوتر وتغليب التناقضات والخلافات، إذ تحولت دول الجوار الجغرافي من رصيد إنساني وحضاري محتمل إلى مصدر تهديد استراتيجي مستديم للوطن العربي، وبات التعامل مع الوقائع التي تشير إلى أن عوامل التقارب كثيرة لكن التباعد أكثر وهي التي تتحكم في العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي خاصة تركيا وإيران، إذ إن العلاقات الودية والتعاونية قائمة، بيد أن التوترات والأزمات هي الأكثر وضوحاً، وهي السمة البارزة والمميزة، فعوامل التوتر تشمل وجود قوميات عرقية متصادمة خاضت في ما بينها معارك تاريخية حاضرة في الذاكرة الشعبية الجماعية، ومذاهب متحفزة ومتشككة في مصداقية بعضها البعض، ومشكلات حدودية لم تحسم وخلافات مائية متصاعدة، وطموحات توسعية ونزاعات تدخليه من أجل استعادة أمجاد قديمة، واختلاف في موازين القوى وتباين في المصالح والعلاقات السياسية التي لا يمكن التوفيق بينها.[1]

ه- **بروز أزمة الارتباط بين الديمقراطية والفوضى:** كشفت ما سمي بثورات الربيع العربي مدى ضعف الفكرة الديمقراطية في العالم العربي، وحصول ارتباطا قد يبدو عشوائيا، ولكنه أصبح أمرا واقعا يتمثل في الارتباط العضوي بين الفوضى والديمقراطية، وإذا كانت هذه الفكرة قد جرى تداولها خلال الخمسين عاماً الماضية أما لعدم الاكتراث بها من قبل الأنظمة السلطوية، وأما لتقاطعها مع البنية الثقافية للعقل العربي، إلا أنها تواجه الآن مأزقاً مزدوجاً طرفه الأول استمرار الرفض الرسمي لآلياتها، وطرفه الثاني ضعف البنية المجتمعية العربية على تقبل نتائجها

[1] العناني خليل، **هل الدولة العربية على وشك السقوط**، مجلة شؤون عربية، ع 129، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2007، ص78

وتبقى حالات الفوضى والاحتقان الداخلي في أكثر من بلد عربي شهد مؤخرا تجارب انتخابات قيل عنها شفافة ونزيهة، تمثل دليلا قائما على هذه الفرضية.

وتعكس الأزمة الديمقراطية المتفجرة حولا لدستور المصري تناقضات وتقاطعات المصالحتين القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المشهد المصري، وما تعبر عنه من فكر سياسي وأيديولوجي تجسد في الخلاف حول توقيت الدستور وأحكامه ومضمونه، فقد بدأت الأزمة بالإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسي في 22 تشرين الثاني 2012 الذي أقال فيه النائب العام وحصن قراراته فيما يخص أعمال السيادة من رقابة القضاء، إلى جانب قيامه بتحصين مجلس الشورى والجمعية التأسيسية من الحل، وهو ما اعتبرته قوى المعارضة والهيئات القضائية تعدياً على استقلال القضاء وتجاوزا للقانون استدعى ردود فعل قوية متمثلة في التظاهر والإعتصامات وتعليق عمل المحاكم، ومن الجدير بالذكر أن توصيف المرحلة الانتقالية الحالية وما إذا كانت مرحلة ثورية أم دستورية وقانونية كان دوم اً محل جدل وخلاف، فإختراق القانون وتجاوزه بدأ بالثورة في حد ذاتها باعتبارها فعلا غير قانوني من الأصل، ثم اتسع الخرق والتجاوز خلال المرحلة الانتقالية بمحاكمات مشكوك في نزاهتها لقتلة الثوار وأحكام قضائية مسيسة، كحل مجلس الشعب وتوالي الإعلانات الدستورية من المجلس العسكري ثم رئيس الجمهورية، ووجهة النظر التي تقف خلف الإعلان ترى أن استمرار الإطار القانوني والمؤسساتي بهذا الشكل قد أعاق خطة الرئيس في السيطرة على الأوضاع وينذر بتفكيك الدولة ومؤسساتها بعد أن أصبحت جزار منعزلة، كل منها توقف قرارات الأخرى وتعطها.[1]

ثالثا: قيود البيئة الدولية المحددة للإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط

ليس جديداً أن تكون القيود الدولية أحد المحددات الأساسية لسياسات ومواقف وتوجهات الدول في منطقة الشرق الأوسط، إذ إن نمط التدخل والتأثير الذي غالباً ما يكون

[1] العناني خليل، المرجع السابق، ص 79

باتجاه التحريض أو تحفيز مواقف بعض الدول الإقليمية ضد أطراف إقليمية أخرى ومثال ذلك ما جرى حين بدأت العوامل الدولية بالعراق ومرت بسوريا، ثم حركة حماس وأخيرا إيران لكن ليس التدخل كله تحريضا فهناك في المقابل المحاولات الدؤوبة من جانب إسرائيل لإقامة علاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، وانعكست هذه المحاولات والدعم الأمريكي لها على تجزئة المواقف الخليجية من تطورات الصراع العربي الإسرائيلي وكذلك على علاقة بعض الدول العربية بدول الخليج العربي وقد برز دور قيود البيئة الدولية في التأثير على قيام إستراتيجية تركية إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال الملامح التالية:[1]

1- القيود المتعلقة بالجانب التركي:

أ- **عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي:** أدركت تركيا أهمية حلف شمال الأطلسي لها، وذلك بعد أن تعمقت علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، إذ مثلت المكانة الجيوسياسية التركية مصدر قوة لها تجسدت بشكل واضح بعد أن حجزت مقعدها عام 1952 في منظمة الأمن الغربية التي سبق أن قامت في عام 1949 تحت مسمى حلف شمال الأطلسي، وقد مثل هذا المقعد تغييرات لا يستهان به لتركيا في ظل المجابهة الإستراتيجية العالمية بين الشرق والغرب، فكانت تركيا هي العنصر المحوري في جناح الحلف الجنوبي-الشرقي.

بعد أن أسهمت في سياسة الردع المقنع على الساحة الأوروبية، مقابل ضمان أمنها القومي بانضوائها تحت لواء الحلف الأطلسي، وقد منحت حرب الخليج الثانية التي اندلعت عام 1991 زخماً جديداً لسياسة تركيا في منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال استغلال قوات حلف شمال الأطلسي لقاعدة إنجيرليك التابعة للحلف على الأراضي

[1] كرامر هاينتس، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص 184

التركية، في تنفيذ عدد من المهمات العسكرية تجاه العراق خلال تلك الحرب وما بعدها إذ غطت حاجة الحلف إلى فرض حظر الطي ارن في شمال العراق، الأمر الذي مكنها من الحصول على مكافئة الولايات المتحدة في 15 آب 1991 برفع آخر أنواع القيود العسكرية المفروضة على تسليح تركيا منذ غزوها جزيرة قبرص عام 1974، ومنحتها مساعدات عسكرية إضافية، فضلا عن التعهد الأمريكي بدعم طلب تركيا للانضمام إلى الجماعة الأوروبية، غير أن الاستراتيجيات التركية والأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط تتباين فيما بينها خارج دائرة الأهداف العامة المشتركة، ويتجلى التباين بأوضح صورة في موقفي الطرفين من النظام العراقي والتعامل مع الوضع في شمال العراق، سواء في عهد نظام الرئيس صدام حسين أو فيما بعده تجاه عملية إعادة البناء السياسية لعراق ما بعد صدام، وهو ذات التباين على صعيد علاقات الطرفين مع إيران، فقد تصرفت أنقرة ضد المصالح الأمريكية المعلنة حين سعت إلى الحفاظ على علاقات طبيعية مع طهران وإلى استخدام الموارد الإيرانية لتلبية حاجات تركيا المتنامية إلى الطاقة، وهذا يتعارض مع الجهود الأمريكية المتواصلة التي تسعى إلى عزل إي ران عن الساحة الدولية.[1]

ب- **تعثر انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي:** تمتد العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي إلى أكثر من أربعين عاماً، وتعد هذه العلاقات انعكاسا للعلاقات التركية-الأوروبية ذات البعد والعمق التاريخيين، التي أنتجت أبعاداً مركبة ومعقدة يدور معظمها حول وضع تركيا في القارة الأوروبية، وبكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي، وقد احتاجت تركيا إلى جهود لخلق حالة من التوازن واحتاجت إلى تجاوز المقاربات التقليدية لسياستها الخارجية بما يتناسب مع متغيرات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ورهاناته، وقد سبق أن حصلت تركيا على حق المشاركة في السوق الأوروبية المشتركة في عام 1963، بصفة انتساب وصولا إلى الحصول على العضوية الكاملة في زمن لاحق، وذلك بعد أن تم قبولها في مجلس أوروبا في عام 1949، وقد عانت تركيا كثيرا من عدم حصولها على العضوية الكاملة في

[1] كرامر هاينتس، المرجع السابق، ص 185

الاتحاد الأوروبي بسبب الحجج والمبررات التي يقدمها الأعضاء ومن بين تلك المبررات يبرز:[1]

- إن تركيا لم تصل إلى مرحلة النمو الاقتصادي بالشكل الذي يجعلها تنسجم أو تتجانس في اقتصادا مع الدول الأوروبية.
- إن تركيا تعاني من عجز في ميزانها التجاري.
- إن لتركيا عدد من المشكلات مع اليونان التي حصلت على العضوية الكاملة في المجموعة الأوروبية في 28 آيار 1979، ومن أبرز تلك المشكلات قضية قبرص وجزر بحر إيجة، لذا لا تحبذ اليونان قبول تركيا بشكل متكامل وتهدد باستعمال حق الفيتو ضد الطلب التركي، فضلا عن الشكوك التي تراود دول السوق بأن تصبح تركيا باباً لتسرب الاتجاه الإسلامي إلى أوروبا لذا طرح حزب العدالة والتنمية مفهوماً جديداً لتوصيف نفسه وتأصيل سياساته في الحكم باسم الديمقراطية المحافظة، التي يدور الحديث عنها في كل مناسبة وعلى مستويات قيادية، والتي تُظهر هذا الحزب بأنه يؤمن بمبادئ الديمقراطية العالمية من دون التضحية بالقيم المحافظة، كما أن طرح "رجب طيب أردوغان" يتضمن تشديداً على مبدأ المحافظة الذي لا يعني اتباع منطلقات دينية لتسيير أمور الحكم.

ج- **قيادة تركيا لمنظمة المؤتمر الإسلامي:** تعد تركيا إحدى الدول الإسلامية المهمة إذ يشكل المسلمون فيها الغالبية العظمى من مجموع السكان، وقد أخذت الحكومات التركية المتعاقبة على الحكم هذه الحقيقة بنظر الاعتبار في سياستها إزاء العالم الإسلامي وقضاياه المهمة على الرغم من تبني الجمعية الوطنية التركية للعلمانية في3 آذار 1924 وتأكيد دستور عام 1961 على أن تركيا دولة علمانية وبعد تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي في أيار 1971 شاركت تركيا في جميع

[1] العزاوي وصال نجيب، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص 92

اجتماعاتها، لكنها لم تصبح عضواً كاملا بسبب دستورها العلماني إلا في عام 1976

إن مشاركة تركيا في فعاليات منظمة المؤتمر الإسلامي ونشاطاتها ينسجم ومصالحها الاقتصادية والسياسية من أجل تحقيق قدر معين من هذه المصالح عبر العلاقات والروابط التي تنشأ مع الدول الإسلامية، لذلك قامت بترشيح أكمل الدين إحسان أوغلو في كانون الثاني 2004 أميناً عاماً لمنظمة المؤتمر الإسلامي وهو أحد علماء تركيا البارزين، الأمر الذي سهل محورية البعد الإسلامي في مشروعها تجاه منطقة الشرق الأوسط.[1]

2- القيود المتعلقة بدول منطقة الشرق الأوسط:

أ- **المكانة الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط:** تعد تركيا واحدة من أهم دول منطقة الشرق الأوسط، هذه المنطقة التي تتمتع بمكانة إستراتيجية في التشكيلة العالمية الراهنة، إذ تتجمع فيها البؤر الساخنة، التي تحرك العلاقات الدولية، وتسمح بحدوث صراعات إقليمية ودولية، مثلما تشجع على إقامة التحالفات الدولية، فضلا عما تسهم به هذه المكانة في تشكل النظم الإقليمية والدولية.

وتبرز أهمية الشرق الأوسط من موقعه الاستراتيجي الذي يربط القارات الثلاث: أوروبا، وآسيا، وأفريقيا وظلت هذه المنطقة على مر التاريخ ممرا حيويا للمواصلات العالمية، وقد اعتاد كثيرون على تسميتها بمنطقة البحار الستة والمحيطان ويقصد في البحار الستة البحر الأحمر، والبحر الأبيض المتوسط، والبحر العربي وبحر إيجة والبحر الأسود وبحر قزوين، أما المحيطان فهما المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، كما يطلق على الشرق الأوسط بمنطقة القناة البحرية والخلجان السبعة والمضايق الستة، والمقصود

[1] دسوقي عيسى السيد، **التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2008، ص 97

في القناة هنا هي قناة السويس التي توصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر والمحيط الهندي، أما الخلجان السبعة فهي: الخليج العربي، وخليج عمان، وخليج عدن وخليج العقبة، وخليج السويس، وخليج سرت، وخليج قابس، أما المضايق الستة فهي: مضيق جبل طارق الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي، ومضيق تيران الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي، ومضيق البوسفور الذي يربط البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط، ومضيق هرمز الذي يوصل الخليج العربي بالمحيط الهندي ومضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي، ومضيق الدردنيل الذي يربط بحر إيجة وبحيرة مرمرة، إذ تمثل هذه الحناجر بشكل مستفيض المكانة الإستراتيجية المهمة التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط التي يعتنق أغلب سكانها الديانة الإسلامية وينتمي معظمهم إلى الأمة العربية، فيما تنتمي البقية إلى تركيا وإيران، الأمر الذي جعل منها منطقة صراع و تنافس لأطراف عديدة.[1]

ب- الأمن الداخلي والخارجي لدول منطقة الشرق الأوسط: لعب موضوع الأمن الداخلي والخارجي في دول منطقة الشرق الأوسط دورا مهما في السياسات العامة لهذه الدول، وتطورت العلاقات الداخلية بين دول المنطقة باتجاهات مختلفة تتراوح بين التعاون كما هو الحال بالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والحرب مثلما جرى في الحرب العراقية-الإيرانية 1980-1988 والاجتياح العراقي للكويت 08 آب 1990، وقد تداخلت العوامل الدولية والإقليمية في مسألة الأمن ومفاهيمها ومكوناتها واتجاهاتها، وأثرت عدة ضغوط وتحولات خطيرة على تصورات دول المنطقة المختلفة لمسألة الأمن، وخاصة في دول الخليج العربي التي باتت تشعر بأنها الحلقة الأضعف نتيجة تزايد حجم التسلح التي عرضتها

[1] تشوين شي يان، **الشرق الأوسط في الإستراتيجية الدولية**، مركز الرافدين للدارسات والبحوث الإستراتيجية بغداد، 2012، ص88

لضغوط دولية تستهدف الحفاظ على مصلحة تدفق النفط وبأسعار معقولة للدول الغربية.

ج- التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول منطقة الشرق الأوسط:

لقد واجهت منطقة الشرق الأوسط في السنوات العشرة الأخيرة مجموعة من التحولات والتغيرات المتتالية سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، كما واجهت هذه المنطقة جملة من المشاكل والمصاعب التي ألمت بمختلف أوجه الحياة سواء على المستوى الفكري والثقافي، أو على المستوى التنظيمي والمؤسسي، التي انعكست جميعاً على المستوى العملي والممارسات التطبيقية على أرض الواقع، مما أدى إلى فشل معظم محاولات الإصلاح والتنمية على كافة الصعيد، وبخاصة في الدول العربية التي فقدت كثيرا من زخمها الحضاري والإنساني وشهدت تراجعا في دورها على المستوى الدولي، في ظل سيادة مبدأ العولمة والنظام الدولي الجديد الذي يحاول فرض نمط معين من الثقافة والحضارة والسلوك على جميع الأمم، مع الإقرار بأن هذه الحالة إنما هي نتاج مجموعة من المدخلات القادمة من البيئة الخارجية والكامنة في البيئة الداخلية.[1]

نرى أن هذه القيود الدولية المحددة للإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط تبقى مرهونة بالمتغيرات الداخلية والخارجية بالنسبة لتركيا ودول الشرق الأوسط، إلا أن الاحتمالات المستقبلية هي التي تحدد شكل والعلاقات التركية مع كافة الأطراف التي تدخل ضمن بنود هذه القيود، سواء كانت تتعلق بعلاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي وذلك لأنها لن تقف طويلا في قائمة الانتظار أمام البوابة الأوروبية، لكنها تبقى ساعية إلى الانضمام لأنه خيارها الاستراتيجي الأول والوجه الأساسي لسياسة تركيا الخارجية لفترة طويلة قادمة، لذلك وضعت تركيا خيارات أخرى لها تعطيها هامشاً من المرونة

[1] تشوين شي يان، المرجع السابق، ص93

والمراوغة في التعامل مع الاتحاد الأوروبي، وذلك من أجل كسر هذا التوجه الأحـــادي، فعملت على توفير البدائل الممكنة لتحقيق أهدافها، فهناك خيار التوجه نحو الشرق الأوسط الذي تتوفر فيه مجموعة من الدوائر التي تقع ضمن اهتمام المدرك الاستراتيجي التركي، فضلا عن خيار التوجه نحو جمهوريات آسيا الوسطى، الأمر الذي يمنح تركيـــا أبعـــاداً متعددة من أجل السير في عدة اتجاهات، فإذا ما ظهر ضعف في أحدها، تعمل مع الاتجاه الآخر فيما تقوم بترميم حالة الضعف بعد فترة من الزمن.

خلاصة:

من خلال تطرقنا لتأثير البيئتين الدولية والإقليمية على السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، برزت أهمية البيئتين في التأثير على قرارات السياسة الخارجية التركية الجديدة في علاقاتها مع القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إضافة إلى روسيا وحضور الدور الصيني في المنطقة، وتجاه دول الجوار وفي علاقاتها مع بعض القوى الإقليمية كإيران وإسرائيل، من خلال لعب دور الموازن الإقليمي في إطار تنافسها مع إيران وكذلك لعب دور الوسيط خاصة في الصراع العربي الإسرائيلي، ومحاولة لعب دور الزعيم الإقليمي في ظل التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة العربية.

إن السمات الأساسية التي تجلت في السياسة الخارجية التركية هي زيادة الاهتمام بالقضايا العربية والإسلامية كالقضية الفلسطينية وتفاعلها الإيجابي معها والدفاع عنها في المحافل الدولية، ويعكس هذا الاهتمام التركي بضرورة إقامة تحالفات مع الدول العربية بالموازاة مع تراجعها من التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل، فقد قطعت مرحلة كبيرة في هذا الاتجاه عن طريق الانتقال بالعلاقات الثنائية مع سوريا إلى مرحلة متقدمة، فهل ستستمر السياسة التركية على هذا النحو أم سيغلب عليها الطابع البراغماتي وتحقيق المصلحة القومية؟

الفصل الثالث:

محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية

تمهيد:

كل الطرق تؤدي إلى دمشق ومن ثم إلى خارجها ولكن في اتجاهات مختلفة حيث تهدف المساعدات المالية والعسكرية التي تتدفق إلى سوريا من الدول الراعية والمجاورة إلى تحديد نتيجة الصراع بين تحالف غير ثابت يجمع الفصائل المتمردة من ناحية والنظام في دمشق من ناحية أخرى، ولكن بدلا من ذلك يؤدي هذا الدعم الخارجي إلى إدامة الحرب الأهلية القائمة وإشعال نزاعات إقليمية واسعة النطاق بين المناطق السنية والشيعية تستطيع إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط

لقد رأينا سابقا كيف أن تركيا وبوصول حزب العدالة والتنمية عملت في إطار سياستها الخارجية على تحيين مشاكلها الجوارية من خلال سياسة صفر مشاكل لذا أقامت حكومة حزب العدالة والتنمية على توطيد علاقاتها مع النظام السوري لكن مع المتغيرات التي طرأت في الساحة العربية من خلال الثورات الربيع العربي مما عجل ببدء صفحة جديدة في المواقف التركية اتجاه النظام السوري، فعملت على موازنة موقفها مع رصيدها السابق مع الرئيس بشار الأسد.

حيث يهدف هذا الفصل إلى معرفة محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية من خلال معرفة أسباب اندلاع الأزمة السورية، وكذلك التدخل التركي في هذه الأخيرة تركيزا على تداعيات هذا التدخل.

المبحث الأول

أسباب اندلاع الأزمة السورية

كتبت مجموعة من الطلاب بعض الشعارات على جدران شوارع درعا فتم اعتقالهم من قبل السلطات السورية، وما لبث الأمر أن تبعه بعضاً من المسيرات المطالبة بالإصلاح، ومن ثم تطور الأمر ليصبح مطالبة بتغيير النظام بزعامة بشار الأسد والتي بدأت في مدينة درعا،[1] وفيما حاول النظام ردع هذه المظاهرات بواسطة القوة العسكرية وجد أنه لا بد من الإصلاحات السياسية والأمنية والاقتصادية لتهدئة الشارع، فألغى حالة الطوارئ، وأطلق سراح بعض المعتقلين، ثم أصدر قانونا يسمح للمتظاهرين بالتظاهر في إطار ضوابط قانونية، إلا أن المتظاهرين لم يجدوا هذه الإصلاحات كافية، وارتأوا أن مواصلة المظاهرات سيكون من صالحهم في ظل تهاوي رؤوس الأنظمة الأخرى، ولكن لم تسير الأحداث طبقاً للمأمول، لأن الثورة الشعبية تحولت إلى صدام مسلح أخذ بالبلاد نحو حرب داخلية لا زالت تلفظ بلهيبها حتى يومنا هذا، وبالتأكيد كان لاندلاع تلك الاحتجاجات أسبابها الجوهرية وأهمها:

أولا: أسباب سياسية

1- **طبيعة النظام الحاكم:** تفرد حزب البعث العربي الاشتراكي في السلطة واحتكاره ممارسة العمل السياسي في بعض قطاعات المجتمع بموجب المادة الثامنة في الدستور، ووضع خطوط حمراء أمام باقي الأحزاب أثناء ممارستها للعمل السياسي في الشارع السوري لاسيما في أوساط الشباب عموماً والطلاب خصوصاً، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فبعد انشغال حزب البعث بالسلطة ومتطلباتها ضعف الجانب العقائدي في ممارسته السياسية والاجتماعية وفتح باب الانتساب أمام الجميع من دون وضع قواعد صارمة لطرق اختيار أعضائه، مما

[1] سلامة كيلة، **الصراع الطبقي في سوريا**، منشورات المتوسط، ط1، بغداد، 2015، ص 42

سمح بدخول أعداد هائلة من المنتفعين والانتهازيين إلى صفوفه للاستفادة من الامتيازات التي يتمتع بها عضو حزب حاكم في الدولة، هذه الفئات تغلغلت في بنيان الدولة ومفاصلها الرئيسية وشغلت مناصب رسمية وبدأت تستغل الدولة وأجهزتها في سبيل تحقيق مطامعها الخاصة وخدمة لأهدافها غير المشروعة.[1]

2- **القضية الكردية:** واحدة من المسائل المعقدة في العالم، فهي تتناول من ناحية الحقوق القومية لشعب متواجد بصفته أقليات قومية موزعة على أربعة دول متاخمة بعضها لبعض، وبينها حدود دولية فاصلة، وهي في الوقت ذاته تحمل تطلعات شعب يطمح إلى أن يكون أمة بين الأمم، وان يكون له كيانه القومي المستقل بين الكيانات القومية في العالم، لاسيما إذا ما علمنا أن المنطقة لازالت أسيرة الترتيبات التي وضعتها الدول الكبرى في الماضي بكل ما تحمله وما يتداخل معها من مصالح وتوازنات ونزاعات وتناقضات محلية وإقليمية ودولية.

وشاءت الظروف التاريخية والتحالفات الدولية أن تضع الشعب الكردي موزّعاً بين عدد من أقطار مختلفة، فأراضيه واقعة داخل أطر دول مستقل بعضها عن بعض وبالتالي فإن حل القضية الكردية باعتبارها قضية قومية عامة ليس مرتبطاً بسورية وحدها، ولا بالعرب جميعهم، إلا في حدود معينة، وإلا بصفتهم طرفاً من أطراف عديدة تنطلق كل الأحزاب الكردية في سورية من الأرضية السورية، وتعتبرها ساحة نضالها الرئيسية مع التنويه بأن انطلاقها من الأرضية السورية لا يعني عدم تعاطفها مع أبناء جلدتها في كردستان العراق وكردستان تركيا وكردستان إيران وبشكل عام مع الأكراد في جميع أماكن وجودهم، كما يعتبر الكرد في سورية جزءا من الشعب السوري، ولا تستخدم مع الأحزاب الكردية في سورية تعبير كردستان سورية، بل

[1] جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا**، الأبعاد الجيوسياسية للأزمة 2011، ط 2 ، شركة المطبوعات للتوزيع بيروت، 2012، ص 202

تعتبر نفسها جزءاً من الحرية السياسية الوطنية والتقدمية والديمقراطية في سـورية، وتحدد أسلوب عملها بالنشاط السياسي الجماهيري الديمقراطي السلمي، وبربط نضالها مع نضال كل الوطنيين والتقدميين والديمقراطيين في سورية على اختلاف انتماءاتهم، وهي تؤكد أنها لن تنجر إلى أساليب العنف، بل أنها ترفض وتدين بشدة كـل أشـكال العنف، وكل أشكال الانتقام والحروب الأهلية.

ومن هنا ومما تقدم نلاحظ أن الكرد في سورية كانوا ينظرون ويسعون إلـى الاندماج في المجمع السوري باختلاف طوائفه ولا يسعون إلى الانفصال كما هو الحال في أكراد العراق، وربما السبب هنا يرجع إلى طبيعة التعامل من قبل السلطة الحاكمة مع هذه المشكلة.[1]

ثانيا: أسباب اقتصادية

تعتبر سورية بلداً غنياً بموارد الطبيعية، فهي تحتوي سهولاً خصـبة ومياهـاً وافرة ولديها أياد عاملة ماهرة، كما تحتوي تنوعاً طبيعياً بين جبال و وديان وسـهول، وقد دأب الحكم على مصادرة الأراضي والادعاء بأنها لأغراض ومنافع عامة، ممـا اضطر أهلها للهجرة من مكانهم التاريخي، غادر الجزيرة، المنطقة التي كان يقال أنها ستطعم سورية وجزءا من الوطن العربي، ما بين ثلاثمائة ألف ومليون مواطن خلال الأعوام الستة الماضية، وقد بدأت المنظمات الدولية توزع هناك ثلاثة وعشرين ألـف سلة غذاء يومياً وقد هاجر السوريون الذين صودرت أراضيهم ومزارعهم إلى مـدن صفيح في ضواحي المدن، تحيط بمدن صفيح أقدم، محرومة مـن معظـم الخـدمات الحياتية، هي في حقيقتها سكن عشوائي، يعيش فيها 42 بالمائة من السورين المتوسط العالمي 08%.

[1] جمال واكيم، المرجع السابق، ص 209

إضافة إلى هذه الصورة القاتمة من تفشي البطالة وتـــدني مســـتوى المعيشـــة وانخفاض القدرة، الشرائية وانتشار الفقر، فإن الحياة الاقتصادية مملوءة بالفساد، فلا بد من الرشوة من أجل إنجاز أية معاملة، ولا بد من إذلال المواطن نفسه أمـــام أجهـــزة الأمن، لأن كل شيء مرتبط بأجهزة الأمن المختلفة.

ونستطيع أن نقرر بكل وضوح ودقة أن سورية أصبحت قسمين: الأول قلة من الناس تملك كل شيء وهم الأسد ومن حولهم، نهبوا كل خيرات ومقـــدرات ســـورية، والثاني هم معظم الشعب لا يملكون ولا يجدون قوتهم يعيشون في فقر مدقع، مما أدى إلى ضيق الشعب وانفجاره، و كان هذا العامل الاقتصادي هو أحد العوامل التي فجرت الأزمة في 15 مارس 2011.[1]

ثالثا: أسباب أمنية

تشعب مصالح أجهزة الأمن هذه مع طبقة جديدة من رجال الأعمال استفادت من الاقتصاد السوري والتي أخذت منحى متسارع عقب عـــام 2005 لاســـيما بعـــد التغييرات التي أطاحت بعدد من أركان النظام القديم منهم (عبد الحليم خـــدام) والتـــي أطلق عملية الاقتصادية من دون ضوابط، حتى استشرى الفساد في سوريا فصنفت في المرتبة 51 في سلم انتشار الفساد.[2]

وبعد أشهر قليلة من حدوث الاحتجاجات حدث عدد من الفعاليات السياسية التي نادت بالتغيير في سوريا وأهمها هو تأسيس كيان شبه جامع للمكونات الســـورية فقـــد توحد الكثير من السكان للمشاركة في التظاهرات السلمية، حيث جلب عمليـــة الحشـــد مشاركين من خلفيات اجتماعية وعرقية في غاية التنـــوع، لـــذلك تميـــزت حركـــات الاحتجاج تلك العفوية وضعف التنسيق بين مكوناتها التي لم تتبلور إلا بعد أشهر مـــن

[1] جمال واكيم، المرجع السابق، ص 210

[2] نورهان الشيخ، **الخوف من التغيير، محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري**، مجلة السياســـة الدوليـــة، ع 190 2012، ص 78

قيامها وعلى مراحل مختلفة، فنتج عن ذلك غياب إستراتيجية واضحة للتحرك المشترك والفعال لقوى المعارضة والتي لم تكن على هدف واحد منذ البداية ،فعملت المعارضة على تسليح نفسها، فتشكلت ثلاثة كيانات رئيسة وهي:[1]

أ- هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي التي تأسست في 30 حزيران 2011 وكونت من 15 حزبا سياسيا غير رسمي يغلب على معظمها الطابع القومي والليبرالي.

ب- المجلس الوطني السوري الذي تأسس خارج حدود سوريا في 19 حزيران 2011 وهو يشكل عمليا معارضة من الخارج.

ج-الجيش السوري الحر والذي تأسس في 29 تموز 2011 نتيجة انشقاق أفراد من جميع الرتب العسكرية ومجموعة متنوعة من الوحدات والتنظيمات القتالية التي تشمل أركان النظام الرئيسة مثل الحرس الجمهوري وهيئات إستخبارية.

وقد توحدت هذه الهيئات بعد الإعلان في العاصمة القطرية الدوحة يوم 11 تشرين الثاني 2012 واتفق على توحيد صفوف المعارضة السورية تحت لواء كيان جديد هو "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" برئاسة شخصية إسلامية هو الشيخ والمفكر (معاذ الخطيب) ليشكل خطوة على طريق تكوين مظلة واسعة للمعارضة السورية وبحسب زعمهم تعمل على توحيد المجوعات والتشكيلات العسكرية في الداخل وتقوية المجالس المحلية في مختلف المناطق الخارجة عن سيطرة النظام وتأمين إمكانيات استمرار الحراك الثوري وقد أقر الائتلاف الوطني ثلاثة هياكل رئيسة تمهد لتسلم فعلي للثورة وتأسس لضبط الشارع المدني والقتالي عند أول سقوط للنظام ومن ثم التأسيس للمرحلة الانتقالية، وقد ضم الائتلاف العديد من قوى المعارضة

[1] إبراهيم غالي، **الحسم الوشيك، مؤشرات رحيل بشار الأسد**، مجلة سياسية الدولية، الأهرام، ع191، يناير 2013، ص 105

السياسية والقوى الثورية إذ ضم ممثلين عن (المجلس الوطني السوري، المجلس الوطني الكردي، الهيئة العامة للثورة السورية، لجان التنسيق المحلية، المجلس الثوري العشائري، المجالس المحلية لجميع المحافظات السورية وغيرها فضلاً عن العديد من الشخصيات الوطنية المستقلة وشخصيات منشقة عن النظام).[1]

خرجت المظاهرات في سورية في 15 مارس 2011، مطالبة بالحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية، وبالمشاركة في القرار السياسي، وإنهاء الفساد، وإبعاد الفاسدين، وكف قبضة الأجهزة الأمنية عن التدخل في كل صغيرة وكبيرة إلخ.. لكن النظام السوري استخف بالأزمة السورية في بدايتها، واعتبر أن ما حدث في تونس ومصر لا ينطبق على سورية، وأن سورية غير تونس ومصر، وظن أنه يمكن أن يحل مشكلة الأزمة بالقبضة الأمنية التي امتلكها، والتي عالج بها أزماته السابقة، لذلك تجاهل الأطفال الذي خرجوا في درعا متأثرين بما شاهدوه على القنوات الفضائية، من كلمات منددة بالنظام كما تجاهل أهاليهم، وهدّد المحافظة جميعها، وهدّد جميع الوفود التي توسطت لحل الموضوع، لكن استمرار المظاهرات واستمرار الناس على مطالبهم جعله يلجأ إلى خطة ذات ثلاث محاور:

- **الأول:** تهديد جماهير الشعب السوري بقبضته الأمنية، وتخوفيهم، وإرهابهم، من أجل ألا يعودوا إلى التظاهر، واستخدام القوة معهم، واللجوء إلى الاعتقال والتعذيب والقتل أحيانا إلخ...، لكن كل ذلك لم يرهب الجماهير ولم يخفهم، بل استمروا في التظاهر والمطالبة بإسقاط النظام.[2]
- **الثاني:** اعترافه بأن هناك حاجة لإصلاح الأوضاع المتردية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلخ ...منذ مجيء بشار إلى الحكم،

[1] علاء سالم، **أدوار متقاطعة تأثير العوامل الخارجية في مسار الأزمة السورية**، مجلة السياسة الدولية، ع 188، 2012، ص 112

[2] نبيل مرزوق، **التنمية المفقودة في سورية**، في كتاب خلفيات الأزمة دراسات سورية، ص89

وأكد ذلك في المؤتمر القطري الذي انعقد في عام 2005، لكن ذلك لم يتحقق- حسب زعمه- لسبب احتلال أمريكا للعراق عام 2003، وتقديم الأمن على الإصلاح لذلك فإن النظام بعد أن اشتعلت الأزمة بدأ بدراسة تغيير الدستور وبالذات المادة التي ترهن سورية بيد حزب البعث، والتي تعتبر أن حزب البعث هو قائد الدولة والمجتمع، وبالفعل أجرى بعض اللامسات على وضعه، فأصدر قانوناً جديداً للانتخاب، وأصدر قانوناً جديداً للأحزاب الخ...، ثم أجرى انتخابات جديدة في شهر مايو من عام 2012 من أجل انتخاب مجلس شعب جديد الخ..، لكن الشعب استخف بكل هذه الإجراءات، واعتبراها غير حقيقية، لان النظام كان قد فقد مصداقيته، لذلك استمرت جماهير الشعب في التظاهر مصرة على مطالبها في الحرية والعدالة والمساواة والأمن والكرامة الخ..

- **الثالث:** ادعاء النظام أن مجموعات إرهابية هي التي تقود هذه الجماهير الثائرة وأن هذه المجموعات ممولة من الخارج، وهذا الإرهاب تحارب به القوى الخارجية سورية عقاباً لها على موقفها في التصدي لإسرائيل والإمبريالية العالمية، ثم اتهم صراحة كلا من قطر والسعودية بأنهما وراء هذه الحملة الإرهابية، لذلك لجأ النظام إلى القتل والتدمير والاعتقال والتعذيب الخ... مستخدما كل أجهزته الأمنية التي بناها، والتي ظن أنه ستحل له هذه الأزمة، لكنه تجاهل انه هو سبب هذه الأزمة وأن أجهزته الأمنية هي عامل رئيس في هذه الأزمة، وتجاهل أن الشعب مصر على أن يحيا حياة جديدة ملؤها الكرامة والحرية والمساواة والعدل والبناء والحضارة والسلم الخ....[1]

[1] نزار عبد القادر، **الربيع العربي والبركان السوري نحو سايكس-بيكو جديد**، بيروت، ط1، 2012، ص 157

المبحث الثاني

التدخل التركي في الأزمة السورية

منذ انطلاق الأحداث في سورية كجزء من ثورات الربيع العربي، التي اجتاحت معظم الدول العربية لأسباب اجتماعية وسياسية واقتصادية، قررت تركيا الوقوف إلى جانب قضية الشعب السوري باعتبارها عمق استراتيجي للجغرافية التركية، وخصوصية العلاقة التي كانت تجمع البلدين سياسيا قبل اندلاع "الثورة" من جهة ثانية جعلت القيادة التركية لا تتسرع باتخاذ موقف القطيعة المباشر من القيادة السورية (الأسد وزمرته) والاصطفاف في ناحية الجماهير السورية الغفيرة المطالبة بالتغير السياسي والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

فقد حاولت القيادة التركية آنذاك أنّ تأخذ دور الوسيط بين الطرفين، وذلك انطلاقا من مصلحتها الإستراتيجية في تماسك البيت السوري وعدم انفراط عقده، فقدمت رزمة من النصائح والمقترحات للقيادة السورية مثل إلغاء محاكم أمن الدولة، والسماح بالتعليم الديني، واقتفاء أثر التجربة التركية في التعددية الحزبية محاولةً تفهيم "نظام الأسد وحكومته" آنذاك بأن تعدد الأحزاب لن يفضي إلى إنهيار سورية بل سيحميها، ولكن مع ارتكاب قوات نظام الأسد الأمنية مجزرة الحولة بريف حمص أواخر عام 2011، التي قُتل فيها ما يزيد على 108 شخص، بينهم على الأقل 49 طفلاً، قامت تركيا بطرد البعثة الدبلوماسية السورية وقطع العلاقات نهائياً مع القيادة السورية، وهو الموقف الذي جاء مواكباً للموقف الدولي حيث تم طرد السفراء السوريين من عدة دول غربية وآسيوية ومنها اليابان أيضا.[1]

[1] **تركيا تطرد البعثة الدبلوماسية السورية من أراضيها ردًا على مجزرة الحولة**، وكالة الأنباء الكويتية، على الموقع: http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2244089&language=ar

وبعد ذلك وقفت تركيا بشكل علني وواضح إلى جانب الشعب السوري وقواه الثورية والمعارضة فاتحة ذراعيها للنازحين السوريين الذين اضطروا لمغادرة بيوتهم الأصلية نتيجة الحملات العسكرية المسعورة" لنظام الأسد.

أولا: العوامل الدافعة للتدخل التركي في الأزمة السورية

ساهمت جملة من العوامل في دفع تركيا إلى التدخل في الأزمة السورية، بعضها مرتبط بالوضع الداخلي التركي السياسي والأمني، وبعضها الآخر مرتبط بالوضعين الإقليمي والدولي

- التدخل التركي في سورية جاء للأسباب التالية:[1]

1- **الرغبة في الحصول على موقع "القوة الإقليمية الرائدة" بشكل سريع:** كانت تركيا تسير في إطار السياسة الناعمة المرتكزة على عنصر التكامل الاقتصادي، ومن ثم التشابك الاجتماعي والثقافي والتعليمي، للوصول إلى التوافق السياسي، إلا أنها ظنت، مع انطلاق الثورة السورية، أنها قد تستطيع من خلال إسقاط النظام السوري لكسب نفوذ أوسع وعملية ترويج أفضل وأسرع لمشروعها في الحصول على موقع القوة الإقليمية الرائدة.

2- **الاستفادة من الدعم الخارجي لثورات الربيع العربي:** بزغت ملامح الدعم الدولي بالأخص دعم الولايات الأمريكية المتحدة، بشكل ساطع، وهو ما شجع الدبلوماسية التركية لمسايرة الرغبة الخارجية في إطار سياسة "كسب المواقف" التي ستعود عليها بالفائدة السياسية والدبلوماسية الهائلة.

3- **البعد الجغرافي:** تبلغ طول الحدود السورية التركية ما يقارب 911 كيلو متر، وأي تطور غير متناغم مع طموحها في سوريا، سينعكس على استقرارها وأمنها

[1] جلال سلمي، **السياسة التركية حيال الأزمة السورية 2011-2017**، مركز بيروت، 2017، على موقع: http://www.beirutme.com/?p=25366

القومي وقد يصبح تهديد وجودي بالنسبة لها، وهو ما يفسر تحركها "الأمني الصلب" في الأحداث السورية[1].

4-**حسابات سياسية:** ترى تركيا في إيران أنها المنافس الإقليمي التاريخي الأول لها على صعيد منطقة الشرق الأوسط، أما روسيا فهي منافسها الإقليمي التاريخي الأول على صعيد منطقتي البلقان وأسيا الوسطى، وتمدد نفوذ هاتين الدولتين في سوريا، يقلص من نفوذها ويبدده، وهو ما جعلها ترى من الثورة فرصة للقضاء على نفوذ المنافسين التاريخيين لها، فلو حققت ما ترنو إليه وتفردت بالنفوذ في سوريا، لأصبح لديها مكتسبات دبلوماسية متينة تدخلها في مصاف الدول ذات النفوذ السياسي الإقليمي المتين الحقيقي والفعال.

حرص تركيا على الحفاظ على أمنها القومي مع إمكانية التغيير الذي يمكن أن يحدث في سوريا، خاصة مع وجود عدد كبير من أكراد سوريا في المناطق الحدودية بين البلدين، وهو ما يثير قلق تركيا من قيام دولة كردية في هذه المنطقة.

تخوف تركيا من الصراع الطائفي الذي يمكن أن يحدث بين الطائفة العلوية والطائفة السنية في سوريا، وهو ما يمثل تهديد للاستقرار داخل تركيا، نظرا لتشابه النسيج المجتمعي التركي مع نظيره السوري من حيث تعدد الطوائف والمذاهب.[2]

توفر تأييد داخلي لتدخل مفترض للحكومة في سوريا خصوصًا فيما يتعلق بمواجهة الفصائل الكردية المسلحة وحماية التركمان، ممثل بحزب الحركة القومية المعارض إضافة للحزب الحاكم وجزء مهم من الرأي العام التركي، فضلا عن غياب أي خلافات أو تناقضات في مؤسسات السلطة التنفيذية بوجود حكومة متجانسة من حزب واحد ومتفقة في الرأي مع الرئيس.

---

[1] أحمد داوود أوغلو، تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ط10، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2010، ص ص 145-150

[2] جلال سلمي، موقع انترنيت سبق ذكره

بعض العوامل الإقليمية – الدولية التي قد تدعم قرار تركيا، مثل امتلاكها ورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي ممثلة باللاجئين السوريين، والنظام الداخلي لحلف النـــاتو الذي يفرض على الدول الأعضاء مساندة أي دولة عضو تتعرض لاعتداء، فضلا عن التوافق التركي – السعودي على الخطوط العامة لمقاربتهما الأزمة السورية.

- انقطاع الأمل الذي أصاب الحكومة التركية حيال إمكانية إقناع الأسد بالابتعـــاد عن إطلاق النار على شعبه الأعزل دفع تركيا نحو تأسيس كيان سياسي، إيماناً منها بأن أيام الأسد باتت قريبة، ولعل أبرز الأسباب التي وقفت وراء استعجال تركيا في الاتجاه نحو إدارة الثورة السورية عبر كيان سياسي: [1]

1-**بُعد دولي إقليمي:** الانسجام التوافقي بين مواقفها ومواقف الولايات الأمريكيـــة المتحدة، لاسيما أن الولايات المتحدة كانت تظهر وكأنها داعمٌ قـــويٌ لثـــورات الربيع العربي، وكما أن الصدمة التي أصابت الولايات المتحدة جراء ظهور هذه الثورات للسطح بشكل مفاجئ جعلها تبحث عن جسر تدير به تلـــك الثـــورات وبالأخص الثورة السورية التي اشتعلت بالقرب من الحدود "الإسرائيلي"، وضد النفوذ الروسي الإيراني، قبل الاتفاق النووي وقد رمت تركيا الساعية لتأسيس قواعد راسخة في سوريا، بشكل يوازن النفوذ الإيراني المتوغل في العراق منذ انسحاب القوات الأمريكية من العراق عام 2008، إلى استغلال هذا الانســـجام لصالحها.

في حين أن الولايات المتحدة رأت في تركيا الجسر المثالي فـــي إدارة هـــذه الثورات وربما يعود اتخاذ الولايات المتحدة من تركيا جسراً إلى الأسباب التالي:

[1] جلال سلمي، موقع انترنيت سبق ذكره

- **النموذج الإسلامي المعتدل المثالي:** مع انطلاق ثورات "الربيع العربي" كانت الولايات المتحدة ما تزال في حالة نزاع مع إيران، وكنموذج إسلامي معتدل مثالي كانت تركيا النموذج المثالي لذلك.
- **عدم وجود نموذج بديل في ظل الصدمة التي تلقتها الاستخبارات الأمريكية:** أكّدت عدة دراسات أن الاستخبارات الأمريكية لم تستطع استشراف انطلاق ثورات الربيع العربي، ومدى قوتها، الأمر الذي شكل لها صدمة قوية، ولامتصاص هذه الصدمة لم يكن أمامها سوى تركيا لتبني معها علاقات جسريه تدير من خلالها ثورات الربيع العربي بشكل غير مباشر، لاسيما في ظل استمرار الصراع الأمريكي الإيراني.

2- **بُعد سياسي استراتيجي:** تأسيس نظام سوري يخدمها في تحقيق مصالحها الرامية إلى الانفتاح على دول الشرق الأوسط كنموذج تاريخي قوي ذي دور فعال في مجرى السياسات الجارية في الشرق الأوسط، لتقول للجميع إن تركيا ذات التاريخ المجيد عادت بثقلها الدبلوماسي المتين إلى الساحة الدولية.

3- **البُعد اقتصادي:** الانفتاح السياسي يحتاج إلى انفتاح اقتصادي، وسوريا أحد المنافذ الرئيسة لتركيا نحو الدول العربية[1].

4- **بُعد إنساني مثالي:** انطلاقاً من فكرة وجود ممثل سياسي للثورة السورية يعجل عملية حسمها لصالح الشعب السوري، مما يجعل خسائره البشرية والمادية أقل.

5- **بُعد إداري اجتماعي:** لكل مجتمع مركز وأفلاك تتبع له، وقد يحتوي هذا المجتمع على عدة مراكز، لكن يبقى هناك مركز واحد هو الأقوى في إدارة الأفلاك المجتمعية، أي المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والشركات الربحية

[1] عقيل محفوظ، **السياسة الخارجية التركية الاستمرارية والتغيير**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2012، ص 103

وغيرها يُدير هذا المركز المجتمع بالاعتماد على التأثير الأيديولوجي، والسيطرة الاقتصادية، وأسلوب الإقناع الناعم وغيرها من الوسائل، ولا تستطيع تركيا إدارة الثورة السورية من دون وجود هذا المركز الذي يجب أن يكون حاصل على الأساليب المذكورة أعلاه، وقد تجلت محاولة تركيا لإدارة الثورة السورية بما يكفل لها مصالحها، في دعم فكرة تأسيس "المجلس الوطني السوري" الذي تم تأسيسه بشكل أساسي من قبل جماعة الإخوان المسلمين، في اسطنبول بتاريخ 02 أكتوبر/تشرين الأول 2011.[1]

ولتحقيق تأثير أكبر حرصت تركيا وجماعة الإخوان المسلمين على إشراك بعض الشخصيات والوجهات المجتمعية في تأسيسه، وربما التقارب الفكري بين الحزب الحاكم في تركيا وجماعة الإخوان المسلمين، وكيان الإخوان الأكثر انتظاماً على الصعيد السوري، هما العاملان الأساسيان في دفع تركيا نحو اتخاذ الإخوان جسر لإدارة الثورة السورية التي ترغب الولايات المتحدة أيضاً إدارتها عبر تركيا، ليظهر في نهاية عام 2011 من الثورة السورية، معادلة محلية إقليمية دولية من مسار الثورة السورية مسار ارتكز على معادلة إدارة جسريه غير مباشرة، حيث اعتمدت الولايات المتحدة على تركيا وفي الوقت ذاته اعتمدت تركيا على جماعة الإخوان المسلمين.[2]

إن شواهد الدعم التركي السياسي والعسكري البارزة للثورة السورية دفعت العديد من المتابعين للمسألة يرون أن تدخل تركيا العسكري بات قاب قوسين أو أدنى، وما نفى نية تركيا الجادة في إجراء تدخل عسكري مباشر صوب الأراضي السورية وصولاً لدمشق هو تأكيد رئيس الوزراء التركي حينذاك "رجب طيب أردوغان" على أن التطورات الجارية في سوريا هي تطورات داخلية"، حيث أكد بعبارته تلك على أن

---

[1] **إسطنبول... المعارضة السورية تعلن تأسيس مجلس وطني**، بي بي سي عربي، تاريخ النشر: 2 أكتوبر/تشرين الأول 2011 http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/10/111002_syria_opposition.shtml

[2] جلال سلمي، موقع انترنيت سبق ذكره

التدخل التركي داخل الأراضي السورية من أجل إسقاط نظام الأسد، غير مطروح على الطاولة التركية إطلاقاً.

ثانيا: عوائق التدخل التركي في الأزمة السورية

وجدت عوائق حالت دون إمعان تركيا في التعبير عن رغبتها في إجراء تدخل عسكري في سوريا، نذكر منها: [1]

1- **القوة الروسية الإيرانية:** منذ اللحظة الأولى لاندلاع الأحداث السورية، أعلن الطرفان، الروسي والإيراني، دعمهما الكامل لنظام الأسد، بدعوى أنه نظام شرعي وقد تخوفت تركيا من الاصطدام بردة الفعل الروسية أو الإيرانية، لا سيما في ظل الارتباط الاقتصادي المعقد الذي يجمعها بهما.

2- **العائق العسكري:** تعاني تركيا من نقص واضح في القوة العسكرية، حيث برز هذا الضعف في استغاثتها بالناتو لنصب منظومة دفاع جوية تحميها من أي هجمات معادية قد يكون مصدرها سوريا، فكيف يمكن لمن لا يستطيع الدفاع عن نفسه أن يدخل معركة معقدة التفاصيل؟

3- **عائق استراتيجي أو حقوقي:** انتاب القيادة التركية الخوف من عدم استمرار الغرب في دعمها، بل والانقلاب عليها بذريعة "احتلالها" لدولة مجاورة، وعلى ما يبدو كانت القيادة التركية محقة في التفكير بذلك الشكل، إذ أظهرت الأيام أن الغرب ليس جادًا في إسقاط نظام الأسد، بل ويعارض إنشاء "المنطقة الآمنة" التي لطالما رغبت تركيا في إنشائها لاحتضان اللاجئين بداخلها.

4- **عائق اقتصادي:** وفي هذا الإطار، اتجهت القيادة التركية للاطلاع على التكاليف الباهظة التي كُبدت الولايات المتحدة نتيجة حربها في العراق، فالاقتصاد التركي

[1] **تركيا والنزاع السوري، 5.. محطات من التدخل**، العين الإخبارية، وكالة الأنباء الفرنسية، 2018، على الرابط https://al-ain.com/article/turkey-syrian-conflict-afrin-kurds

المفتقر لمصادر الطاقة والمعتمد في المقام الأول على العلاقات التجارية والاستثمارات التي تحتاج إلى استقرار دائم، لا يملك القوة التي تستطيع تحمل النتائج الوخيمة للتدخل العسكري التركي نحو سوريا في حينها

ثالثا: التدخل التركي المباشر في الأزمة السورية

ومن أبرز الأحداث التي زادت من تعقيد العلاقات التركية السورية، اتجاه نظام الأسد، بتاريخ 2 يناير/كانون الثاني 2012، نحو إفراغ القنصلية السورية في مدينة غازي عنتاب بالكامل، وأتت تلك الخطوة إكمالاً لعملية إغلاقها التي بدأت بتاريخ 26 ديسمبر/كانون الأول 2011، كما أن ارتكاب النظام السوري "مجزرة الحولة" بتاريخ 25 مايو/أيار 2012، كان من الأحداث التي ساهمت في توسيع الفجوة بين الطرفين، حيث ردت تركيا على المجزرة بتصريحات حادة، ورداً على ذلك، رفض النظام تحمل المسؤولية وإتهم قوات المعارضة المسلحة بارتكابها، لم تقف حالة التوتر بين الطرفين على ذلك، بل اتجهت نحو التصعيد غداة إسقاط النظام السوري إحدى المقاتلات التركية بتاريخ 22 يونيو 2012، مدعياً بأن الطائرة اخترقت أجواء البلاد السيادية[1].

وبعد التحقيقات التي قامت بها الحكومة التركية، اتضح أن الطائرة التي كانت تقل طائرين، سقطت نتيجة فقدان الطياريّن السيطرة عليها بعد انفجار إحدى الصواريخ الأرضية المضادة للطيران بالقرب من طائرتهما. ارتأت الحكومة التركية أنها بحاجة أكبر لتشكيل قوة رادع للنظام السوري، فاتجهت لتوسيع نطاق "قواعد الاشتباك العسكري" ضد سوريا، والتي قضت بالرد الفوري على أي هجوم يكون مصدره سوريا، وأيضاً زادت من حجم قواتها العسكرية الموجودة على الحدود بين البلدين.[2]

وفي 31 أغسطس/آب 2013، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أنه لابد من تدخل عسكري دولي ضد النظام السوري، مؤكداً أن هذه التدخل يجب أن يكون طويل الأمد، ويشكل عام 2013 عام مفصلي بالنسبة لتركيا، فذلك العام شهد

[1] **خارجية السورية تنفي مسؤولية جيش النظام عن "مجزرة الحولة"**، المصري اليوم، تاريخ النشر: 27 مايو/أيار 2012، http://www.almasryalyoum.com/news/details/181853

[2] **سوريا تُسقط طائرة تركية، صحيفة وطن**، تاريخ النشر: 23 يونيو/حزيران 2012 http://www.gazetevatan.com/suriye–turk-savas-ucagini-dusurdu–459720-gundem/

تقلص واضح للسيطرة التركية شبه الكاملة على الثورة السورية، وقد تقلصت هذه السيطرة نتيجة تقلص دور جماعة الإخوان المسلمين السورية، والتي كانت الحركة الأكثر تنظيماً من بين قوى المعارضة السورية الأخرى، وبرزوها وكأنها الأجدر لإدارة الثورة بعد تقدميها لعدة مبادرات ومشاريع سياسية لإرساء نظام ديمقراطي تعددي في سوريا وذلك قبل الثورة السورية، واستفادتها من التعاطف الشعبي الواسع مع فكر الإسلام السياسي، والتي رغبت تركيا في جعلها تدير الثورة السورية من خلال دفعها للإسهام في تأسيس المجلس الوطني السوري الذي سيطرت على جزء كبير من مكاتبه، وذلك بعد مرور 8 شهور على انطلاق الثورة السورية.[1]

وجاء التدخل التركي في الأراضي السورية عبر عدة مزاعم بينها: الحرب على حزب العمال الكردستاني، ففي أواخر 2014 وعلى الرغم من الانتقادات والضغوط رفض الجيش التركي دعم المقاتلين الأكراد في دفاعهم عن مدينة عين العرب (كوباني) ضد عناصر تنظيم داعش الإرهابي، وتخشى أنقرة قيام منطقة حكم ذاتي للأكراد في سوريا بقيادة قوات كردية قريبة من حزب العمال الكردستاني، والذي يخوض منذ 1984 نزاعا مسلحا ضد أنقرة.

وفي يوليو/تموز 2015 امتدت تداعيات النزاع الدائر في سوريا إلى الأراضي التركية، بعد اعتداء نُسب إلى داعش في سوروتش قرب الحدود مع سوريا وخلف نحو 34 قتيلا، وعلى إثر الهجوم أعلن أردوغان "حربا على الإرهاب" تستهدف حزب العمال الكردستاني وتنظيم داعش الإرهابي، وفي أغسطس/آب من العام ذاته انضمت

[1] ويليام يونغ، ديفيد ستبينز، براين فريدريك، عمر الشاهري، إم**تداد الصراع في سوريا، تقييم للعوامل التي تساعد وتمنع انتشار العنف**، نشرته مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، حقوق الطبع والنشر لعام 2014، ص ص 18-19

تركيا إلى التحالف الدولي ضد الإرهابيين بقيادة واشنطن، ثم شددت مراقبتها لمطاراتها وحدودها وتم تفكيك خلايا إرهابية بعد اعتداءات نُسبت لداعش.[1]

في تشرين الأول من العام 2015، سُجّل أوّل رد فعل مباشر من الجيش التركي ضدّ الانفصاليين الأكراد الذين حاولوا عبور نهر الفرات، حيث قصفت الطائرات التركية زوارق تابعة لوحدات الحماية وهي تحاول عبور الفرات باتّجاه مدينة جرابلس كانت هذه العملية أول اختبار لردّات فعل أنقرة تجاه آخر خطوطها الحمراء التي حددتها في سورية تزامن ذلك من بدء أنقرة بالتدخل المباشر لدعم فصائل المعارضة بالضربات الجوية ضدّ تنظيم الدولة، ونجحت المعارضة مدعومة بالطيران التركي في تحرير قريتي دلحة وحرجلة في ريف حلب الشمالي (تقعان في المنطقة الإستراتيجية غرب الفرات)، في الوقت الذي أكّد مسؤولون أتراك على أنّ الهدف النهائي من العملية هو إنشاء "المنطقة الآمنة" الممتدة من جرابلس إلى اعزاز بطول 90 كم وبعمق (30–40 كلم)، والتي تضمّ حكماً البلدات ذات الأهمية الرئيسية في المنطقة (الباب ومنبج) لكنّ العملية توقفت تماماً بعد إسقاط الطائرة الروسية من قبل سلاح الجو التركي، حيث نشرت روسيا مزيداً من الدفاعات الجوية قرب قواعدها في منطقة الساحل، تضمّن ذلك منظومة الدّفاع الجوي الإستراتيجية الروسية 400، وهددّت روسيا أنقرة بإسقاط طائراتها إن عادت إلى التحليق في الأجواء السورية، الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة للطّلب من أنقرة إيقاف طلعاتها الجوية منعاً لزيادة التوتر بين الطرفين، في الحقيقة، بدا هذا حجة قوية للولايات المتحدة لتحقيق مآربها، حيث تظهر دعم أنقرة علناً، فيما تدعم الأجندات الانفصالية الكردية في نفس الوقت بذريعة قتال تنظيم الدول.[2]

الجدير بالذكر أنّ العملية التركية في ذلك الوقت كانت قد استُبقت بإشارات تحذيرية ذات دلالة واضحة على شدّة معارضة هذه الفكرة من كلّ من روسيا وحلف

---

[1] **الجيش التركي يستهدف مواقع "لداعش"**، وكالة سبوتنيك باللغة التركية، تاريخ النشر: 23 يوليو/تموز 2015 https://tr.sputniknews.com/turkiye/201507231016718185/

[2] سعيد الحاج، **انعكاسات الأزمة مع روسيا على تركيا**، الجزيرة نت 14، كانون الأول/ديسمبر 2015، http://goo.gl/tu4Gmx

النّاتو على حدّ سواء، حيث قام حلف النّاتو بسحب منظومة صواريخ الباتريوت الدفاعية (MIM-104 Patriot) من تركيا،[1] وتزامن هذا مع نشر روسيا لـ 06 طائرات من طراز (Meg-31) في مطار المزة العسكري قرب دمشق، وربطت بعض المصادر الإسرائيلية بين الحدثين في إشارة إلى توافق غربيّ روسيّ على إجهاض فكرة المنطقة الآمنة، حيث لا تمتلك طائرات (Meg-31) أي ميزات إضافية في القصف الأرضي، فيما تمتلك قدرات هجومية ضد الطائرات الأخرى (كالطائرات التركية التي يمكن أن تدعم قوات المعارضة ضد تنظيم الدولة لفرض المنطقة الآمنة).[2]

علاوة على ذلك، كان واضحاً تركيز الدعم الجوي الروسي لقوات النّظام السوري التي تقدّمت وفكّت الحصار عن مطار كويرس العسكري القريب من المنطقة، ثم تابعت التّقدم باتّجاه مدينة الباب الهامة، والتي تقع ضمن المنطقة الآمنة التي حددتها تركيا في غرب الفرات، وسط تقارير تؤكّد أنّ روسيا قد وضعت دفاعات جوية متقدّمة داخل مطار كويرس العسكري في خطوة تحذيرية ذات دلالة، فيما بعد اقتصرت المحاولات التركية لإحلال قوات المعارضة الموالية لها في المنطقة الإستراتيجية المذكورة (غرب الفرات) على دعمها بالقصف المدفعي دون الجوي نظراً لحظر الأجواء السورية على الطيران التركي بعد أزمة إسقاط الطّائرة الروسية، وتمكّنت قوات المعارضة مدعومة بالمدفعية التركية من تحرير بلدة الراعي الحدودية المهمة (منطقة عمليات التّهريب الخاصة بتنظيم الدولة) ومحيطها مرات عدّة دون أن تستطيع

[1] **الناتو يحذر تركيا بعدم الوقوف إلى جانبها في حال التصعيد العسكري مع موسكو**، الميادين، 19 شباط/فبراير 2016، http://goo.gl/iKuLvx

[2] **التدخل العسكري التركي في سورية، الأسباب والأهداف والتحديات**، 2016، على الرابط https://barq-rs.com

المحافظة عليها، حيث استطاع تنظيم الدولة شنّ الهجمات المعاكسة التي كان يستعيد من خلالها السيطرة على الراعي والقرى المحيطة.[1]

مع حلول فجر 24 آب 2016، دخلت دبابات الجيش التركي إلى الأراضي السورية قرب مدينة جرابلس الحدودية، بهدف مساندة قوات مشتركة من مختلف فصائل المعارضة السورية في توغلها داخل الأراضي السورية انطلاقاً من الأراضي التركية ضدّ تنظيم الدولة، وذلك بعد أن استطاعت قوات المعارضة وبدعم من الطيران والمدفعية التركية طرد تنظيم الدّولة من بلدة الراعي الحدودية الإستراتيجية، والتي تعتبر ذات أهمية خاصة كونها المنطقة التي تتمّ من خلالها عمليات التهريب المختلفة لصالح تنظيم الدولة من وإلى تركيا.

وخلال يوم واحد بعد التدخل التركي، نجحت قوات المعارضة السورية في السيطرة على مدينة جرابلس الحدودية الإستراتيجية بعد ورود الأنباء عن انسحاب مقاتلي تنظيم الدولة من المدينة دون إبداء مقاومة تذكر، ترافق ذلك مع تصريحات أمريكية لنائب الرئيس الأمريكي "جو بايدين" ووزير خارجيته "جون كيري" بوجوب انسحاب وحدات حماية الشعب الكردية من منطقة غرب الفرات التي بدأ فيها التّدخل التركي، جاء ردّ وحدات الحماية سريعاً عبر بيان لها يؤكّد على أنهم كانوا قد انسحبوا مسبقاً منذ15 آب من منبج والمنطقة في غرب الفرات عموماً بعد تسليمها إلى مجلس منبج العسكري (الذي يعتبر حليفاً لوحدات الحماية وشريكاً لها في ما يسمى بقوات سورية الديمقراطية).[2]

---

[1] سعيد الحاج، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، مارس 2016 https://idraksy.net/wp-content/uploads/2016/02/turkey-foriegn-policy-syria.pdf

[2] سعيد الحاج، **التنافس الأمريكي الروسي على دعم أكراد سوريا**، عربي 21، 22 فبراير 2016 http://goo.gl/YZu8td

ورغم تصدير وسائل الإعلام لبيان "وحدات حماية الشعب" على أنّه إعلان عن الانسحاب استجابة للتصريحات الأمريكية والضغوط التركية، إلا أنّ نصّ البيان يدلّ بوضوح على إنكار لأصل تواجدهم في المنطقة من خلال تأكيدهم على أنهم انسحبوا مسبقاً دون حديث عن نية الانسحاب مجدداً، مع محاولة التّستر بغطاء "قوات سورية الديمقراطية"، على اعتبار أنّ جزءاً من هذه القوات، هم من أهل المنطقة، تزامن ذلك مع تقارير تتحدث عن انسحاب لبعض قوات "وحدات الحماية" باتّجاه منطقة شرق الفرات، في حين أكّدت تقارير أخرى على أنّ هذه التحركات مجرد مناورات لإظهار الاستجابة للضغوط الأمريكية، فيما تستمر هذه القوات في إشغال مواقعها السابقة غربي نهر الفرات بشكل عملي تحت غطاء قوات سورية الديمقراطية التي تسيطر عليها هذه الوحدات وتستثمر غطائها سياسياً، لاحقاً اشتبكت قوات المعارضة المدعومة من تركيا مع قوات سورية الديمقراطية أثناء توسعها في المنطقة جنوباً، وفي تطور نوعي وذي دلالة، قتل أول جندي تركي وجرح آخرون بعد استهداف دبّابات تركية من قوات سورية الديمقراطية ويُرجّح بحسب وسائل الإعلام التركية والموالية لوحدات الحماية على حدّ سواء بأنّ مسلحي "وحدات الحماية" هم من قام باستهداف الدبابات التركية، الأمر الذي يؤكد على أنّ الحديث عن انسحاب لهذه القوات لم يكن إلا مجرد مناورة إعلامية، وفي ذات السياق كان "صالح مسلم" زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD) قد توعّد تركيا بأنها سوف تغرق في المستنقع السوري.[1]

حيث ردّت المدفعية والطائرات الحربية التركية بقصف مواقع "وحدات الحماية" قرب جرابلس، كما قصفت المدفعية والطائرات الحربية التركية مواقع هذه القوات في محيط مطار منغ وبلدة تل رفعت في ريف حلب الشمالي، في سابقة تعدّ الأولى من نوعها في استخدام سلاح الجو ضدّ مسلحي "وحدات الحماية" بعد حادثة

[1] علي حسين باكير، **أكراد سوريا في الحسابات التركية من الأزمة السورية**، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/08/201281513282866655.html

إسقاط الطائرة الروسية في سورية لاحقاً، تمكنت قوات المعارضة السورية المدعومة من تركيا من التقدم سريعاً في موازاة الضفّة الغربية لنهر الفرات وباتّجاه مدينة منبج، لتغدو على بعد 15 كم من منبج التي تسيطر عليها قوات سورية الديمقراطية.[1]

رابعا: العوامل الدافعة للتدخل التركي العسكري في الأزمة السورية

ساهمت جملة من العوامل في دفع تركيا إلى التدخل مباشرة في الصراع السوري بعضها مرتبط بالوضع الداخلي التركي السياسي والأمني، وبعضها الآخر مرتبط بالوضعين الإقليمي والدولي وتغير علاقة تركيا بالقوى المؤثرة في الموضوع السوري:

1- **السيطرة على الجيش:** اتسمت السياسة التركية تجاه سورية، منذ بداية الأزمة في آذار/مارس 2011 بالتردد وغياب الحزم، ويتضح اليوم بجلاء أنّ هذا التردد كان مرتبطًا إلى حد كبير بموقف المؤسسة العسكرية والعلاقة معها، وتلقي مشاركة قادة الجيشين الثاني والثالث في المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد حكومة العدالة والتنمية في منتصف تموز/يوليو الماضي، وهما المسؤولان عن حماية الحدود الجنوبية والشرقية مع كل من سورية والعراق وحتى إيران، بعض الضوء على خلفيات إحجام الحكومة التركية عن التدخل عسكريًا في سورية .كما بات واضحًا أنّ الجيش كان يقاوم خلال الفترة الماضية كل طلبات الحكومة بالتدخل في الصراع السوري، بذريعة أنه لا يستطيع فعل ذلك من دون

[1] سعيد الحاج، **التنافس الأمريكي الروسي على دعم أكراد سوريا**، موقع انترنيت سبق ذكره

دعم أميركي أو غطاء من الناتو، وهو أمر غدا فعلًا غير ممكن بعد التدخل العسكري الروسي في سورية في أيلول/سبتمبر 2015.[1]

2- **تنامي التهديدات الأمنية القادمة من سورية:** استثمرت حكومة العدالة والتنمية حال الاستياء الشعبي من التهديدات الأمنية التي أخذ يمثّلها بصفة متزايدة كل من تنظيم الدولة "داعش" وحزب العمال الكردستاني للقيام بعملية عسكرية تؤدي إلى وقف حملة التفجيرات التي يتعرض لها الداخل التركي انطلاقًا من (PKK) الأراضي السورية، وقد جاءت العملية العسكرية الأخيرة ردًا من الحكومة التركية على محاولات استضعافها، وتبديدًا لكل انطباع بأنها مشغولة بمعالجة تداعيات الانقلاب الفاشل وأنها غير قادرة حاليًا على الرد، كما اكتسب التدخل التركي غطاء من الشرعية بصفته يمثل حالة دفاع عن النفس في مواجهة تهديدات داعش وحزب العمال الكردستاني[2].

3- **ضعف الموقف الأميركي:** أدى غياب الحزم في موقف إدارة الرئيس أوباما من المحاولة الانقلابية الفاشلة إلى إضعاف موقفها في مواجهة المطالب التركية والتي كان على رأسها تسليم الداعية "فتح الله غولن" المقيم في ولاية بنسلفانيا الأميركية وقد ذهبت الحكومة التركية إلى حد التهديد بمراجعة تحالفها الأمني والعسكري مع واشنطن، إذا لم تقم بتسليم غولن، وبما أنّ إدارة الرئيس أوباما لا تملك تسليم غولن من دون قرار من القضاء الأميركي، وجدت واشنطن التي لا تريد خسارة الدعم التركي الحيوي في مواجهة تنظيم الدولة،[3] أن تطلق يد تركيا

---

[1] **دوافع التدخل التركي في سورية واحتمالات توسعه**، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، الدّوحة: قطر أغسطس، 2016، على الموقع الإلكتروني: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Motives_for_Turkeys_Military_Intervention_in_Syria.aspx

[2] علي حسين باكير، موقع انترنيت سبق ذكره

[3] أحمد سعيد نوفل، عاطف الجولاني وآخرون، **أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها عللا العلاقات العربية-التركية ودور تركيا الإقليمي**، مركز الدراسات الشرق الأوسط-الأردن، ع 02، نوفمبر 2016، ص 08

في مناطق غرب الفرات في مواجهة كل من تنظيم الدولة والأكراد، وكان ملفتاً أنّ العملية العسكرية التركية بدأت صباح اليوم الذي وصل فيه نائب الرئيس الأميركي جو بايدن إلى تركيا، إذ دعا من هناك قوات حماية الشعب الكردية إلى الانسحاب إلى شرق الفرات، تحت طائلة فقدان الدعم الأميركي الذي تلقته غرب النهر لإخراج تنظيم الدولة من مدينة منبج، وبذلك كان لرفع الفيتو الأميركي عن التدخل التركي في سورية دور مهم في دفع تركيا إلى العمل ضد كل من تنظيم الدولة وقوات الحماية الكردية، مع أنّ واشنطن ما زالت تتحفظ عن إنشاء منطقة آمنة شمال سورية، كما تطالب أنقرة.[1]

4-**التقارب مع الروس:** وضع التدخل العسكري الروسي في سورية يوم 30 أيلول/ سبتمبر2015 نهاية لإمكانية قيام تركيا بفرض المنطقة العازلة التي طالما سعت إلى اقناع واشنطن بها في شمال سورية، لكن إسقاط الطائرة الروسية التي دخلت المجال الجوي التركي يوم 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2015أغلق سماء سورية في وجه الطيران التركي فوق الأراضي السورية، وعلى الرغم من أنّ تركيا داومت على قصف قوات حماية الشعب الكردية بالمدفعية لمنعها من التمدد على طول الحدود الجنوبية، خاصة غرب النهر انطلاقاً من عفرين باتجاه اعزاز والمناطق التي تسيطر عليها المعارضة السورية، فإنّ نتائج القصف كانت محدودة في المجمل إذ استمر الأكراد في ظل دعم أميركي-روسي مشترك من السيطرة على المزيد من الأراضي سواء شرق الفرات أو غرب

ومع توجه الرئيس التركي إلى إنهاء القطيعة مع روسيا، خاصة بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة، تمكن من تحييد الموقف الروسي في الصراع مع الأكراد، وفور

[1] وزير الخارجية التركي: **التحالف الدولي لم يتخذ قرارا بعد للتدخل العسكري في سوريا**، ترك برس، 13 شباط/فبراير 2016، http://www.turkpress.co/node/18501

وصوله إلى سانت ببطرسبورغ، استقبلت موسكو أردوغان بإغلاق مكتب التمثيل التابع لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (وهو الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني) الذي تعدّه أنقرة حزبًا إرهابيًا وكانت موسكو سمحت لهذا الحزب بفتح مكتب تمثيلي في موسكو، بعد أزمة إسقاط الطائرة، ليواكب دعمها السياسي والعسكري لهذا الحزب في سورية وحتى داخل تركيا نفسها .لقد اتضح أنّ تعامل روسيا، وبقية الدول العظمى في حقيقة الأمر، مع القضية الكردية هو تعامل أداتي غير مبدئي، وليس أفضل من تعاملها مع العرب الأكراد نقطة تلاقي مصالح تركية–إيرانية بالتوازي مع إصلاح العلاقة مع روسيا، كانت تركيا اتجهت إلى إصلاح علاقاتها مع إيران، إذ تمثّل سورية نقطة خلاف جوهرية بين الطرفين[1]

فقد كانت التصريحات الروسية والأميركية الأخيرة التي تحدثت عن إمكانية تقسيم سورية، أو في الحد الأدنى إنشاء فيدرالية يتمتع فيها الأكراد بقدر كبير من الاستقلالية، قد أثارت قلق أنقرة وطهران، ودعت الطرفين إلى تكثيف مشاورتهما بشأن سورية بهدف تقريب المواقف، وكانت إيران صعدت من هجماتهما على قواعد الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وغيره من الفصائل الكردية ذات التوجهات الاستقلالية المتركزة في شمال العراق، وذلك ردًا على تصاعد هجمات هذه الفصائل في الداخل الإيراني، ويفسر ذلك عدم صدور أي ردة فعل إيراني سلبي على التدخل العسكري التركي المباشر في شمال سورية، مع أنّ طهران اعتادت على إبداء انزعاجها من السياسات التركية في سورية، ولطالما سلطت حلفاءها لمهاجمة تركيا على أي تدخل عسكري سواء في سورية أو العراق، كما حصل في "بعشيقة" قرب الموصل عندما أقامت تركيا معسكرًا لتدريب قوات البشمركة لمحاربة تنظيم الدولة.[2]

---

[1] سعيد الحاج، **التنافس الأمريكي الروسي على دعم أكراد سوريا**، موقع انترنيت سبق ذكره

[2] كردستان العراق: **القوات التركية لتدريب البشمركة**، الجزيرة نت، 5 من ديسمبر/كانون الأول 2015 http://goo.gl/soC9m0

5-**استباق الاتفاق الروسي – الأميركي:** مثل التدخل العسكري التركي محاولة من أنقرة لضمان استمرارها جزءًا من الترتيبات الأمنية والسياسية التي يعكف الروس والأميركيون على صوغها حول سورية، وكان وزيرا الخارجية الأميركية والروسية اجتمعا لساعات طويلة في جنيف السويسرية يوم 26 آب/أغسطس، لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق بشأن سورية يتضمن شقين: الأول أمني-عسكري يهدف إلى تنسيق جهود الطرفين الروسي والأميركي لمواجهة التنظيمات المتطرفة في سورية (داعش والنصرة، أو فتح الشام) والثاني سياسي، يهدف إلى إحياء المفاوضات لإنهاء الصراع في سورية بين النظام والمعارضة.[1]

أرادت تركيا من خلال تدخلها العسكري في هذا التوقيت بالذات أن تكون جزءًا من الحرب على تنظيم الدولة، وفاعلًا أساسيًا في أي حل سياسي للأزمة السورية بصفتها حاضنة لأكثر من 3 ملايين لاجئ سوري، من جهة، ومتضررة فعلية من استمرار حالة الصراع والفوضى التي تعيشها سورية منذ أكثر من خمس سنوات، من جهة أخرى باستقراء ما سبق تبيانه يتوضّح أنّ الهدف الاستراتيجي الأبرز من عملية (درع الفرات) هو منع "وحدات حماية الشعب" الانفصالية الكردية من استكمال مشروعها وفرض الأمر الواقع في الشمال السوري،[2] يندرج تحت هذا الهدف الاستراتيجي العام أهداف أخرى تكتيكية، فلا شكّ بأنّ تطهير المنطقة من تنظيم الدولة مع إقامة منطقة تعزله عن الأراضي التركية يساهم في تعزيز الأمن الدّاخلي التّركي الذي استهدفه تنظيم الدولة بالعديد من العمليات الإرهابية (كتفجير غازي عنتاب الأخير-تفجيرات مطار أتاتورك الانتحارية-تفجير السلطان أحمد في اسطنبول...الخ)،

[1] جلال سلمي، المرجع السابق

[2] **العدوان التركي على مالي سوريا وانعكاساته المتوقعة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية www.news.cn

فضلاً عن أنّ عزل تنظيم الدولة عن الحدود التركية يعني عزله عن آخر حدود له مع العالم، وقطع شريان إمداداته وتقويض عمليات تهريب الأشخاص والبضائع والأموال إلى مناطق سيطرته من تركيا الأمر الذي سيسهم في إضعاف تنظيم الدولة الذي يعتبر أيضاً عدواً لدوداً لأنقرة، وإن كان لا يمثّل تهديداً استراتيجياً لوحدة البلاد وأمنها القومي بالقدر الذي يمثله تهديد حزب العمّال الكردستاني.[1]

المبحث الثالث

تداعيات التدخل التركي في تطورات الأزمة السورية

لمعرفة تدعيات التدخل التركي في الأزمة السورية نستدرج النقاط التالية:

أولا: الموقف التركي من الأزمة السورية

اتخذت تركيا منذ اليوم الأول للثورة السورية موقفا مبدئيا وثابتا في تبني الحقوق المشروعة للشعب السوري في الحرية والكرامة، وبدأت الحكومة التركية العمل باتجاه دفع الحكومة السورية إلى الانفتاح على مطالب الشعب السوري في الإصلاح والتغيير، وعليه يمكن رصد أهم المراحل التي مرت بها السياسة التركية حيال القضية السورية في إطار المراحل التالية:[2]

1- **الضغط لإحداث إصلاحات سياسية في سوريا:** وهو موقف نابع من عدة اعتبارات، أهمها دعم تركيا السابق للتحركات الشعبية في عدة دول سابقة على سوريا، ودعمها لعملية التغيير في العالم العربي، والعلاقات الجيدة التي ربطتها بسوريا ونظام الأسد ما قبل عام 2011 شملت عشرات الاتفاقيات الاقتصادية وتأسيس مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجي عام 2009، فضلا عن التوافق على إنشاء منطقة تجارة حرة تجمع تركيا وسوريا والأردن ولبنان عام 2010 لم يكتب لها النجاح، وخشية أنقرة من انزلاق الأحداث وتدحرجها إلى فوضى

[1] أحمد سعيد نوفل، عاطف الجولاني وآخرون، المرجع السابق، ص 10

[2] سعيد الحاج، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا**، موقع انترنيت سبق ذكره

عارمة تضر بسوريا وتركيا ومشروعها التواصلي والتكاملي مع العالم العربي، فضلا عن العلاقات الشخصية وحتى العائلية الجيدة مع الأسد نفسه.

امتدت هذه المرحلة من بداية التظاهرات في آذار/مارس 2011 وحتى سحب السفير التركي من دمشق في آذار/مارس 2012 تقريبًا، وقد شملت هذه الفترة عدة اتصالات هاتفية من أردوغان للأسد وعدة زيارات لوزير الخارجية آنذاك داود أوغلو ووفد يرأسه رئيس جهاز الاستخبارات حاقان فيدان بناء على قرار من مجلس الأمن القومي التركي.[1]

ورغم أن تركيا استضافت في هذه الفترة مؤتمرين للمعارضة السورية، الأول في نيسان/أبريل والثاني في حزيران/يونيو 2011، إلا أنها التزمت بسقف دعم الإصلاحات الدستورية والتغيير السلمي، وقد تدرج الموقف التركي بناء على تطورات المشهد السوري الداخلي وانتقل سريعًا من إبداء الثقة بالأسد ودعمه لتنفيذه ما وعد به من إصلاحات إلى "حثه" على الإسراع في تنفيذها، إلى انتقاد الممارسات الأمنية، إلى الدعوة لعدم تفويت الفرصة على التغيير السلمي، إلى التهديد بتغيير موقف أنقرة التي تملك بدائل بعد مماطلة النظام وخداعه.[2]

2-**دعم المعارضة لإسقاط الأسد:** وذلك بعد أن ترسخت لدى أنقرة قناعة بأن الأسد غير جاد أو غير قادر على إحداث إصلاحات حقيقية تحتوي الأزمة أو بفوات الوقت على مثل هذه الخطوة، وبعد أن فقدت تركيا إمكانات الضغط على النظام إثر القطيعة الدبلوماسية الكاملة بينهما بعد سحب السفيرين، فضلا عن تقدم فصائل المعارضة ميدانيًا في مواجهة النظام، وقد امتدت هذه المرحلة على مدى ثلاث سنوات تقريبا أي حتى قبيل اتفاق فيينا بين كيري ولافروف.[3]

---

[1] **أنقرة تغلق سفارتها في دمشق**، روسيا اليوم، 26 آذار/مارس 2012 http://goo.gl/cELcgg

[2] **أردوغان يحذر من تكرار مذبحة حماة**، الجزيرة نت، 02 أيار/مايو 2011، http://goo.gl/qq4geg

[3] سعيد الحاج، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا**، موقع انترنيت سبق ذكره

اعتبرت تركيا أن نظام الأسد فاقد للشرعية باعتباره نظامًا قاتلا لشعبه، ونادت بضرورة سقوطه/إسقاطه حقنًا للدماء وإنقاذا لمستقبل سوريا، وحق الشعب السوري في اختيار قيادته وصياغة مستقبل بلاده، وكانت أنقرة في هذا الموقف شبه وحيدة على الساحة الدولية، في تناقض تام مع المحور الروسي–الإيراني الداعم للأسد، لكن أيضًا في تمايز عن الموقف الأمريكي–الأطلسي– الدولي سريع التبدل والذي دعا للتركيز على مكافحة "الإرهاب" ممثُلا في تنظيم الدولة.[1]

قدمت أنقرة خلال هذه الفترة الطويلة الدعم للمعارضة السورية على عدة مستويات وأبعاد، منها الإعلامي والسياسي والإغاثي واللوجستي، وحتى العسكري وإن لم يتم الاعتراف بذلك علنًا، فقد استضافت تركيا معظم القيادات السياسية للمعارضة السورية وأغلب مؤتمرات المعارضة، ورافقت كل مراحل تشكل هذه المعارضة من المجلس الوطني إلى ائتلاف قوى الثورة والمعارضة السورية، وشاركت في اجتماعات مجموعة أصدقاء سوريا، وساهمت في تشكيل اعتراف دولي بالمعارضة السورية السياسية التي قدمت لها الدعم وتحدثت باسمها في مختلف المنابر الدولية، واستضافت ما يربو على مليوني لاجئ سوري ضمن سياسة الباب المفتوح، ويعتقد على نطاق واسع أنها أمدت بعض الفصائل العسكرية بالسلاح خصوصًا مجموعات الجيش الحر في شمال سوريا والفصائل التركمانية رغم عدم التصريح بذلك، وتبلورت مع الوقت حالة تنسيق واضحة بين تركيا وقطر.[2]

3–**القبول بالحل السياسي:** أي التخلي عن شعار إسقاط الأسد والقبول بخطة الفترة الانتقالية وجدولها الزمني وفق الاتفاق الأمريكي–الروسي في فيينا بما يعني

[1] علي حسن باكير، موقع انترنيت سبق ذكره

[2] سعيد الحاج، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا**، موقع انترنيت سبق ذكره

الموافقة الضمنية على بقاء الأسد على رأس السلطة حتى الانتخابات المزمع عقدها في نهايتها، رغم عديد التصريحات برفض بقائه في السلطة بعدها.[1]

كما تخلل هذه المرحلة انتخابات السابع من حزيران/يونيو وما ترتب عليها من متغيرات داخلية وخارجية أثرت على صانع القرار التركي، ودفعته لإعادة تقييم سياسته الخارجية كما سبق ذكره، وشهدت هذه المرحلة فتح قاعدة إنجيرليك العسكرية لطائرات التحالف الدولي وانخراط أنقرة بشكل فعلي –وإن بمستوى ما– في التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة–داعش.[2]

4–**الانتقال من المبادرة للدفاع:** وهي المرحلة الأخيرة، التي يمكن تأريخها بحادثة إسقاط أنقرة للمقاتلة الروسية والممتدة حتى الآن، وقد فقدت خلالها تركيا أي أمل في إحداث اختراق كبير في الحالة السورية فيما يتعلق بإسقاط النظام أو ترجيح كفة المعارضة، وأصبح شغلها الشاغل حماية حدودها وأمنها القومي من تطورات الأزمة السورية على مستويين:

أ– **السياق العام المتعلق بالإجراءات العقابية الروسية ضد أنقرة:** على كافة المستويات الاقتصادية والتجارية والسياسية والعسكرية، وفي مقدمتها فرض موسكو حالة حظر طيران فعلي فوق سوريا منعت الطائرات التركية حتى الآن من التحليق فوق سوريا وأحيانا من الاقتراب من الحدود، وجعلت فكرة المنطقة الآمنة التي تنادي بها تركيا منذ سنوات في حكم المستحيلة، فضلا عن أن تقدم دعما نوعيا لفصائل المعارضة السورية التي تواجه حملات تقدم النظام بغطاء جوي روسي إضافة للمواجهات مع قوات حماية الشعب وتنظيم الدولة.

---

[1] **اختتام محادثات فيينا وخلاف بشأن مصير الأسد**، الجزيرة نت، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 http://goo.gl/fg1RJJ

[2] **أنقرة تسمح باستخدام "أنجيرليك" ضد تنظيم الدولة**، الجزيرة نت، 24تموز/يوليو 2015، http://goo.gl/kPpA3F

ب- **السياق الخاص المتعلق بتقدم قوات حماية الشعب (الكردية):** وهي الذراع العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي الذي تعتبره أنقرة الامتداد السوري لحزب العمال الكردستاني، في شمال سوريا باسمها أو تحت لافتة قوات سوريا الديمقراطية التي تشكل هي معظمها، في مسعى تدعمه روسيا عسكريا والولايات المتحدة سياسيا لإقامة شريط كردي محاذ للحدود التركية-السورية.[1]

ومن ملامح تراجع التأثير التركي في هذه المرحلة وانكفائها على محاولة الدفاع عن مصالحها، تكسر الخطوط الحمراء التي أعلنتها فيما يتعلق بتقدم القوات الكردية، أولا غرب الفرات (وقد حصل ذلك إثر السيطرة على سد تشرين) ثم شرق عفرين وقد سيطروا على بلدة تل رفعت وحاولوا التقدم نحو اعزاز.[2]

شهدت هذه المرحلة ارتفاع وتيرة التنسيق والتعاون بين أنقرة والرياض-مع ملاحظة الانسحاب شبه الكامل للدوحة- وإن لم يصل إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي الكامل، فضلا عن إرسال السعودية لعدد من مقاتلاتها إلى قاعدة إنجيرليك التركية،[3] ومن ملامحه تولي الرياض ملف هيئة المفاوضات الممثلة للمعارضة والمشاركة في محادثات جنيف3، وسط تصاعد وتيرة التسريبات التي تتحدث عن قرب عملية عسكرية تركية-سعودية في سوريا.[4]

ثانيا: النتائج الأولية لمتغيرات السياسة التركية تجاه المسألة السورية

1-**اتفاقية اللاجئين:** أبقت تركيا على سياسة الأبواب المفتوحة خلال خمس سنوات من الحرب الأهلية السورية، وهي تستضيف نحو 2.7 مليون لاجئ سوري

---

[1] سعيد الحاج، **التنافس الأمريكي الروسي على دعم أكراد سوريا**، موقع انترنيت سبق ذكره

[2] قوات سوريا الديموقراطية، **تحرير سد تشرين من تنظيم الدولة**، فرانس 24، 26 كانون الأول/ ديسمبر 2015 http://goo.gl/CsjL17

[3] **أربع مقاتلات سعودية تحط في قاعدة أنجيرليك التركية**، وكالة الأناضول العربية، 26 شباط/فبراير 2016 http://goo.gl/2uJ1Rz

[4] **السعودية وتركيا في سوريا، هل صار التدخل العسكري وشيكا**، ترك برس، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2015 http://www.turkpress.co/node/14323

حاليا وقد شكل السوريون النسبة العظمى من المليون لاجئ الذين وصلوا إلى أوروبا العام الماضي عن طريق البحر، مغامرين بحياتهم في رحلات بحرية خطيرة من تركيا إلى الجزر اليونانية، بعد أن فضل كثير منهم انتظار انتهاء الحرب، أو إعادة بناء حياة جديدة في تركيا بالقرب من بلادهم، والحال كذلك فقد تعرضت تركيا إلى ضغوطات كبيرة بشأن اللاجئين سواء من الجانب الأوروبي لمنعها تدفق اللاجئين السوريين من أراضيها إلى أوروبا باعتباره الطريق الأقصر والأيسر، أو من الجانب السوري، حيث فرضت ظروف الحرب هناك وخاصة بعد التدخل الروسي المباشر إلى زيادة تدفق اللاجئين إلى تركيا.[1]

وفي ضوء الضغط الأوروبي قامت تركيا بعقد اتفاقية مع دول الاتحاد الأوروبي تنص على تقديم مبلغ ستة مليارات يورو إلى أنقرة بنهاية عام 2018، ومنح المواطنين الأتراك حق دخول دول الاتحاد الأوروبي دون تأشيرة اعتباراً من منتصف عام2016 وتنشيط مباحثات تركيا مع الاتحاد الأوروبي بخصوص عضويتها في الاتحاد، وفي المقابل، وافقت أنقرة على ترحيل كل اللاجئين الذين يصلون إلى أوروبا بشكل غير شرعي إلى تجمعات خاصة على أراضي تركيا، وفي ذات الوقت يسمح للاجئين السوريين في تركيا بتقديم طلبات لجوء قانونية إلى دول الاتحاد الأوروبي، وعليهم الانتظار حتى يتم البت في هذه الطلبات، وبعدها يتم السماح للمقبولين بدخول دول الاتحاد الأوروبي.

وقد انتقدت منظمات وهيئات حقوقية الاتفاق الذي توصلت إليه تركيا مع الاتحاد الأوروبي بتاريخ 2015/03/18 واعتبرته غير إنساني وغير قانوني وعلى رأسهم منظمة العفو الدولية، وبعد تخلص تركيا من الضغط الأوروبي حاولت التخفيف من ضغط لجوء السوريين إلى أراضيها ما أمكن فمنعت دخول البلاد دون تأشيرة عبر المنافذ البحرية والجوية، وأبقت الباب مواربا لدخول اللاجئين عبر حدودها البرية تحت ضغط الحالات الصحية والإنسانية الحرجة وكما أنّ ورقة اللاجئين تعتبر عامل ضغط

[1] ويليام يونغ، ديفيد ستبينز، براين فريدريك، عمر الشاهري، المرجع السابق، ص 17

على تركيا فإنها في نفس الوقت عامل قوة بيد الأتراك لتحقيق خرق في جدار الأزمة السورية المستعصية عن الحل منذ ست سنوات.[1]

فتركيا تسعى منذ سنوات الثورة الأولى لاستثمار هذه الورقة من خلال تأمين ملاذ آمن للاجئين (منطقة آمنة في الشمال السوري) على الحدود السورية يتحقق فيه حل لمسألة اللاجئين من جهة ويحد من مخاوف الأتراك تجاه أطماع حزب (PYD) الكردي في إقامة كيان مستقل أو إقليم ذاتي على حدود تركيا الجنوبية وحتى تستطيع تركيا فعل ذلك كان لابد من إجراء تعديلات في سياستها تجاه المسألة السورية تمكنها من استثمار ورقة اللاجئين لإحياء إقامة المنطقة الآمنة مجددا في سورية ولدرء خطر تحمل أعباء موجة لجوء جديدة[2].

2- **التقارب التركي مع روسيا وإسرائيل:** يطرح مختصو "توازن القوى" في العلاقات الدولية السؤال التالي ماذا كان يمكن أن يحدث، لو انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من اليابان وأوروبا الغربية، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتخلت عن الأنظمة الناشئة هناك؟ لا شك حينها أن على اليابان ودول أوروبا الغربية أن تعمل على تأمين أمنها في مواجهة "الاتحاد السوفيتي" و"الصين"، داخلياً عبر تعزيز قدراتها العسكرية الرادعة بما في ذلك السلاح النووي، أو عبر تحالفات دولية أخرى من بينها التحالف بين اليابان وأوروبا الغربية نفسها ..وأن هذه الأخيرة كان من الممكن أن تُغيرا تحالفاتهما بصورة نوعية، من قبيل التحالف مع الصين أو حتى ربما الاتحاد السوفيتي نفسه، وذلك لضمان بقائهما في مظلة قوة عظمى تقيهما من التهديدات التي تتعرض لأمنهما القومي، وهذا بالضبط ما تحاول أن تلوح به تركيا للأمريكيين بانقلاب نوعي في سياساتها الخارجية ..وتلوح بذلك أيضا للروس والإيرانيين، فقد رمت تركيا ثقلها بالمنطقة بسبب موقعها الجغرافي وخبرتها في خطط التكامل، فكل هذه المعطيات هيأتها لتكون ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يهدف إلى

[1] جلال سلمي، موقع انترنيت سبق ذكره

[2] علي حسين باكير، موقع انترنيت سبق ذكره

تحالف اقتصادي وأمني، حيث تستطيع لعب دور الوسيط الاستراتيجي بين آسيا الوسطى ودول البحر المتوسط وأوروبا.[1]

أما بالنسبة للتقارب مع إسرائيل فقد حقق لأنقرة مكاسب كثيرة في مقدمتها استعداد إسرائيل لتعويض عائلات الضحايا الأتراك (حادثة سفينة مرمرة وقتل إسرائيل لتسعة مواطنين أتراك) ورفع الحصار المفروض على مدينة غزة الفلسطينية، إضافة إلى أن إسرائيل تدعم موقف تركيا في الدفاع عن نفسها ضد المنظمات الإرهابية المختلفة وتشترك مع أنقرة برؤية أنّ الأسد فقد شرعيته ويجب أن يرحل، وبالطبع فإسرائيل ستحقق مقابل ذلك التطبيع عددا من المكاسب في مقدمتها التنسيق الأمني مع تركيا لمحاربة الإرهاب "العابر للحدود، والضغط على المقاومة في غزة لوقف هجماتها المتكررة على"إسرائيل".[2]

3- **الحرب على الإرهاب:** كان دخول تركيا الحرب ضد "تنظيم الدولة الإسلامية" إلى جانب التحالف الدولي المكون من خمسين دولة بقيادة الولايات المتحدة الأميركية هو التغير الثالث في السياسة التركية بعدما أحجمت عن المشاركة لمدة عامين تقريبا في الطلعات الجوية ضد "التنظيم" وقد وضعت آنذاك ثلاثة شروط لضرب "التنظيم" وهي: [3]

- أن تشمل عمليات التحالف الدولي نظام الأسد في سورية
- أن تشمل العملية إقامة منطقة آمنة أي حظر طيران شمال سورية
- تدريب المعارضة السورية المعتدلة وتسليحها لمواجهة نظام الأسد وتنظيم الدولة الإسلامية معا.

---

[1] لىتىم فتىحة، **تركىا والدور الإقلىمي الجدىد في منطقة الشرق الأوسط**، مجلة الفكر، العدد 5، الجزائر، ص 213.

[2] أحمد سعيد نوفل، **عاطف الجولاني وآخرون**، المرجع السابق ص 16

[3] النقيب رشيد حوراني، **المسألة السورية ما بعد انقلاب تموز الفاشل في تركيا**، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 2016، من الموقع http://www.syriainside.com/articles/

ثالثا: تداعيات التدخل التركي في الأزمة السورية

إن الثابت الوحيد في الموقف التركي من الثورة/الأزمة السورية كان التغير الدائم على مدى السنوات السابقة، بناء على تفاعل عوامل هي:

1-الواقع الميداني السوري والمشهد التركي الداخلي:

قرار التدخل-رغم سنوات من أدبيات رفض التورط في الأزمة- جاء بناءً على أولويات الأمن القومي التركي والرغبة في وأد فكرة الدويلة الكردية في الشمال السوري وبسبب الإخفاق في بلورة الرؤية التركية في سوريا لعدة أسباب منها ضعف المعارضة وتشتتها والتدخل الروسي المباشر، وتأثراً بتبدل الموقف الدولي من الضغط على النظام إلى الاكتفاء بمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) حصراً، وإثر تفاهمات مع موسكو وضوء أخضر منها بعد التقارب وتطبيع العلاقات معها، ويبدو أن لحظة درع الفرات كانت فارقة في مقاربة تركيا للأزمة السورية بسبب ما اكتنفها من تناقضات وتداخلات فتدخلها لوقف تقدم المشروع الكردي يضطرها لضمان الضوء الأخضر الروسي لبدء العملية ثم لحماية قواتها وجنودها، بينما ما زالت على خلاف كبير مع موسكو في رؤية حل الأزمة وفي تضارب مصالح واضح معها، في الوقت الذي تعجز فيه عن مواجهتها عسكرياً ولو بالوكالة.[1]

فتحصلت القناعة لدى صانع القرار التركي بضرورة التفاهم والتعاون مع موسكو بدل المواجهة، وكانت الحصيلة عملية عسكرية محددة الأهداف ومحدودة السقف السياسي والعسكري والاستراتيجي، بمعنى التخلي تماماً ونهائياً عن فكرة إسقاط النظام، والتراجع عن دعم المعارضة المسلحة في حلب، والوصول إلى مدينة الباب كحد أقصى في العمليات العسكرية، ثمة من قال عجزت تركيا عن أن تنقذ نفسها والمعارضة معاً فاختارت أن تنقذ نفسها، ولعله اقترب من التوصيف الصحيح، وعلى هامش العمليات العسكرية، تجنب الخطاب الرسمي التركي توجيه أي لوم إلى روسيا عبر تحميل المسؤولية الكاملة للنظام عما يجري في حلب رغم أن القصف الجوي للمدينة كان روسياً في معظمه، وتركَ دعواته السابقة والمتكررة لضرورة تحييد

[1] سعيد الحاج، **تركيا والأزمة السورية... ملامح مرحلة جديدة**، موقع انترنيت سبق ذكره

المعارضة" المعتدلة"، بل عملت أنقرة على سحب/جذب بعض الفصائل المقاتلة في حلب للمشاركة في درع الفرات وفق بعض التقارير، وفق تلك المعطيات، كانت أنقرة قد اقتربت كثيراً من الرؤية الروسية للحل، وهو ما أشار له تصريح فلاديمير بوتين الذي أوردته صحيفة الحياة عن "توافق تركي–روسي على إجلاء المسلحين" من المدينة خلال زيارة رجب طيب أردوغان لموسكو في 08 آب/أغسطس 2016 ثم زيارة بوتين لأنقرة في 10 تشرين/أكتوبر 2016.[1]

تراهن تركيا على تهدئة الأوضاع في سوريا بعد أن عرّضتها مواقفها السابقة للضغوط الخارجية والاستهداف، وبعد أن ضاعفت حالة الفوضى والتفاقم من مخاطر "داعش" والفصائل الكردية المسلحة عليها، وتسعى لتعميق حالة التفاهم والتعاون مع موسكو لموازنة التوتر في علاقاتها الأميركية والأوروبية، كما يبدو أنها لا تأمل تغيرا كبيرا في السياسات الأميركية تجاه الأزمة السورية مع رئاسة دونالد ترامب.[2]

في ظل التطورات المتسارعة على الحدود الجنوبية مع الجارة سوريا وبعد تفاقم الأزمة السورية ودخول عامها الخامس وفقدان النظام السوري سيطرته على الجزء الشمالي من البلاد، الأمر الذي أدى إلى مخاوف تركيا حيال ذلك بخاصة بعد هزائم وانسحاب تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" من عدة مناطق كان أخرها مدينة تل أبيض وقبلها مدينة كوباني "عين العرب" على وقع ضربات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ودخول مقاتلي وحدات الحماية الشعب التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي (الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني في تركيا) وبسط سيطرته على الشريط الحدودي عبر ربط المناطق الكردية مع بعضها البعض في سوريا، سارعت الحكومة التركية بدورها إلى استدعاء كبار القادة العسكريين المرابطين على طول الحدود السورية تحسباً لأي طارئ على حدودها الجنوبية.[3]

---

[1] أحمد سعيد نوفل، عاطف الجولاني وآخرون، المرجع السابق، ص 18

[2] جلال سلمي، موقع انترنيت سبق ذكره

[3] علي حسن باكير، موقع انترنيت سبق ذكره

حيث رافق ذلك تحضيرات عسكرية وحشود قوات برية ونشر بطاريات مضادة للصواريخ بالتزامن مع إطلاق حملة دبلوماسية لشرح مواقفها للأطراف الخارجية وخاصة مع الدول الغربية وحلف الناتو ومع حلفاء النظام السوري كإيران وروسيا، وذلك إن تركيا ليس لديها نوايا دخول الأراضي السورية بقصد الاحتلال وإنما لحماية نفسها من تنظيم الدولة وفصيل كردي انفصالي حسب مزاعم تركيا.[1]

وهنا السؤال يطرح نفسه على الساحة بما أن حزب الشعوب الديمقراطي دخل قبة البرلمان التركي ككتلة سياسية والذي يعتبر أن حزب الاتحاد الديمقراطي جناحاً له في سوريا وعلى علم بأنه لا يملك مشروع كردي حسب مزاعم صالح مسلم وقادة حزب العمال بأن زمن الدولة القومية قد ولى، ولهذا السبب فلا داعي لمخاوف تركيا من كرد سوريا وبالتالي هناك تعقيدات كبيرة حول أي عمل تقوم بها الدولة التركية حيال أي تدخل عسكري في سوريا، كذلك تدرك الحكومة التركية جيداً، كما جاء على لسان رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو بأن تركيا لن تجر وراء مغامرات ولن تسمح في تحول الأحداث والوضع الراهن إلى تهديد الأمن القومي التركي إن اقتضت الضرورة فلن تتردد تركيا في التدخل العسكري في سورية على المستوى الشعبي في تركيا، ذلك خشية من أن يقوم تنظيم الدولة بنقل نشاطه إلى تركيا، وهذا ما جعلت تركيا أكثر تحمسا لفكرة تكبيد قوات الحماية الكردية خسائر لتنظم الدولة تحت غطاء طيران التحالف، وهو ما أحيا مخاوف تركية من إمكانية سعي كرد إلى إقامة دولة على الحدود التركية طبعاً وفق المنظور التركي للأحداث. [2]

وكما يبدو إن المتغيرات التي ربما تدفع للتدخل التركي لا تقتصر على ما يحدث على أرض الواقع لكن كما يبدو أن واشنطن قد نجحت في تغيير قناعات تركيا، فيما يتعلق بأولوياتها إذ كان الهدف الأول المعلن لأنقره منذ تفجر الصراع السوري هو إسقاط نظام بشار الأسد، وقد سعت أنقره مرارا إلى اقناع التحالف الدولي ضد تنظيم

[1] سعيد الحاج، **محددات السياسة الخاريجة التركية إزاء سوريا**، موقع انترنيت سبق ذكره

[2] محمد رمضان، **تداعيات التدخل التركي في سوريا ومخاوفها الدائمة**، 2015، على الموقع الإلكتروني: http://www.orient-news.net/ar/news_show/89068

الدولة بتوسيع عملياته لتطال أيضا قوات نظام السوري وشرطت مشاركتها التحالف بحدوث ذلك وهو ما مثل نقطة خلافية في علاقتها بالولايات المتحدة لكن التطور الأخير جعل من تركيا تغير من موقفها بإعادة حساباتها وفق فهمها الأمني للأحداث المتلاحقة.[1]

في المحصلة هناك سيناريو في حال تخلي قوات التحالف الدولي عن دعم مقاتلي وحدات الحماية الشعبية تلبية لمطلب تركي بهذا الخصوص ودخول تركيا في مواجهة مباشرة مع تنظيم الدولة، وفي كلتا الحالتين تتجه تركيا نحو حربٍ داخلية على غرار الأزمة السورية لوجود خلايا نائمة لتنظيم الدولة داخل الأراضي التركية وكذلك مسألة القضية الكردية العالقة منذ عقود، وما علينا أن تنتظر ريثما تتضح صورة الحقيقة في الأيام المقبلة.[2]

لعبت تركيا دوراً سلبياً في الأزمة السورية، منذ الأيام الأولى لاندلاعها، فقد فتحت حدودها للمقاتلين الأجانب للدخول إلى سورية، والانضمام إلى المجموعات المسلحة المحلية في حربها ضد الدولة السورية كما أنها احتضنت على أراضيها معسكرات تدريب لمقاتلي هذه المجموعات بمختلف مسمياتها، وتدخلت مباشرةً إلى جانب المسلحين في العديد من المعارك، كالمعارك التي جرت في محافظتي حلب وإدلب والأجزاء الشمالية لمحافظة اللاذقية، لذلك فإن الكثير من الشكوك تحوم حول طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه تركيا في تسوية النزاع السوري، وإمكانية التزامها بتعهداتها في الواقع بنتْ تركيا تدخلَها الأرعن، في الأزمة السورية، على حساباتٍ خاطئة وتمنيات منفصلة عن الواقع، بأن النظام في سورية الأبية سيسقط خلال فترة أقصاها سنة، إلا أن الصمود الأسطوري للجيش العربي السوري وحلفائه، ودخول

[1] عمر أوزكيزليجك، مراد يشلطاش، **السياسات التركية في سوريا وآفاقها من منظور تركي**، مركز الجزيرة للدراسات 12 مارس 2019
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190312095058935.html

[2] محمد رمضان، موقع انترنيت سبق ذكره

روسيا على خط الأزمة السورية وتحرير مدينة حلب، أدّى إلى تغيير سيرورة الصراع كلياً، وتخريب مشاريع نظام أردوغان وأحلامه في "العثمانية الجديدة".[1]

ولقد أدرك نظام أردوغان متأخراً أن الغرب، وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية، أراد أن يجعل تركيا مطية لتمرير مشاريعه الشيطانية لمنطقة الشرق الأوسط فوجدت تركيا بعد ذلك نفسها في وسط الحريق الذي ساهمت في إشعاله، فأمنها مهدّدٌ من قبل الجماعات الإرهابية نفسها التي تنشر الفوضى والإرهاب في سورية، والمشاريع التقسيمية الأمريكية للمنطقة تطول تركيا أكثر من أي دولة أخرى، وهكذا اضطر نظام أردوغان، أمام هذه الوقائع الجديدة، إلى اللجوء إلى موسكو، للتفاهم والتعاون معها بعد سنوات من الفشل في مواجهتها، في الحقيقة، تدرك روسيا جيّداً حقيقة الدّور السلبي الذي لعبه نظام أردوغان، الذي سهّل دخول آلاف العناصر الإرهابية من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في آسيا الوسطى، وهذا ما يشكّل تهديداً أمنياً مباشراً لروسيا، إلا أن روسيا أصرّت على وجود تركيا في جميع محادثات تسوية الأزمة السورية، وصولاً إلى الاتفاق الأخير حول المناطق الآمنة. ومع ذلك كلّه، فإنّ جملة التناقضات والتعقيدات المرتبطة بالبعد التركي في الأزمة السورية، تُبقِي السؤال حول ماهية الدور التركي مفتوحاً.[2]

2-الموقف الدولي من الثورة/الأزمة:

في الواقع، كان هدف روسيا، منذ ربيع عام 2016، تحويل الصراع من الميدان إلى طاولة المفاوضات، لذلك من وجهة نظرنا، يُعتبَر إدخال تركيا في اتفاقات تسوية الأزمة السورية حنكة دبلوماسية روسية كبيرة، فقد أدّى التوافق الروسي-الإيراني-التركي إلى تحييد الدول الغربية، عن الصراع السوري، وخاصةً بعد انكشاف مشاريعهم المبيتة لهذه المنطقة، وإدخال تركيا في هذه الاتفاقات سيساهم مساهمة كبيرة في ذلك، والحقيقة أنّ تحييد الدول الغربية عن الصراع السوري يعتبر خطوة جيدة،

[1] **ماهية الدور التركي في تسوية الأزمة السورية**، جريدة النور، ع 548، 20أوت 2018 https://alnnour.com/?p=38635

[2] جلال زين الدين، **خيارات تركيا في سوريا**، موقع عربي 21، 2 ماي 2017 https://arabia21.com/story/1003194

تصبّ في صالح الدولة السورية، إذ أن التدّخل المستمر لهذه الدول ساهم بخلق مشاكل جديدة وتعقيد المشاكل القائمة، وهكذا، فعلى الرغم من الأعمال والممارسات العدائية التي ارتكبتها تركيا، فهي لا تُعتبَر عدواً استراتيجياً لروسيا أو إيران، كما أنها لا تمثُّل شريكاً استراتيجياً لهما، لذلك فإشراكها في الحل قد يكون أسهل الشرور، علاوة على ذلك، فإن انحصار معالجة الأزمة السورية في هذه الأطراف الإقليمية الثلاثة (روسيا، إيران، تركيا) سيكون أكثر فعالية في إيجاد الحلول المناسبة لها، إضافةً إلى ما سبق، فإن الدور التركي سيكون محدود السقف، سياسياً وعسكرياً واستراتيجياً، فتركيا ركبت قطار الحل الروسي للأزمة السورية، اضطراراً وليس اختياراً، خاصةً بعد انكشاف النوايا الأمريكية للمنطقة، ومن ناحية أخرى فإن الوجود الروسي والإيراني على خط الأزمة السورية، اللذين يتماشى موقفهما مع الموقف السوري الرسمي في خطوطه العريضة، لن يسمح لتركيا بحرية التصرف والحركة.[1]

ففيما يتعلق باتفاق المناطق الآمنة، فإنّ أنقرة ستلعب دور المتحدث والمفاوض باسم الجماعات المسلحة، كما أنها ستشارك، مع إيران وروسيا، في إدارة نقاط الحراسة والعبور والمراقبة، المقامة على حدود هذه المناطق، والقوات التركية التي ستكون مشاركتها محدودة للغاية، ولن تكون بأيّ حالٍ من الأحوال قادرة على إحداث تغيير ملموس في سير المعارك، علاوة على ذلك، فإن زمام المبادرة الميدانية ما زالت في يد الجيش العربي السوري وحلفائه، لذلك فإننا سنجد أنفسنا أمام مسار تفاوضيّ بين الحكومة السورية من جهة، لا يجادل اثنان حول مسؤولية المعارضة السورية فيما آلت إليه الأوضاع بحلب خاصة وسوريا عامة، فالعامل الذاتي هو الأساس في أي صراع ثم تليه العناصر الداعمة أو الرافضة وبالتالي فضعف الفصائل وتشرذمها وغياب الرؤية الجامعة لها سياسياً وعسكرياً أضعف كثيراً من موقفها، ولربما أوحى للدول الداعمة أو بعضها بعبثية الاستمرار في الدعم رغم التراجع.[2]

---

[1] نضال محمد، **ماهية الدور التركي في تسوية الأزمة السورية**، النور،جريدة النور، ع 814، 2018 https://alnnour.com/?p=38635

[2] محمد زاهد جول، **الدور التركي منذ بداية الأزمة السورية**، 19 أكتوبر 2017، https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=6012

لكن أيضاً ومن جهة أخرى، تتحمل الدول الداعمة وزراً كبيراً من المسؤولية باعتبار أنها ساهمت في حالة التشظي، ومنعت الدعم النوعي وتركت أخيراً حلب تواجه مصيرها وحدها من هذا المنظور، وعطفاً على ما سبق من تطورات رسمت المشهد الحالي من التفاهمات الروسية–التركية، يبدو مسار تركيا الحالي محفوفاً بالمخاطر لعدة أسباب، فإعلان موسكو–الذي تحدث عن روسيا وإيران وتركيا كدول ضامنة للحل– قد استبعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول العربية الداعمة للمعارضة، وبالتالي سيزيد الهوة بين أنقرة وبين هذه الأطراف، ويزيد الهواجس التي قد تعوق التقارب والتفاهم لاحقا، كما أنه يشكل مخاطرة كبيرة لإيحائه بالخروج عن الإطار الأممي/الدولي لحل الأزمة والاكتفاء بالإطار الثلاثي، فضلاً عن أن تركيا طرف واحد في مقابل اثنين ضمن هذه المعادلة، مما يضعف موقفها ويجعلها أقرب لتقديم التنازلات أكثر من فرض وجهة نظرها، وقد كان ذلك واضحاً بتبني وجهة النظر الروسية في تصنيف المنظمات "الإرهابية"، حيث استبعدت المليشيات "الشيعية والكردية" التي تعتبرها أنقرة إرهابية.[1]

ومن زاوية أخرى، تبدو أنقرة وكأنها وضعت كل بيضها في سلة الحل السياسي والتعاون مع روسيا، الأمر الذي أفقدها ويفقدها أوراق قوتها في الملف السوري، التي تأتي المعارضة السورية المسلحة في مقدمتها بالتوازي مع الوجود التركي العسكري على الأرض، الأهم هو صعوبة الوثوق بثبات الموقف الروسي بعد استتباب الأمر وانتفاء أو تراجع الحاجة الروسية للدور التركي، الأمر الذي قد يهدد فكرة المنطقة الآمنة أو الخالية من "الإرهاب" التي باتت ركنا رئيساً في نظرية الأمن القومي التركي وحماية الحدود، وقد يعرّض عملية درع الفرات برمتها لمخاطر شديدة لا تقوى أنقرة على تحمل تبعاتها والأخطر أن تركيا تجازف كثيراً في تفاهماتهما مع روسيا بسمعتها والصورة الذهنية عنها بين السوريين والعرب، وبقوتها الناعمة في العالم العربي والمنطقة،[2] إذ تعطي انطباعاً بمقاربة مصلحية براغماتية بحتة للأزمة

[1] جلال زين الدين، موقع انترنيت سبق ذكره

[2] محمد زاهد جول، موقع انترنيت سبق ذكره

السورية، وأنها في تناغم وتحالف مع دولتين محتلتين للأرض السورية هما روسيا وإيران، هذه الصورة الذهنية- التي تضع "الجزرة" التركية جنباً إلى جنب مع "العصا" الروسية والإيرانية-ستعني أن التفاؤل والاستبشار بعملية درع الفرات من قبل طيف مهم من السوريين، والتفهم والمداراة لتطورات هذه العملية ونتائجها وآثارها السلبية التي سادت حتى الآن، قد تختفي جميعها لتتحول النظرة لتركيا من دولة داعمة ونصيرة إلى قوة غير مرغوب فيها على الأرض السورية، وهو ما قد يفتح الباب لاستهدافها واستنزافها.[1]

أخيراً، فإن مسار التقاربات بين تركيا وروسيا من جهة وتركيا وإيران من جهة أخرى ليس مساراً حتمياً لا عودة عنه، بل فرضته التطورات الميدانية في سوريا والتحديات الداخلية والخارجية لتركيا، فضلاً عن التوازنات الدولية المائلة تماماً لمصلحة موسكو بأسلوب يشبه التفويض التام في الملف السوري ، وبالتالي فإن هذا المسار سيكون معرضاً دائماً للانهيار أو التقويض إذا ما تراجع مستوى التحديات التركية الداخلية والخارجية، أو اختفت حالة التفرد الروسية في سوريا، إما بسبب تغير الموقف الدولي بأي اتجاه، أو بسبب أي خلافات روسية/إيرانية جدية في المستقبل(ليس ثمة مؤشرات حقيقية عليها)، أو بسبب تحول الأوضاع الميدانية من السيطرة التامة إلى الاستنزاف الطويل المدى، ومن البديهي أنه رغم تراجع موقفها مؤخراً، فإن تركيا تبقى أقرب الدول للمعارضة وأقدرها على لعب دور إيجابي لصالحها، وينبغي بالتالي الحرص على العلاقات والتعاون معها ما أمكن وليس استعداؤها، لاسيما في حال اللجوء إلى مسار سياسي ستحتاج المعارضة فيه لظهير قوي.[2]

وفي غياب أي مؤشرات على متغيرات جذرية قريبة في الموقف الأميركي و/أو الدولي من الأزمة السورية أو من موسكو، فإن الخيار المتاح لإمكانية تغيير المقاربة التركية هو في يد المعارضة السورية السياسية والعسكرية، إن أحسنت القراءة والتقييم والتقويم وتوحيد الرؤية والموقف والمسار سياسياً وميدانياً، بما يمكن أن يعدل

[1] سعيد الحاج، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا**، موقع انترنيت سبق ذكره

[2] نضال محمد، موقع انترنيت سبق ذكره

من كفة الميدان عسكرياً ويفاقم من تورط روسيا في سوريا، ويتيح–ضمن عوامل أخرى–عودة تركيا إلى مستوى الدولة "الداعمة" وليس "الوسيطة"، وإلا فإن استمرار الأوضاع الحالية سيغري أنقرة بالاستمرار أكثر في مسار التقارب مع روسيا، وهو ما لا يصب حتماً في مصلحة سوريا أو شعبها أو ثورتها أو معارضتها،[1] والمجموعات المسلحة من جهة ثانية وذلك برعاية الدول الضامنة للاتفاق، حيث سيُضبَط الأمن في هذه المناطق الأربعة ويجري تثبيت وقف دائم لإطلاق النار.

نحتاج بين فترة وأخرى أن نختفي تماما ولا يتمكن أحد من العثور علينا، رغم المعوّل عليه أن تضغط تركيا على الجماعات المسلحة للمشاركة في عملية التسوية هذه وإجراء مصالحات شاملة في هذه المناطق، وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن تركيا ترتبط بتحالفات قوية مع بعض الجماعات المسلحة، مثل: الجيش الحر، حركة أحرار الشام، حركة نور الدين الزنكي، لواء السلطان مراد... الخ، وهي بالتالي قادرة على التأثير والضغط عليها بشكل مباشر، كما أنها قادرة على التأثير غير المباشر، عن طريق بعض الدول الإقليمية، على الجماعات الأخرى.في الحقيقة، ستتضمن هذه المرحلة محادثات نعتقد أنها ستكون طويلة نسبياً، حول الكثير من التفاصيل الفنيّة والتكتيكيّة لإدارة المناطق الآمنة، أما في الملف الكردي، الذي لا ينفصل في الحقيقة عن الملف الأمني، فكما أشرنا سابقاً، فإن تركيا أصبحت مهددة بالمشاريع التقسيمية الأمريكية للمنطقة، شأنها في ذلك شأن العراق وسورية وإيران، وهذه الدول جميعها تقف ضد نوايا واشنطن إنشاء كيان كردي مستقل، لذلك فإنّه من مصلحة جميع الأطراف الإقليمية احترام سيادة الدول المجاورة ووحدة أراضيها، وبالتالي تنسيق الجهود لإفشال المساعي والخطط الأمريكية في هذا الشأن، الأمر الذي يجعل إعادة الأمن والاستقرار ومحاربة الجماعات الإرهابية في سورية عامةً، أولويةً ملحّةً ومستعجلة، ولا تقل أهمية عن مناهضة المشاريع الأمريكية في التقسيم.[2]

رابعا: معيقات التدخل المباشر في الأزمة السورية

---

[1] سعيد الحاج، **تركيا والأزمة السورية... ملامح مرحلة جديدة**، موقع انترنيت سبق ذكره

[2] **ماهية الدور التركي في تسوية الأزمة السورية**، موقع انترنيت سبق ذكره

واجهت السياسة الخارجية التركية عدة معيقات وعقبات للتدخل المباشر في الأزمة السورية، منها:[1]

- تفوق روسيا عسكريًا عليها، بالمقارنة المباشرة بين الجيشين وبسيطرتها التامة على الأجواء السورية، مما يدفع أنقرة لتجنب المواجهة العسكرية المباشرة والمنفردة معها.
- الموقف الأمريكي الذي لم يتغير حتى الآن فيما يتعلق بخطوطه الحمراء إزاء سقف الدعم المقدم للمعارضة السورية، وخصوصا مضادات الطيران، فضلا لا عن التدخل المباشر في سوريا.
- خذلان حلف الناتو لتركيا، وصدور عدة تصريحات من قياداته تحذرها من أي خطوة قد تجعل منها معتدية على روسيا في سوريا، بما يحرمها من نصرة الحلف[2]
- تشظي فصائل المعارضة المسلحة في سوريا، بما يصعب من مهمة تركيا لغياب الحليف المحلي الذي يمكنها أن تعتمد عليه.
- وجود معارضة معتبرة في تركيا لأي تورط للجيش في سوريا، يتزعمها حزب الشعب الجمهوري أكبر أحزب المعارضة المعروف بتوجهاته الداعمة للأسد وحزب الشعوب الديمقراطي القومي الكردي.
- الصعوبات اللوجستية والعسكرية المتعلقة بالتدخل المفترض، خصوصا في ظل تقاعس الناتو ورفض الولايات المتحدة.
- حالة التصعيد الداخلي التي يقودها حزب العمال الكردستاني في أحياء مدن الجنوب ذات الأغلبية الكردية، وهو ما سيعقد أي قرار تركي مفترض بفتح

[1] سعيد الحاج، **محددات السياسة الخارجية إزاء سوريا**، موقع انترنيت سبق ذكره

[2] **الناتو يحذر تركيا بعدم الوقوف إلى جانبها في حالة التصعيد العسكري**، موقع انترنيت سبق ذكره

جبهة ثانية أحد أهم مكوناتها من الأكراد، بما يحمله ذلك من حساسية للمشـــهد الداخلي الكردي المتعلق بالمشكلة الكردية تحديدا، فضلا عن كلفته العسكرية.

- الموقف الرسمي العربي الرافض لأي تدخل مفترض لتركيا في سوريا، وهـــو اعتبار مهم يضعه صانع القرار التركي نصب عينيه، سيما والموقف من معسكر بعشيقة العراقي ما زال حديثا.[1]
- تسريبات مفترضة حول تحفظ المؤسسة العسكرية التركية لأي تدخل مباشر في سوريا والاكتفاء بحماية الحدود وإفشال المشروع الكردي.

خامسا: سيناريوهات التدخل التركي المباشر في الأزمة السورية

في كل الأحوال الوقت سيكون العنصر الأساسي في المعادلة، حيث من المتوقع أن يسود في هذا الإطار أحد السيناريوهات التالية للتدخل التركي في المأزق السوري[2]:

- **السيناريو الأول (إنشاء منطقة آمنـــة):** إمكانية توغّل تركيـــا عبـــر فصـــائل "المعارضة السورية" التي تدعمها، إلى عمق 25 كيلومترًا لتأمين عمق حدودها من الجانب السوري، ومنها أيضًا أن تقوم بفرض منطقة آمنة على طـــول 90 كيلومترًا وبعمق يمتدّ من15 إلى 30 كلم داخل سورية، تكون مقرا للمعارضة السورية المسلّحة، ومركزا لإقامة مناطق آمنة يمكن أن تستوعب مئات الآلاف من اللاجئين السوريين، بدلًا من دخولهم إلى تركيا.
- **السيناريو الثاني (أكراد سوريا):** يرى متبنيوه أن يكون التدخل التركي تمهيدا للتوجه نحو مدينة الرقة، عاصمة "تنظيم الدولة الإسلامية–داعش" بالتعاون مع كتائب سورية مقبولة أميركيًا، وكذلك أن يكون الهدف الأميركي–الروسي مـــن

[1] **داوود أوغلو يطلق صرخة عتاب إلى جامعة الدول العربي**، شبكة ســـوريا مباشـــر، 24 شـــباط/فبرايـــر2016 http://slnnews.co/?p=40648

[2] **تدخل تركي سهل وسيناريوهات مقبلة صـــعبة**، أبحاث وتحليل سياسات، مركز حرمون للدراســـات المعاصـــرة، 2016 https://geroun.net/archives/64425

وراء السماح لتركيا دعم كتائب مسلّحة عربية، في شمالي سورية، وتحقيق توازن للقوى بين العرب والأكراد في سورية، يريح المعارضة السورية، ويقنعها بالمشاركة في قتال "تنظيم الدولة الإسلامية" كمسار منفصل عن مسار إسقاط النظام أو محاربته

- **السيناريو الثالث (تقسيم سوريا):** وأصبحت سوريا وخاصة مناطق غرب الفرات مقسمة بين روسيا وتركيا وإيران، وبات الداعم الوحيد لما تسمى بالثورة السورية أحد أبرز عوامل تقسيم سوريا، أمام مرأى ومسمع من يسمون أنفسهم معارضين سوريين ويجلسون في حضن أردوغان الذي قسم سوريا وهو أبرز المدعين بحماية وحدة البلاد مغتمناً فرصة أن الجالسين في حضنه من المعارضين لا تهمهم مصلحة سوريا أو شعبها بقدر ما تهمهم الرواتب والمصالح الشخصية التي تقدم لهم أصحاب هذا المخطط التقسيمي دائماً وأبداً يتهمون قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية في شمال سوريا بتقسيم البلاد وما زالت قوات سوريا الديمقراطية تقاوم في عفرين في سبيل إفشال مخطط التقسيم الروسي–التركي، ولا بد أن نعلم أن الإدارة الذاتية والكرد وحلفائهم من بقية المكونات في شمال سوريا هم الوحيدون الذين قدموا مشروع الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، وقدموا مشروع الفيدرالية الديمقراطية كحل للأزمة السورية، لأن الفيدرالية من شأنها أن تحفظ وحدة البلاد وتجعل من سوريا بلدا موحدا آمنا لجميع مكونات الشعب السوري، لأن كبرى دول العالم وأكثرها ديمقراطية وأمانا واستقرارا هي البلدان ذات الأنظمة الفيدرالية.[1]

[1] هذا هو سيناريو تقسيم سوريا، وكالة أنباء هاوار http://www.hawarnews.com/ar/haber/d987d8b0d8a7-d987d988-d8b3d98ad986d8a7d8b1d98ad988-d8aad982d8b3d98ad985-d8b3d988d8b1d98ad8a7-h124.html

خلاصة:

نستنتج مما سبق أن العملية العسكرية التركيـــة تبـــدو حتـــى الآن محـــدودة، وينحصر هدفها الرئيسي في أبعاد تنظيم الدولة عن الحدود التركية ومنع وحدات حماية الشعب الكردية من ملء الفراغ الذي يخلفه انحسار التنظيم ومن ثم الســـيطرة علـــى الشريط الحدودي مع سورية خاصة في مناطق غرب فرات، كما تمثل اختبارا لقـــدرة الحكومة التركية على قيادة المؤسسة العسكرية واخضاعها للسلطة المدنية وتحقيق حالة من التوازن بين الدعم الأمريكي المشروط وغض الطرف الروسي المقصود وتوافـــق المصالح مع إيران للحد من تطلعات الأكراد الاستقلالية.

في الوقت نفسه يمثل هذا التدخل فرصة للمعارضة السورية لإثبات جـــدارتها في مواجهة تنظيم الدولة ومن خلاله إعادة فرض نفسها طرفا لا يمكن تجاوزه في أي تسوية سياسية للمسالة السورية.

خاتمـــــــة

من خلال معالجتنا لموضوع "**التدخل التركي في شمال سوريا وإنعكاساته على الاستقرار السياسي**" يمكن القول أن طبيعة المكون السياسي الداخلي والتغيرات الدولية أثرت بشكل كبير على سياستها الخارجية التي أرادت من خلالها تركيا لعب دور إقليمي محوري في منطقة الشرق الأوسط.

وفي إطار هذه العملية فان السياسة الخارجية التركية وانطلاقا من العثمانية الجديدة تحولت ليس فقط في المضمون ولكن في الأدوات والآليات لإدارة ملفات خارجية نشيطة وقد تركز الاهتمام السياسي الخارجي على مختلف القضايا التي تقع ضمن المجال الحيوي التركي.

إن تغيير ممارسات السياسة الخارجية التركية الجديدة يعكس أيضا مختلف المصطلحات المستخدمة والتي تلخص مبادئ السياسة الخارجية التركية و التي تتمثل في الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتعاون الإقليمي وتصفير المشكلات مع الجيران , فضلا عن المبادئ الجديدة التي استندت عليها السياسة الخارجية التركية في تعاملاتها الإقليمية والدولية مكنتها من أداء أدوار إقليمية و دولية فاعلة و مؤثرة و كانت ارتداداتها إيجابية على الداخل التركي سياسيا واقتصاديا وعسكريا ونتيجة لذلك أصبحت تركيا تمارس أدوارا خارجيا تتجاوز الحدود التقليدية وإمكاناتها الذاتية فأصبح الحديث اليوم عن تركيا كقوى إقليمية مؤثرة و محورية بنفس الوقت و لا يمكن تجاهلها أو حتى تجاهل مصالحها السياسية في أي ترتيبات إقليمية شرقية.

فيمكن القول أن الدور التركي وتطوره في المستقبل مرهون بالعوامل الحاكمة له والضغوط التي تواجهه وكيفية معالجتها له، والترويج لدورها كفاعل إقليمي يسعى إلى تحقيق الاستقرار ومصالح المنطقة، لكن ثورات العالم العربي عصفت بهذين المحورين وبكل توازنات المنطقة، وهزت معها وبذات القدر أسس السياسة الإقليمية

لتركيا، فقد تحول عمقها الاستراتيجي إلى ساحة صراعات دامية، وفشلت نظرية صفر قوتها الناعمة عن إحداث اختراقات/إنجازات مهمة في المنطقة بعد أن أضحت الأخيرة طرفا في حالة الاستقطاب بسبب مواقفها المعلنة من الثورات، سيما الثورة السورية.

حيث عرف الموقف التركي في سوريا تطورات و تغيرات متلاحقة من المطالبة بإصلاحات جذرية عند بداية الثورة في مارس 2011 إلى دعم المعارضة والقبول بالحل السياسي المشروط برحيل بشار الأسد وصولا إلى التدخل العسكري المباشر في الأراضي السورية عبر عملية درع الفرات في أغسطس 2016 وما تلاها من تطورات وتداعيات لم يحمل التدخل التركي في الحرب على سورية، وإجراءات الحكومة التركية في هذا الشأن إلا مزيدا من الخراب والتدمير، ومزيداً ا من التصعيد والتأجيج للأزمة وسمح للمنظمات الإرهابية وساعدها في السيطرة على جميع المعابر الحدودية بين تركيا وسورية، وبعض هذه المعابر تمت السيطرة عليها منذ عام 2012

لم تستطع تركيا تحقيق أهدافها في سورية، رغم كل ما استخدمته من وسائل وأساليب، الأمر الوحيد الذي استطاعت تحقيقه هو نشر المزيد من التطرف والإرهاب وزيادة معاناة الشعب السوري. اليوم، يتحدث كثيرون عن تغيرات في المواقف التركية وانعطافات في توجهاتها حيال سورية، وستكشف الأيام القادمة، خصوصا في عفرين ما إذا كان هذا التغير حقيقيا، والى أي مستوى سيصل.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

- يمكن القول ان تركيا استغلت مقدراتها الوطنية في صناعة سياسة خارجية أهلتها للعب دور جديد ومتميز يتلاءم مع المتغيرات الدولية والإقليمية، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف إستراتيجية ومصالحها العليا .

- نستنتج أن الفراغ الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والناشئ عن غياب قــوى إقليمية فاعلة و مؤثرة قد فسح المجال للسياسة التركية بمزيــد مــن التحــرك الإقليمي الفعال والمؤثر للمحافظة على الاستقرار.
- في حين أن تركيا تسعى للعب دور إقليمي في المنطقة عبر البوابة السورية من خلال التدخل القائم بغية تأكيد دورها و مكانتها في رسم معالم جديدة للمنطقة
- تدخلت تركيا عسكريا في سورية، وحققت مع "المعارضة السورية" انتصــارات سهلة لكن النتائج بعيدة المدى ليســت بالضــرورة بالســهولة ذاتهــا، وتبقــى السيناريوهات غير محدودة في ظل العدد الكبير من القوى المؤثرة في المشــهد السوري.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1-إبراهيم سعد الدين، **مصر تراجع نفسها**، دار المستقبل العرب، القاهرة، 1983

2-جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا**، الأبعاد الجيوسياسية للأزمة 2011 ط 2، شركة المطبوعات للتوزيع، بيروت، 2012

3- خليل اينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، ط 1، تر :محمد الأرناؤوط، بيروت، دار المد الإسلامي، 2001

4-دسوقي عيسى السيد، **التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2008

5-رامر هاينتس، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001

6-رضوان وليد، **تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين**، ط 1، بيروت شركة المطبوعات

7- سلامة كيلة، **الصراع الطبقي في سوريا**، منشورات المتوسط، ط1، بغداد، 2015

8- عبد الحميد محمد كمال، **الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي**، ط4، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، 2002

9- العتابي عبد الزهرة شلش، **توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي**، دارسة في الجغرافية السياسية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002

10- عثمان أحمد، **دراسات في الشرق الأوسط**، القاهرة: مكتبة النهضة العربية 2009

11- فراس محمد إلياس، **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية**، ط1، عمان، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016

12- محفوظ عقيل سعيد، **السياسة الخارجية التركية بين الاستمرارية والتغير**، ط1 د.د.ن، 2012

13- نبيل مرزوق، **التنمية المفقودة في سورية**، في كتاب خلفيات الأزمة دراسات سورية

14- نزار عبد القادر، **الربيع العربي والبركان السوري نحو سايكس-بيكو جديد** بيروت، ط1، 2012

15- النعيمي أحمد نوري، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1975

16- نوفل ميشال، **عودة تركيا إلى الشرق الأوسط**، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2010

17- وهبان أحمد محمد، **السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط: صراع الهوية والبرجماتية والمبادئ الكمالية**، مصر، جامعة الإسكندرية، 2013

ب- الأطروحات والرسائل الجامعية:

1- حيدر جاسم، محمد محمود، **واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها**، رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط

2- محمود حسن علي العفيفي، "**مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي**"، رسالة ماجيستر، دراسة غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2012

ج- البحوث والدراسات:

1- أحمد داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي**، ط2، قطر، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدارسات، 2011

2- أحمد داوود أوغلو، تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ط10، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2010

3- أحمد سعيد نوفل، عاطف الجولاني وآخرون، **أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها علا العلاقات العربية-التركية ودور تركيا الإقليمي**، مركز الدراسات الشرق الأوسط-الأردن، ع 02، نوفمبر 2016

4- باكير علي حسين، **النموذج التركي والعرب ما بعد الثورات في التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2012

5- باكير، علي حسن، **الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2013

6- تشوين شي يان، **الشرق الأوسط في الإستراتيجية الدولية**، مركز الرافدين للدارسات والبحوث الإستراتيجية بغداد، 2012

7- جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**، ط1 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998

8- الحمش منير، **وجهة نظر عربية في واقع العلاقات الاقتصادية العربية – التركية** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012

9- عبد العاطي محمد وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط1، قطر مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم، 2010

10- العزاوي وصال نجيب، ال**عرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012

11- عقيل محفوظ، **السياسة الخارجية التركية الاستمرارية والتغيير**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012

12- اللباد مصطفى، **تركيا واسرائيل واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي**، المركز العربي للأبحاث ودارسة السياسات، الدوحة 2012

13- ويليام يونغ، ديفيد ستبينز، براين فريدريك، عمر الشاهري، **إمتداد الصراع في سوريا، تقييم للعوامل التي تساعد وتمنع انتشار العنف**، نشرته مؤسسة RAND سانتا مونيكا، كاليفورنيا، حقوق الطبع والنشر لعام 2014

د- المجلات والدوريات:

1-إبراهيم غالي، الحسم الوشيك، **مؤشرات رحيل بشار الأسد**، مجلة سياسية الدولية الأهرام، ع191، يناير 2013

2-الشقاقي خليل، **أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية**، مجلة السياسة الدولية ع 94، 1988

3- شهاب مجيد حميد، وآخرون، **الجغرافية الانتخابية للأحزاب في تركيا**، مجلة كلية التربية الأساسية جامعة بابل، العدد 2 ، مارس2010

4-عارف محمد خلف، **الدور التركي الإقليمي**، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، ع 02، 2010

5- عبد الله عبد الخالق، **رابطة دول الجوار العربي، فكرة سابقة لأوانها**، دورية شؤون عربية، ع 142، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

6- علاء سالم، **أدوار متقاطعة تأثير العوامل الخارجية في مسار الأزمة السورية** مجلة السياسة الدولية، ع 188، 2012

7- العناني خليل، **هل الدولة العربية على وشك السقوط**، مجلة شؤون عربية، ع 129، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2007، ص78

8- فتيحة ليتيم، **تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط**، مجلة المفكر، العدد5 ، مارس 2010

9- مرسي مصطفى عبد العزيز، **المأزق العربي ومصادر التناقضات العربية وتأثير العوامل الإقليمية والدولية**، مجلة شؤون عربية، ع 129، القاهرة، 2007

10- مصطفى جاسم حسين، **الدور الإقليمي التركي للمدة من 2002 إلى 2010** المجلة السياسية والدولية، العدد 20، 2012

11- نورهان الشيخ، **الخوف من التغيير، محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري**، مجلة السياسة الدولية، ع 190، 2012

هـ - المواقع الإلكترونية:

1- **اختتام محادثات فيينا وخلاف بشأن مصير الأسد**، الجزيرة نت، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 http://goo.gl/fg1RJJ

2- **أربع مقاتلات سعودية تحط في قاعدة أنجيرليك التركية**، وكالة الأناضول العربية 26 شباط/فبراير 2016، http://goo.gl/2uJ1Rz

3- **أردوغان يحذر من تكرار مذبحة حماة**، الجزيرة نت، 02 أيار/مايو 2011 http://goo.gl/qq4geg

4- **إسطنبول... المعارضة السورية تعلن تأسيس مجلس وطني**، بي بي سي عربي تاريخ النشر: 2 أكتوبر/تشرين الأول 2011

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/10/111002_syria_opposition.shtml

5- **أنقرة تسمح باستخدام "أنجيرليك" ضد تنظيم الدولة**، الجزيرة نت، 24تموز /يوليو 2015، http://goo.gl/kPpA3F

6- **أنقرة تغلق سفارتها في دمشق**، روسيا اليوم، 26 آذار /مارس 2012 http://goo.gl/cELcgg

7- **التدخل العسكري التركي في سورية، الأسباب والأهداف والتحديات**، 2016، من الموقع الإلكتروني: https://barq-rs.com

8- **تدخل تركي سهل وسيناريوهات مقبلة صعبة**، أبحاث وتحليل سياسات، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2016، https://geroun.net/archives/64425

9- **تركيا تطرد البعثة الدبلوماسية السورية من أراضيها ردًا على مجزرة الحولة**، وكالة الأنباء الكويتية، على الموقع الإلكتروني: http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2244089&language=ar

10- **تركيا والنزاع السوري، 5.. محطات من التدخل**، العين الإخبارية، وكالة الأنباء الفرنسية، 2018، على الرابط https://al-ain.com/article/turkey-syrian-conflict-afrin-kurds

11- جلال زين الدين ، **خيارات تركيا في سوريا** ، موقع عربي 21 ، 2 ماي 2017، https://arabia21.com/story/1003194

12- جلال سلمي، **السياسة التركية حيال الأزمة السورية 2011-2017**، مركز بيروت، 2017، على موقع: http://www.beirutme.com/?p=25366

13- **الجيش التركي يستهدف مواقع "لداعش"**، وكالة سبوتنيك باللغة التركية، تاريخ النشر: 23 يوليو/تموز 2015 https://tr.sputniknews.com/turkiye/201507231016718185/

14- حقان فيدان، **السياسة الخارجية التركية الجديدة**، تر: شادي عبد الوهاب، من الموقع الإلكتروني:http://www.baghdadcenter.net

15- **خارجية السورية تنفي مسؤولية جيش النظام عن "مجزرة الحولة"**، المصري اليوم، تاريخ النشر: 27 مايو/أيار 2012، على الموقع الإلكتروني: http://www.almasryalyoum.com/news/details/181853

16- **داوود أوغلو يطلق صرخة عتاب إلى جامعة الدول العربي**، شبكة سوريا مباشر، 24 شباط/فبراير 2016، http://slnnews.co/?p=40648

17- **دوافع التدخل التركي في سورية واحتمالات توسعه**، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، الدّوحة: قطر، أغسطس 2016، على الموقع الإلكتروني: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Motives_for_Turkeys_Military_Intervention_in_Syria.aspx

18- **السعودية وتركيا في سوريا، هل صار التدخل العسكري وشيكا**، ترك برس، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2015، http://www.turkpress.co/node/14323

19- سعيد الحاج، **التنافس الأمريكي الروسي على دعم أكراد سوريا**، عربي 21 22 فبراير 2016، http://goo.gl/YZu8td

20- سعيد الحاج، **انعكاسات الأزمة مع روسيا على تركيا**، الجزيرة نت 14، كانون الأول/ديسمبر 2015، http://goo.gl/tu4Gmx

21- سعيد الحاج، **تركيا والأزمة السورية... ملامح مرحلة**، على الرابط http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/12/26/

22- سعيد الحاج، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، مارس 2016، على الرابط: http://idraksy.net/wp-content/uploads/2016/02/turkey-foriegn-policy-syria.pdf

23- **سوريا تُسقط طائرة تركية**، صحيفة وطن، تاريخ النشر: 23 يونيو/حزيران 2012، http://www.gazetevatan.com/suriye–turk-savas-ucagini-dusurdu–459720-gundem/

24- الشرقاوي باكينام، **الانطلاقة الإقليمية التركية .. لماذا؟ وكيف؟**، منتدى الراصد، القاهرة 2009

25- **العدوان التركي على مالي سوريا وانعكاساته المتوقعة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، www.news.cn

26- باكير علي حسين ، **الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سوريا**، مركز الدوحة للدراسات، بتاريخ 26 مارس 2013 على الموقع الإلكتروني http://www.dohainstitute.org/release/1976fc12-ad17-4b8a-9155-e1374e06bb0

27- باكير علي حسين ، **أكراد سوريا في الحسابات التركية من الأزمة السورية**، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع الإلكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/08/201281513282866655.html

28- عمر أوزكيزليجك، مراد يشلطاش، **السياسات التركية في سوريا وآفاقها من منظور تركي**، مركز الجزيرة للدراسات، 12 مارس 2019 https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190312095058935.html

29- **قوات سوريا الديمقراطية، تحرير سد تشرين من تنظيم الدولة**، فرانس 24، 26 كانون الأول/ ديسمبر 2015، http://goo.gl/CsjL17

30- **كردستان العراق: القوات التركية لتدريب البشمركة**، الجزيرة نت، 5 من ديسمبر/كانون الأول 2015http://goo.gl/soC9m0

31- **ماهية الدور التركي في تسوية الأزمة السورية**، جريدة النور، ع 548 20أوت 2018، https://alnnour.com/?p=38635

32- محمد رمضان، **تداعيات التدخل التركي في سوريا ومخاوفها الدائمة**، 2015 http://www.orient-news.net/ar/news_show/89068

33- محمد زاهد جول، **الدور التركي منذ بداية الأزمة السورية**، 19 أكتوبر 2017 https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=6012

34- ناتالى توتشى، **أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط**، على الموقع الإلكتروني: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1651.aspx

35- **الناتو يحذر تركيا بعدم الوقوف إلى جانبها في حال التصعيد العسكري مع موسكو**، الميادين، 19 شباط/فبراير 2016، http://goo.gl/iKuLvx

36- نضال محمد، **ماهية الدور التركي في تسوية الأزمة السورية**، النور،جريدة النور، العدد 814، 2018 https://alnnour.com/?p=38635

37- النقيب رشيد حوراني، **المسألة السورية ما بعد انقلاب تموز الفاشل في تركيا**، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 2016، من الموقع **http://www.syriainside.com/articles/**

38- **هذا هو سيناريو تقسيم سوريا** وكالة أنباء هاوار، على الرابط http://www.hawarnews.com/ar/haber/d987d8b0d8a7-d987d988-d8b3d98ad986d8a7d8b1d98ad988-d8aad982d8b3d98ad985-d8b3d988d8b1d98ad8a7-h124.html

39- **وزير الخارجية التركي: التحالف الدولي لم يتخذ قرارا بعد للتدخل العسكري في سوريا**، ترك برس، 13 شباط/فبراير 2016 على الرابط: http://www.turkpress.co/node/18501

40- وليد محمود عبد الناصر، **التنافس العالمي على النفوذ والثروة في المنطقة العربيـــة**، مجلـــة السياســـة الدوليـــة، ع189، علـــى الموقـــع الإلكترونـــي: http://www.siyassa.org.eg/UI/Front/Issue.aspx?IssueID

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

- Omer taspinar, "Turkey: the new model, brookings institution http://www.brookings.edu/research/papers/-Turkey-new-model-taspinar

فهـــرس المحتويـات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر	
إهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ
الفصل الأول: مقومات الأمن القومي والسياسة الخارجية التركية	07
تمهيد	08
المبحث الأول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية التركية	08
ـ لا: المرحلة العثمانية	08
ثانيا: المرحلة الكمالية	09
ثالثا: المرحلة العثمانية الجديدة	12
رابعا: المرحلة الأردوغانية	13
المبحث الثاني: مقومات السياسة الخارجية التركية	15
أولا: المقوم الجيوبوليتيكي	15
ثانيا: المقوم الديمـغرافي	17
ثالثا: المتغ يرالاقتصادي	18
رابعا: المقوم العسكري	21
المبحث الثالث: مبادئ ـ أهداف السياسة الخارجية التركية	23
أولا: مبادئ السياسة الخارجية التركية	23
ثانيا: ُهداف السياسة الخارجية التركية	25

فهرس المحتويات

ثالثا: آليات تنفيذ السياسة الخارجية التركية	26
رابعا: أدوار السياسة الخارجية التركية	27
المبحث الرابع: عملية صنع السياسة الخارجية	28
أولا: النظام السياسي التركي	28
ثانيا: دور المؤسسات الرسمية في عملية صنع السياسة الخارجية التركية	30
ثالثا: دور المؤسسات الغير الرسمية في عملية صنع السياسة الخارجية التركية	34
رابعا: استراتيجيات السياسة الخارجية التركية	39
خلاصة	42
الفصل الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط	43
تمهيد	44
المبحث الأول: أهمية منطقة الشرق الأوسط لتركيا	44
أولا: الأهمية الإستراتيجية	45
ثانيا: الأهمية الاقتصادية	47
ثالثا: الأهمية الأمنية	49
المبحث الثاني: الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط	49
أولا: الدور التركي في الشرق الأوسط	50
ثانيا: عوامل تمدد الدور التركي في الشرق الأوسط	53
المبحث الثالث: المحفزات المحددة للإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط	56
أولا: قيود البيئة المحلية المحددة للإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط	56
ثانيا: قيود البيئة الإقليمية المحددة للإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط	63
ثالثا: قيود البيئة الدولية المحددة للإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط	70
خلاصة	78

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية	79
تمهيد	80
المبحث الأول: أسباب اندلاع الأزمة السورية	81
أولا: أسباب سياسية	81
ثانيا: أسباب اقتصادية	83
ثالثا: أسباب أمنية	84
المبحث الثاني: التدخل التركي في الأزمة السورية	88
أولا: العوامل الدافعة للتدخل التركي في الأزمة السورية	89
ثانيا: عوائق التدخل التركي في الأزمة السورية	94
ثالثا: التدخل التركي المباشر في الأزمة السورية	95
رابعا: العوامل الدافعة للتدخل التركي العسكري في الأزمة السورية	101
المبحث الثالث: تداعيات التدخل التركي في تطورات الأزمة السورية	106
أولا: الموقف التركي من الأزمة السورية	106
ثانيا: النتائج الأولية لمتغيرات السياسة التركية تجاه المسألة السورية	110
ثالثا: تداعيات التدخل التركي في الأزمة السورية	113
رابعا: معيقات التدخل المباشر في الأزمة السورية	122
خامسا: سيناريوهات التدخل التركي المباشر في الأزمة السورية	123
خلاصة	125
خاتمة	126
قائمة المراجع	130
فهرس المحتويات	141
الملخص	145

الملـــخـــص

ملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع "**التدخل التركي في شمال سوريا وانعكاساته على الاستقرار السياسي**" وجاءت الدراسة في ثلاث فصول رئيسية، تناول الفصل الأول مقومات الأمن القومي والسياسة الخارجية التركية حددنا فيها أهم مقوماتها ومبادئها وعملية صنعها، أما الفصل الثاني فتمحور على السياسية الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط ركز فيه على الدور الإقليمي الذي لعبته تركيا في المنطقة وعلى قيود البيئة المحددة لاستراتيجيتها،و أخيرا تطرق الفصل الثالث إلى محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأزمة السورية، حيث ناقش التدخل التركي في الأزمة السورية وتداعيات هذا التدخل في تطورها.

خلصت هذه الدراسة إلى أن تركيا استغلت مقدراتها الوطنية في صناعة سياسة خارجية أهلتها للعب دور جديد ومتميز يتلاءم مع المتغيرات الدولية والإقليمية، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف إستراتيجية ومصالحها العليا كما تبين أن الفراغ الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط و الناشئ عن غياب قوى إقليمية فاعلة و مؤثرة قد فسح المجال للسياسة التركية بمزيد من التحرك الإقليمي الفعال والمؤثر للمحافظة على الاستقرار واستنتجنا أيضا أن تركيا تسعى للعب دور إقليمي في المنطقة عبر البوابة السورية من خلال التدخل القائم بغية تأكيد دورها ومكانتها في رسم معالم جديدة للمنطقة